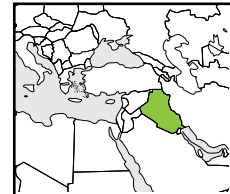


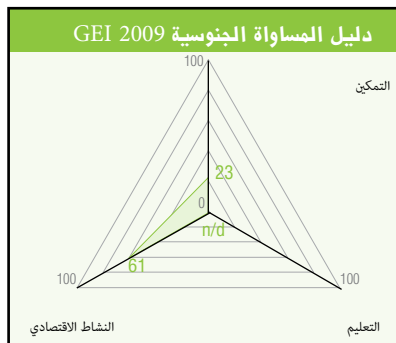
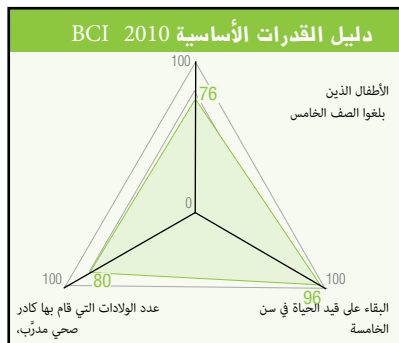
٥ التقارير الوطنيّة

١. تقارير البلدان العربيّة

دور المجتمع المدني المتنامي



بعد عقود من الحرب والتجاهل وسوء الإدارة، بات وضع البلد الاجتماعي والبيئي حرجًا. ويواصل العراق صراعه مع حكومة غير مستقرة ومع الفساد وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجوم على مجموعات الأقلية. وحتى تتحقق مستويات أكبر للسلام والأمن، سيكون من الصعب تثبيت التقدم في توليد نموذج تنموي مستدام ناجح، فضلاً عن استخدامه. وفيما توجد مشاركة متزايدة للمجتمع المدني والانخراط الديمقراطي، يتطلّب قمع حقوق الإنسان والإساءة إليها اهتمامًا مستمرًا لضمان مستقبل ديمقراطي.



مسارات لتنمية الثقافة والإعلام (MCMD)
سعد سلوم

الانتخاب؛ واحترام استقلالية القضاء، فضلاً عن زيادة فعاليته؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وتحسين أداء المؤسسات الحكومية؛ وتأكيد حماية حقوق الإنسان والحريات العامة من خلال الضمانات الدستورية والقانونية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والصحافة والوصول إلى المعلومات؛ والتصدي للفقير والبطالة والتهجير والتمييز ضد مجموعات الأقلية.³

الأقليات في خطر

بالرغم من حقيقة استقرار مستويات التهجير خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ هجوماً إرهابياً كبيراً على كنيسة كاثوليكية ببغداد في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2010 أجبر بعض مُنجمَعات الأقلية على إعادة التفكير بخيار اللجوء إلى أماكن أخرى. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 عاد نحو 350,000 مواطن داخلياً هُجروا داخلياً إلى أماكن عيشهم 60%- منهم عادوا إلى بغداد- مع أنّ معظم العائدين كانوا من العرب (السنة والشيعية)، إلا أنهم لم يُعتبروا جزءاً من مجموعة أقلوية. وقد بيّن تقرير صادر عن "المنظمة الدولية للهجرة" (IOM) أنّ 25% فقط من المواطنين المهجّرين داخلياً يرغبون بالعودة، فيما رغب 20% منهم

القضاء ونزاهته، فضلاً عن تبيانهِ أيضاً أنّ فصل السلطات هو حجر الزاوية في ديمقراطية ناجحة.

بيد أنّ الاستنتاج الأهم الذي يمكن الانتهاء إليه من قرار المحكمة هو في الدور الحيوي الذي يمكن للمجتمع المدني العراقي أن يضطلع به في عملية بناء دولة مدنية حديثة. وقد أُنعت الدعوى بحملة أخرى لـ "المبادرة المدنية لحماية الدستور" رمت إلى جمع التواقيع وممارسة الضغط على الكتل السياسية لتؤيّد التزاماتها الانتخابية أمام قواعدها الشعبية. وبحسب أرقام المبادرة، فقد شارك في الحملة أكثر من 800 منظمة غير حكومية وجمعية واتحاد، فضلاً عن شخصيات بارزة من مختلف المشارب ذات الخلفيات الثقافية والأكاديمية والاجتماعية المختلفة من أنحاء العراق المتنوعة كافة.²

تبلورت المبادرة المدنية لحماية الدستور باعتبارها إطار عملٍ مدنيّ لتحقيق أهداف متعددة تشمل تسريع تشكيل شراكة حكومية وطنية على أساس الإخلاص والكفاءة والنزاهة؛ وكتابة برنامج لتعزيز الاستقرار المدني والسياسي؛ وإصلاح البنية التحتية المؤسسية؛ وتقوية العملية السياسية من خلال قانون الأحزاب السياسية؛ وتعديل قانون

يواصل العراق صراعه مع التحدّيات الهائلة التي اجتاحتها في إبان سنوات الاضطراب الاجتماعي والحرب. فالتظاهرات التي عمّت البلاد في شباط (فبراير) 2011 ونادت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد تبيّن الدور الجديد الذي بدأ المواطنون العراقيون يضطلعون به في مجتمع كانت المشاركة الديمقراطية فيه سابقاً تُقمع وتُضهد بالعنف أو بالإسكات، بكل الوسائل. ومع أنّه ما يزال في خلفية الواقع انعدام للأمن ونقص كبير في الحريات المدنية، إلا أنّ منظمات المجتمع المدني تنامي وتؤدي دوراً متزايداً في تنمية البلد الديمقراطية.

دور المجتمع المدني الحيوي

توجّه المواطنون العراقيون إلى صناديق الاقتراع في 7 آذار (مارس) 2010 وصوّتوا لانتخاب 325 عضواً برلمانياً جديداً يمثلونهم في مجلس النواب. ولسوء الحظ، عقد المجلس اجتماعه الأول في 14 حزيران (يونيو) 2010، إلا أنه ارتكب أول خرق للدستور حين أبقاه مفتوحاً، دون التوصل إلى انتخاب رئيس له ونوابه. وقد حفّز هذا الشلل السياسي والدستوري منظمات المجتمع المدني على إطلاق المبادرة المدنية لحماية الدستور، رافعاً دعوى أمام المحكمة الفيدرالية العليا. وقد أصدرت هذه المحكمة أمراً إلى رئيس السن ليوجّه الدعوة إلى أعضاء البرلمان لاستئناف الجلسة وانتخاب رئيس ونائبين للرئيس! رَحّب مراقبو المجتمع المدني بالقرار، باعتباره إشارة جليّة إلى استقلالية

Federal Supreme Court, 1
No.55 Federal 0.2010.

Ibid. 3

<cipciraq.wordpress.com> 2

الحرب والبيئة

إثر حرب الخليج الأولى، بدأت إدارة صدام حسين سلسلة من الأعمال الرامية إلى تجفيف مستنقعات مناطق ما بين النهرين، والنطاق الرطب الواقع في المناطق الجنوبية من الأراضي العراقية التي كانت موئلاً لمواطنين، كعرب المستنقعات، وتنوعاً كبيراً للحياة البرية. ولقد بدأ تجفيف المستنقعات، في الحقيقة، خلال الخمسينيات، وتواصل خلال السبعينيات، واستخدام أراضيها للزراعة والتنقيب عن النفط، ولكن خلال رئاسة صدام توسّعت هذه الأعمال وتسارعت، وذلك انتقاماً من الشيعة في أعقاب فشل انتفاضتهم التي اندلعت في عام 1991، حيث كان المنتفضون يلجأون إلى مناطق المستنقعات هذه. وقد تكوّنت عمليات التجفيف بصورة رئيسية من فتح ثلاث أفنية (النهر الثالث، قناة المجد، قناة الازدهار، كما أُطلقَ عليها)، بُنيت لتحويل المياه من نهري دجلة والفرات. وفي أواخر التسعينيات، أمكن تجفيف المستنقع المركزي بالكامل، وفي عام 2000 قَدَّر "برنامج الأمم المتحدة البيئي" أن 90% من أراضي المستنقعات قد اختفت⁽¹⁾.

اعتُبر التدمير البيئي كارثة⁽²⁾. فقد اختفت مناطق هجرة الطيور وانقرضت عدة أنواع نباتية وحيوانية، كانت تستوطن هذه المنطقة. وارتفعت ملوحة التربة لينجم عنها خسارة الإنتاج الحيواني (بصورة أساسية إنتاج مشتقات الحليب) والصيد وزراعة الأرز، وتحوّل ما يقارب 19,000 كلم² إلى صحراء. وقد هُجرت غالبية عرب المستنقعات إلى مناطق قريبة، فيما توجّه ما بين 80,000 إلى 120,000 من السكان إلى مخيمات اللجوء في إيران⁽³⁾. وفي أعقاب اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 كُسرت حواجز السدود وتوقفت أعمال التجفيف وبدأت المستنقعات تستقبل المياه مجدداً. ولكن عملية الإنعاش -وكذلك عودة نمو نباتات المستنقعات الطبيعية- كانت بطيئة، بحيث لم تُبدِ الأجزاء الأكثر تضرراً منها أيّ إشارات للتولّد مجدداً⁽⁴⁾.

بيد أن خسارة النظام الإيكولوجي لم تكن العاقبة البيئية السلبية الوحيد بعد انقضاء عقدين من الزمن. فعلى سبيل المثال، يواجه البلد تلوّثاً كبيراً في التربة والماء والهواء بسبب المواد السامة التي يخلفها تدمير العتاد العسكري والمصانع، وفق ما ذكره "برنامج الأمم المتحدة البيئي"⁽⁵⁾. كما بات نهرا دجلة والفرات اللذان يؤمّنان مياه الشفة والري للبلد مصرفاً لمياه الصرف الصحي والنفايات الصحية ونفايات المستشفيات والتسربات النفطية. وإذن، يُعتبر إحياء نظام المياه والنظافة العامة والتخلص من تلوث المستشفيات وشبكات الصرف الصحي ومنع تجرّف التربة والتصحّر بعض أكثر الهموم البيئية ضغطاً في العراق⁽⁶⁾.

(1) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining_of_the_Mesopotamian_Marshes>; Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Mesopotamian_Marshes>; and Glory Canal, <en.wikipedia.org/wiki/Glory_Canal>.

(2) The Mesopotamian Marshes of Southern Iraq, (March 2003), <www.public.iastate.edu/~mariposa/marshes.htm>.

(3) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining_of_the_Mesopotamian_Marshes>.

(4) <ipsnews.net/news.asp?idnews=37031>.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

الاستقرار في أماكن أخرى⁴. وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة النزوح والهجرة وحكومة كردستان الإقليمية، يبلغ عدد النازحين ضمن العراق زهاء 2,8 مليون نسمة، معظمهم من العرب (سنّة وشيعة)، ونحو 250,000 نسمة من جماعات الأقليات من الكلدان والأشوريين والأرمن والصابئة المندائية والكرد الفيليين واليزيديين والشبّك⁵.

وقد دفع غياب العمل الحكومي الفعّال في معالجة مشكلات الأقليات في البلد منظمات المجتمع المدني إلى مزيد من العمل في مكافحة التمييز ضد الأقليات والهجوم عليها. فقد نظّمت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"، مثلاً، طاولات مستديرة برلمانية تبحث في هموم الأقليات وتبيّن كيف يمكن وينبغي للمجتمع المدني أن يشارك في مسائل ذات أهمية وطنية. فقد سلّطت نقاشات المبادرة الضوء على الحاجة إلى زيادة مشاركة الأقليات في المجال السياسي وإلغاء السياسات التعليمية العنصرية وغيرها من أشكال التضييق التي تساهم في التمييز القائم على التجاهل. كما شدّدت المناقشات على حقيقة مغادرة العديد من الأقليات العراق منذ عام 2003، وأنه يُتوقّع مغادرة الكثير منها أيضاً بسبب انعدام الأمن والحماية الدستورية والقوانين اللامميّزية وضعف التمثيل في كلا الحكومة والبرلمان، فضلاً عن هيمنة ثقافة إقصائية في المجتمع تقوم على التمييز والتجاهل.

احتجاجات جماهيرية وقمع حكومي

لم يكن العراق معزولاً عن التظاهرات الشعبية التي عُرفت بـ "الربيع العربي" في عام 2011. والبطء في تشكيل الحكومة العراقية (أكثر من

L. Mumtaz, *Still Targeted: Continued Persecution of Iraq's Minorities*, Minority Rights Group International, p.19.

IDMC, *Little new displacement but in the region of 2.8 million Iraqis remain internally displaced*, (4 March 2010), <www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/B0DB25F7122F4390C12576DC003B49AF/\$file/Iraq_Overview_Mar10.pdf>.

مدينة البصرة، جنوبي العراق، الغنية بموارد النفط، بدأت ترتفع أصوات مطالبة بالقضاء على الفساد، حمل خلالها المشاركون بطاقات صفراء (كتلك التي يرفعها حكام مباريات كرة القدم) تعبيراً عن عدم الرضا العام بالمحافظ وبعض المسؤولين الرسميين المحليين. كما كان يرتفع الاستياء الشديد أيضاً في بقية المحافظات بسبب انعدام الخدمات العامة. كما تصاعد

7 أشهر من المفاوضات الشاقة)، والتدهور الحاصل في أداء الخدمات العامة، بالإضافة إلى مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة، كل ذلك أوقد الشرارات الأولى للاحتجاج الذي اندلع في المناطق المهملّة الواقعة إلى شمال بغداد. فقد خرجت التظاهرات خلال شهر شباط (فبراير) في مدن الكوت والديوانية والبصرة والأنبار وفي عدد آخر من المدن والمناطق. وفي

الانتقاد المندد بالقيود المفروضة على الحريات العامة وبالفساد وبرواتب البرلمانين، حيث تحوّل ذلك إلى شعارات شعبية ويافطات احتجاج. والأهم من كل ذلك أنّ التظاهرات تمكّنت من وضع حدّ للقانون القائل بوجود الحصول على رخصة قانونية للاحتجاج، وهو ما منع مئات التظاهرات من الخروج خلال السنوات السابقة.

ونتيجة للتظاهرات العاشدة، أصدر رئيس الوزراء نور المالكي مرسومًا في شباط (فبراير) 2011 يقضي بخفض الرواتب المذكورة إلى النصف. وقد مثّل هذا اعترافًا بالفجوة غير المعقولة القائمة بين رواتب المسؤولين الرسميين من الصف الأول وبين رواتب نظرائهم من صغار الموظفين والمواطنين العراقيين متوسطي الحال؛ فحُفّر هذا على إعادة النظر في رواتب كبار المسؤولين الحكوميين وعلى خفض موازنات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية ورئاسة ومجلس الوزراء ورئاسة البرلمان. وكما في البلدان

رسالة قوية إليه، حيث طالبت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد الحكومي⁶. وفي ضوء الاحتجاجات الكبيرة، وضعت الحكومة الأجهزة الأمنية في استنفار كامل، بالإضافة إلى استخدام القوة لتفريق التظاهرات واعتقلت أربعة صحفيين كانوا قد شاركوا في الاحتجاجات وعذبّتهم⁷.

- ولقد أطلقت انتفاضات شباط (فبراير) حركة غير مسبوقة لبناء منظمات وشبكات مجتمع مدني لمراقبة الأنشطة الحكومية وأوضاع حقوق الإنسان، وبناء الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به المواطنون العراقيون في التنمية الوطنية الديمقراطية.

توصيات

- لفهم رؤية انتفاضات شباط (فبراير) ينبغي القيام بعدة أمور:
 - شقّ الطريق أمام المشاركة النسويّة في الحكم، وتنفيذ الإجراءات الملائمة

الكفيلة بالقضاء على العنف الأسري والمجتمع القائم على التمييز الجنوسي. التصدّي للإفلات من جرائم الفساد المالي وسرقة المال العام ومحاكمة مرتكبي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحقيق في حالات المجرمين الذين فرّوا من السجون تكررًا.

تنفيذ استراتيجية وطنية للتخفيف من وطأة الفقر. فغالبية المواطنين الساحقة تعاني من الفقر والبطالة وتفاقم الخدمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في إمدادات المياه والغذاء والطاقة ومستويات الرعاية الصحية المتدنية.

تسريع التشريع في ما يتعلق بالمسائل السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، وبالتحديد التشريعات المنظمة للأحزاب السياسية والراعية للانتخابات والنفط والغاز. ■

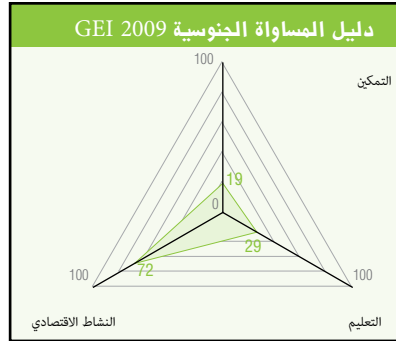
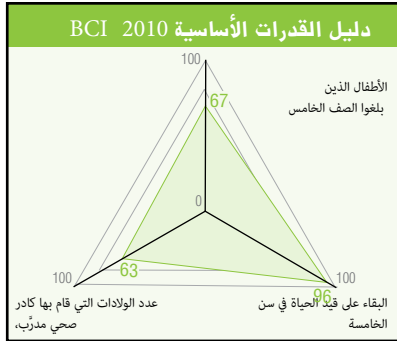
6 Interview with Hanaa Edgar, Secretary of IAA, (February 25 2011).

7 Interview with tour journalists who were arrested (Baghdad: March 4 2011).

العربية الأخرى، تداعى الناس إلى الخروج بتظاهرات كبرى في يوم الجمعة الواقع فيه 25 شباط (فبراير)، أي قبل 24 ساعة من طلب رئيس الوزراء الاجتماع بقيادة المجتمع المدني. وقد أوصلت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"



بالرغم من غنى التنوع الحيوي في المغرب، إلا أنه يبرز في الوقت الراهن تحت الخطر. ويعود ذلك إلى سوء إدارة الموارد المائية، إذ يُفقد 35% من مياه الأنابيب، فيما تلوّث المخزونات المائية بالمياه الصناعية والصرف الحضري. وتعرض الأراضي الزراعية للمخاطر بسبب نقص المياه وتجرف التربة. تُفاقم هذه العوامل الفقر الريفي إلى حد بعيد، كما تتوسّع الفجوة بين شرائح السكان الأغنياء والفقراء.



Espace Associatif

بسبب موقعه الاستراتيجي وسياقه التاريخي والجغرافي، يتمتع المغرب بتنوع كبير من حيث الوجود الحيوي (fauna) والنبت (flora) والمناخات والجماعات الاجتماعية-الثقافية والمناظر الطبيعية. فالمناطق المناخية، مثلاً، تشمل منطقة متوسطية إلى الشمال من جبال أطلس، ومناطق ساحلية معتدلة إلى الغرب، والصحراء إلى الشرق. وهذا يعني أنّ نمطاً مروحة واسعة من النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات المتوسطية وغابات الصنوبر (المخروطيات) والمرج والصحاري، ممّا يجعل من المغرب ثاني أغنى بلد متوسطي من حيث التنوع الحيوي. بيد أنّ المغرب لم يتمكّن، بالرغم من هذه الخصائص الطبيعية، من تحقيق نوع من التنمية التي تفيد مجمل السكان. والمطلوب هو اعتماد مقاربة تنموية جديدة تأخذ في حسابها المتطلبات والشروط الاقتصادية والمساواة الاجتماعية واحترام البيئة والتنوع الثقافي، أي مقاربة تعزّز مشاركة السكان المحليين في التنمية.

لإنبات المحاصيل. ومن مشكلات البلد البيئية الضاغطة الفيضانات. ففي السنوات الأخيرة ضربت أمطاراً وتلوج غزيرة غير طبيعية عدة مناطق في المغرب، فأدت الفيضانات إلى مقتل ٣٠ شخصاً، وجلبت المعاناة والفقر لآلاف المواطنين.

بلد العطش

تتسم موارد المغرب المائية المتجددة بمحدوديتها لأسباب تقنية واقتصادية، وتُقدّر الكمية التي يمكن استخدامها في الواقع بأكثر من ٢٢,٠٠٠ مليون م^٣/سنة، أو ما يفوق ٧٣٠ م^٣ للفرد في السنة. أمّا النشاط الذي يستهلك

آثاره على كلفة العيش². ويُعدّ هذا اختلالاً خطيراً بين الطلب المتزايد على المياه العذبة وبين مخزونات هذا المورد المتضائلة، فضلاً عن الإفراط في استغلال الغابات والتربة ممّا يجعل الأمور أسوأ، إذ يعني ذلك أنّ الأراضي التي يمكن استخدامها للزراعة هي راهتاً عرضة للفق. وقد قُدرت الكلفة الاقتصادية لهذا التدهور البيئي بنحو 350 مليون دولار³.

يُعزى فقْد الأراضي الصالحة للزراعة إلى نقص المياه وانجراف التربة، ولهذا أثرٌ مباشرٌ على الفقر الريفي. فتلاثة من أربعة ملايين من السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر يعيشون في مناطق ريفية. ونمطاً ٧٥% من السكان الريفيين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، إلا أنّ غالبيتهم يعملون في قطع من الأراضي غير المرهوبة ذات القدرات المحدودة

4 Rural Poverty Portal, Rural Morocco, poverty in the Kingdom of Morocco, <www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/morocco>.

5 <af.reuters.com/article/topNews/idAFJ0E6AT0I820101130>.

6 Wikipedia, Water supply and sanitation in Morocco: <wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Morocco#Conventional_water_resources>.

IndexMundi, Morocco 2 Environment – Current issues, <www.indexmundi.com/morocco/environment_current_issues.html>.

Global Mechanism, 3 Increasing finance for sustainable land management: Morocco, (2008), <global-mechanism.org/dynamic/documents/document_file/morocco_e-1.pdf>.

1 Wikipedia, List of Ecoregions in Morocco, <en.wikipedia.org/wiki/List_of_ecoregions_in_Morocco>; Morocco – Climate, <en.wikipedia.org/wiki/Morocco#Climate>.

معظم المياه فهو الزراعة التي تشكّل ٨٠٪ من إجمالي استهلاك البلد؛ في حين لا يتجاوز استهلاك القطاع الصناعي والأسر الـ ٢٠٪. على أنّ مخزون المياه مهّد بالتفاوتات المناخية المتطرّفة؛ ذلك أنّ ثمة دورات من الجفاف الحاد الذي يُنذر بعواقب خطيرة، أكان بالنسبة إلى الاقتصاد ككل، أم بالنسبة إلى الزراعة على وجه الخصوص، حيث يتبدّى التأثير الأسوأ بهبوط إنتاج الحبوب.

وتتوافق هذه الضغوط على الموارد المائية مع التدهور المتزايد في جودة المياه ونوعيتها. فعُدل ربط مياه الشفة في المناطق الحضرية هو ٨٣٪ (١٩٩٨)، ولكن الوصول في المناطق الريفية إلى المياه تحسّن من ١٤٪ في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٤٠٪ في عام ٢٠٠١ بفضل برنامج PAGER لإمداد المنجّمات الريفية، وهو برنامج بُدئ بتنفيذه في عام ١٩٩٧.

فالموارد المائية لا تُستخدم أو تُدار بطريقة مرشّدة، الأمر الذي جعلها مورداً أكثر ندرة. مثلاً، تعاني أنابيب مياه الشفة في المدن من سوء حالتها، بحيث يرقى فاقدتها في النظام إلى ٣٥٪. ثمة تعقيد آخر هو أنّ سدود البلد تتعرّين بالطين، الأمر الذي يؤثر على نحو جدي على الإمدادات المائية. ففي سد وخران الوحدة، مثلاً، يبلغ فاقد المياه أكثر من ٦٠ مليون م^٣ من القدرات التخزينية في السنة. ولكن، بالإضافة إلى مشكلات النوعية (أو الجودة) فإنّ ثمة مشكلات أيضاً في تدهور النوعية الناجم عن أنواع التلوث، بما في ذلك إغراق النفايات الصناعية والأسرية غير المعالّجة في المجاري المائية والبحر. وهناك أيضاً نوع آخر من التلوث ينبع من الاستخدام المكثّف للمبيدات الزراعية والأسمدة، التي تخلف أثراً سلبياً على مخزونات المياه الجوفية. والملاحظ أنّ نسبة تمعّدن المياه ترتفع مع تسرّب مياه البحر بسبب الإفراط في استغلال موارد المياه العذبة^٩.

إنّ التلوث الذي يسبّبه تركيز الأنشطة في بعض المناطق يتجاوز قدرات النظام المائي على تنقية نفسه وتجّدده. فقد كانت الموارد المائية تعاني من ضرر حاد من خلال موجات الجفاف

والتحويرات المدخّلة على نظم المياه الطبيعية^{١٠}. والحقيقة أنّ مخزونات المياه تُستهلك بوتيرة أسرع من وتيرة تجدّدها، ذلك أنّ هناك طلباً متزايداً عليها من الزراعة والصناعة والسكان؛ بحيث يُتوقّع انفجار أزمة خطيرة في عام ٢٠٢٠^{١١}.

مشكلات بيئية

تصبح الأرض، عبر البلاد، أقل خصوبة، فيما تضع الطبقات الصالحة للزراعة بسبب الانجراف المائي والهوائي (air and water erosion)، ممّا يسبب تعرّين السدود والخزانات المائية نتيجة الانجراف، مع تمّحُّ التربة وتصحرّها وزحف العمران الحضري إلى الأراضي الزراعية، فضلاً عن وجود تكدّسات ضخمة للرمال في المناطق القاحلة والواحات، بالإضافة إلى التعدين والاحتجار (قلع الأحجار)، وهذا كله يؤدّي بالبيئة الطبيعية إلى التدهور.

كما تسوء الحال مع تلوث الهواء بسبب استخدام الوقود ذي النوعية السيئة والسيارات متقدمة الطراز التي ما تزال قيد الاستخدام، فضلاً عن انبعاثات الغازات الصناعية غير المعالّجة.

ومع تدهور النظم الإيكولوجية، يزرع التنوع الحيوي تحت الخطر، فيما أدّى فرط استغلال الأنواع النباتية (التبّيت) إلى تهديد وجود العديد منها^{١٢}. كما قاست البيئة الساحلية على وجه الخصوص، بسبب تركّز النشاط البشري في مناطقها. والنفايات الصناعية والأسرية تُغرّق ببساطة في البحر، ممّا يؤوّل إلى استنزاف موارد الصيد البحري إلى حدّ بعيد. أمّا الواحات في الصحراء فتواجه الأخطار حيث يهدّدها التلاشي. وترتفع في كل أنحاء البلاد مستويات الملوحة ويتزايد انجراف الأراضي بسبب فرط استغلال الموارد وتفاقمه، بالإضافة إلى التجفيف الطبيعي والاصطناعي للأراضي الرطبة، وانعدام

البنى التحتيّة في المناطق الجبلية^{١٣}. وتنمو المدن في سياق تخطيط مُدني طفيف أو من دونه، الأمر الذي يسبب انتشار الفوضى. كما تواجه الغابات المخاطر أيضاً، حيث تُقطع الأشجار من دون تمييز للحصول على أخشابها وقوداً. ويتفاقم هذا الوضع مع واقع عدم تغطية خدمات جمع النفايات المنزلية كل المناطق، فضلاً عن عدم معالجة النفايات الخاصة (السامة، الطبية، رواسب المبيدات)، وعن تقادم نظم الصرف الصحي للمياه المبتدلة.

منطقة غرب شراردة بني حسين

تعتبر هذه المنطقة الأغنى بين مناطق المغرب الغنية بالموارد الطبيعية. فيها احتياطات مائية على سطح تبلغ مساحته ٤٢٠٠ كلم^٢ ونحو ١٢٤,٦١٤ هكتاراً من الغابات. بيد أنّ كل هذه الموارد تواجه المخاطر، فيما تتدهور النظم الإيكولوجية بسبب سوء الإدارة الحكومية للمشروعات التنموية.

ومن المشكلات البيئية الرئيسية في هذه المنطقة التلوّث الناجم عن الأنشطة الصناعية. ولكنّ أسوأ المتهمين مصانع السكر (دار قداري، مشرع بلكسيري، سيدي غلال تازي)، وحفر آبار النفط ومصفاة سيدي قاسم النفطية ومصنع سيدي يحيى، وكلها مسؤولة عن ٥٠٪ من التلوّث الصناعي العضوي في المنطقة. كما أنّ ثمة مشكلة خطيرة أخرى، ألا وهي كيفية إدارة ٨٠ مليون م^٣ من النفايات المنزلية السائلة المتولّدة في المنطقة سنوياً.

أمّا الزراعة فتتسم بكونها مكثّفة جدّاً، وبالتحديد في سهل الغرب، الذي يشكّل مصدر تلوّث كبيراً، وبالتحديد لمخزونات المياه الجوفية الكامنة تحت التربة الزراعية. والعاقبة الخطيرة الرئيسية تكمن في أنّ مستويات النترات في المياه ترتفع، مؤلّدة الخطر على صحة السكان الذين يستخدمونها.

ولقد كانت هذه المنطقة الأسوأ من حيث تعرّضها للانجراف المائي، وقبل كل شيء وادي أوارغا بسبب تضاريسه الوعرة، إذ تبلغ مساحة التدهور السنوي ٢,٠٧٠ ط/كلم^٢/سنة. وعلى عكس ذلك، يبلغ الفاقد في وادي سبو ٦٠٠ ط/

9 Index Mundi, Morocco – Water pollution, <www.indexmundi.com/facts/morocco/water-pollution>.

10 <www.socialwatch.org/es/node/13110>.

11 <www.earthsendangered.com/search-regions3.asp?search=1&sgroup=allgroups&ID=227>.

7 Ibid.

8 Wikipedia, Al Wahda Dam (Morocco), <en.wikipedia.org/wiki/Al_Wahda_Dam_(Morocco)>.

Estan los oasis marroquies 12 en vias de extincion?, on YouTube, <www.youtube.com/watch?v=WE_ALD7CXps>.

- البقاء الشديد في سنّ قوانين حماية البيئة وتنفيذها.
- يُرجَّح أن تكون آثار تغيُّر المناخ خطيرة، فضلاً عن كونها غير قابلة للتكهن.
- الضغط الكبير على موارد البلد الطبيعية.
- انعدام الوعي العام حيال هذه المشكلات، فضلاً عن انعدام الإرادة السياسية لحلها.

استنتاجات ختامية

تُستشعرُ رخاوة تعاطي المغرب الشديدة وعموضه حيال إدارة موارده، وهو وضع ينبغي أن يتغيَّر. فالبلد يسير نحو أزمة إيكولوجية، ولا يعرف أحد مدى حدتها. وإنّ النماذج التنموية التي تنفّذها الحكومة المغربية، وكذلك انعدام التخطيط بعيد المدى، أدت إلى تزايد اللامساواة بين شرائح السكان. فقد ارتفع دليل «جيني» (Gini Index) للمغرب -الذي يقيس الفروق في توزيع الثروة- خلال السنوات العشرين الماضية: ففي بداية التسعينيات توقف الدليل المذكور عند ٣٩ نقطة، إلا أنه قُدِّر لعام ٢٠١١ بما يقلُّ عن ٤١ نقطة^{١١}. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء تثير الصدمة، ولاسيما عندما نتذكر الظروف القاسية المتطرّفة التي يقع التغلّب عليها على عاتق القطاعات المحرومة. ■

الوقت الحالي، تواجه هذه المنطقة مسائل بيئية ضاغطة نتيجة السياحة والنمو السكاني وانعدام التخطيط واستراتيجيات التنمية الحيوية على المدى البعيد^{١٤}. هذا، وتعرّض الأراضي الرطبة، الحساسة كلياً، حيال التغييرات الطارئة عليها من الخارج، للتلوّث بفعل النفايات الصناعية والكيميائية والزراعية، ممّا يتسبّب برفع مستويات السُمّية في الهواء والماء والتربة. كما تتلوّث أيضاً بحيرات هذه المنطقة. ومن هذه البحيرات بحيرة سيدي بوغابة التي تخضع للحماية باعتبارها منطقة غابية، ولكن ليس هناك تنظيمات واضحة تتعلق بكيفية وجوب حماية البحيرات الأخرى لجهة إدارتها أو حفظها. والجدير بالذكر أنّ السياحة في الأراضي الرطبة تتنامى وتتطور أيضاً، وهذا يشكّل بدوره عاملاً سلبياً آخر.

أهداف التنمية الألفية

ما تزال «أهداف التنمية الألفية» تشكّل إطار العمل المرجعي بالنسبة إلى مواطني البلد ومنظمات مجتمعه المدني المهتمّة. ويزعم المفوض الأعلى للتخطيط أنه في غضون السنوات الأربع التي تفصلنا عن عام ٢٠١٥ سيُصار في المغرب إلى تحقيق الأهداف المذكورة في الموعد المحدّد^{١٥}. ولكن، لسوء الحظ، تمّة تبرير ضئيل يسوّغ هذا التفاؤل. وأمّا العقبات الرئيسية فهي كالتالي:

كلم^٢ / سنة. وقد خلّف انجراف التربة أيضاً هشاشة المنطقة أمام الفيضانات، وهو خطر يتفاقم كثيراً بسبب أداء سد الوحدة السيئ بالتحديد. فقد دُشّن هذا السد في عام ١٩٩٧، وكان أكبر سدود المغرب وثاني أكبر سدود أفريقيا، إلا أنه بسبب الترسّب في الحوض فإنه يفقد نحو ٦٠ مليون م^٣ من قدرته التخزينية في السنة^{١٢}.

تندهور، أيضاً، الظروف في البلدات المغربية بسرعة. وفي معظم الحالات ليست نظم التخلص من النفايات السائلة ملائمة، فيما لا يوجد في المراكز الحضرية نظم للنظافة الصحية العامة، أو توجد نظم متقدمة تفتقر إلى القدرة الضرورية، ممّا يتسبّب بتسرب النفايات والتلوّث وانبعث الروائح الكريهة. وهكذا، تُصرّف النفايات ببساطة لتصب في المجاري المائية السطحية.

أمّا جمع النفايات الصلبة وطمرها أو إغراقها فتحدّيات خطيرة أخرى؛ ذلك أنه ليس تمّة توجيهات يُستطاع بموجبها التعامل مع عمليات كهذه، فهي انتقائية وغير مناسبة، وتتكشف الممارسة الراهنة بخلط النفايات الطبية والصناعية والمنزلية عن مخاطر صحية بالغة الخطورة.

تدهور الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية

تمتد الأراضي الرطبة الساحلية ١٤٠ كلم. وفي

14 <www.estrechando.es/?p=794>

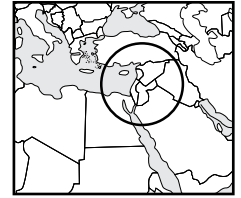
15 Morocco Business News,

Morocco to achieve MDGs by 2015, HCP, (April 14 2010), <www.moroccobusinessnews.com/Content/Article.asp?idr=18&id=1479>.

16 Trading Economics, GINI index in Morocco, (2011), <www.tradingeconomics.com/morocco/gini-index-wb-data.html>.

13 Wikipedia, Al Wahda Dam (Morocco), <en.wikipedia.org/wiki/Al_Wahda_Dam_(Morocco)>.

لا تنمية مستدامة تحت الاحتلال



يقوّض الاحتلال الإسرائيلي بيئة فلسطين ويقلّل إلى الحد الأدنى أيّ إمكانية يمكن تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة. فقد أظهرت معدلات البطالة الخطيرة وضعف المؤسسات وعدم كفاءتها والاعتماد الكلي على عائدات الرسوم الجمركية والمساهمات المالية الواردة من المانحين عدم استدامة الاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة إلى الظروف الكارثية لمنشآت الإمداد المائي التي تخضع لقوانين بُدئ تنفيذها خلال احتلال عام 1967 الإسرائيلي، فإنّ كل ذلك يشكّل خطرًا شديدًا على رفاهية الفلسطينيين.

الأمر الذي تسبّب بنقص كبير في المياه وطفح المياه المبتدلة في المناطق الحضرية². كما عرقل الحصار استيراد قطع الغيار، فبقيت المنشآت متوقفة عن العمل.

تشكّل الزراعة 70% من إجمالي الاستخدام الفلسطيني للمياه، يليها 27% للاستخدامات الصناعية. وبحسب تقرير "البنك الدولي" يُقدّر مخزون الإمداد المائي للضفة الغربية بنحو 50 لتراً للفرد في اليوم³. وفي عام 2009 افتقر 60% من سكان قطاع غزة الوصول إلى إمداد مائي متواصل⁴. أمّا في الضفة الغربية فقد عولج 1,300 م³ (من 85,000 م³) من المياه المبتدلة في عام 2009، في حين كانت الكمية في قطاع غزة خلال السنة نفسها 65,000 م³ (من 110,000 م³)⁵.

2 World Bank, Gaza Strip Water and Sanitation Situation, 2009: <web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:22026701~menuPK:294370~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:294365,00.html>.

3 Wikipedia, Water supply and sanitation in the Palestinian territories: <en.wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Palestine>.

4 UN News Centre, Gaza water crisis prompts UN call for immediate opening of crossings, 2009. Available from: <www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31927>.

World Bank, op.cit. 5

قدرها 130,000 عامل مقارنة بالعام السابق؛ بحسب البيانات الرسمية. وهذا يعني تناقصًا في معدلات البطالة بنحو 21,7%. وقد تأثر الشباب -ذكورًا وإناثًا- على وجه التحديد، منذ عام 2009، إذ كانت البطالة في أوساطهم أعلى بـ 10% من إجمالي معدل البطالة¹.

مسائل اجتماعية واقتصادية

يبدو وضع الخدمات الصحية محبطًا. إذ يوجد 25 مستشفى عامًا، ويصل عدد السكان على كل سرير 1,349. وبسبب الظروف السيئة التي تكتنف المنشآت الطبية فمن الحتمي وجوب نقل عدد كبير من المرضى إلى البلدان المجاورة لتلقّي العلاج. وقد نجمت عن ذلك كلفة إضافية بلغت في عام 2010 زهاء 1,484,200,000 شيكل إسرائيلي (ما يعادل 403,702,400 دولار أميركي)، نظرًا لانعدام التخطيط الموثوق والإدارة السليمة. والواقع أنّه لو أُديرَت الموارد الموجودة على نحو سليم، فستكون الوزارة قادرة على بناء المنشآت المجهزة بأحدث التقانات الطبية، بما يجعل من عمليات الانتقال المكلفة تديبًا غير ضروري البتّة.

وبالنسبة إلى إمدادات المياه والنظافة (الصحة) العامّة، فقد كان لحصار قطاع غزة خلال الفترة 2007-11 عواقب رهيبية، وبالتحديد الدمار الحاد الذي أصاب البنى التحتية. كما توقفت عن العمل تقريبًا كل مضخات المياه العذبة والمبتدلة نظرًا لانعدام الكهرباء والوقود؛

1 "Amid Palestinian statehood push, a grim World Bank report," Christian Science Monitor, 14 September 2011. <www.csmonitor.com/World/Backchannels/2011/0914/Amid-Palestinian-statehood-push-a-grim-World-Bank-report-on-the-West-Bank-Gaza>.

تمثّل فلسطين حالة جدّ استثنائية في ما يتعلّق بالتنمية المستدامة. ولمعالجة هذه العنوان، فإنّ ثمة عددًا من المسائل التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، أهمها انعدام السيادة والسيطرة على الموارد، وغياب التشريع أو خطط السياسة المتعلقة بالتنمية من أي نوع، وتنامي أهمية أموال البلدان المانحة لاقتصاديّ كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويربط انعدام التشريع والسياسات، وخصوصًا في يتعلق بالاستدامة، بالاحتلال الإسرائيلي الذي ييسر سلطته الكاملة على القضاء وعلى التوسع الجغرافي لأيّ تشريع ممكن، ويشكّل أيضًا سبب عدم الاستقرار السياسي.

في ظلّ واقع الاحتلال، إذن، من الضروري أن نأخذ في الحسبان عدم ملاءمة العديد من مؤشّرات التنمية عند تطبيقها على الوضع الفلسطيني. وهذا لا يعني أنّ علينا أن نستبعد فلسطين عن الإحصاءات التنموية، بل إنّ المؤشّرات التي توظّف على نطاق واسع قد لا تكون صالحة بالضرورة لهذا البلد، وبالتالي ينبغي أن يُعتمد نوع آخر من القياسات.

البطالة

وصّف تقرير صادر عن "البنك الدولي" تناول أوضاع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة الوضع الفلسطيني بأنه وضع فريد في العالم. فقد لاحظ أنّ معدلات بطالة البلاد هي أعلى المعدلات في العالم، وأنّ مردّها بصورة رئيسية إلى انعدام الفرص، ليخلص بعددٍ إلى القول إنّ معدلات البطالة وثيقة الارتباط بالاحتلال.

وبحسب هذا التقرير، فقد بلغت نسبة العاطلين العمل من السكان نحو 19% في عام 2011، بالرغم من حقيقة أنه كان يعمل 780,000 فلسطيني في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2011، أي بزيادة

وفي السنة نفسها، أفادت "منظمة العفو الدولية" أن 200,000 فلسطيني في المنجَمَعَات الريفية لا يتمتَّعون بالوصول إلى كل المياه الجارية، وأن الجيش الإسرائيلي يمنعهم حتى من تجميع مياه الأمطار، فيما يقوم المستعمرون الإسرائيليون بريّ مزارعهم وملء أحواض السباحة. والواقع أن 450,000 مستعمر الذين أُحصوا في التقرير المذكور يستهلكون من المياه قدر ما يستهلكه إجمالي السكان الفلسطينيين. وللتغلب على مشكلة نقص المياه وغياب البنى التحتية، يلجأ الفلسطينيون إلى شراء مياه ذات نوعية مُريية من صهاريج المياه المتجولة بأسعار باهظة.⁶

وفي عام 1993 نشر "البنك الدولي" تقريراً تحت عنوان: "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام"، وصّف تقديم الخدمات العامّة في الأراضي باعتباره غير ملائم البتّة، حيث لا توجد، عملياً منشآت مائية وأخرى للنفايات الصلبة والمياه المبتذلة. ولقد ساهمت إدارة النفايات الضعيفة في التدهور البيئي، وسبب ذلك يعود إلى الإدارة الإسرائيلية في ما بين عامي 1967 و1993. وليس هناك كذا أيّ تقدم في إعادة بناء هذه المنشآت بالرغم من الاستثمارات التي يقوم بها العديد من المانحين الدوليين، ومردّد ذلك إلى التصدّعات والالتباسات الموجودة في اتفاقية "أوسلو"، وخصوصاً تفسيرها على النحو الذي تقوم به سلطات الاحتلال. وقد فاقم العنف المتصاعد هذا الوضع.⁷

وعندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، أعلنت أن كل الموارد المائية باتت ملكاً لدولة إسرائيل؛ ومُدّاك قلّت الأوامر العسكرية العديدة من تنمية المياه في فلسطين، وتبنت حصص ضحها، مانعة إعادة تأهيل الآبار أو حفر آبار جديدة من دون الحصول على إذن، وصادرت كل محطات الضخّ الفلسطينية على نهر الأردن أو دمّرتها. وقد زادت إسرائيل في

6 Amnesty International,

Israel rations Palestinians to trickle of water, 27 October 2009. Available from: <www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/israel-rations-palestinianstrickle-water-20091027>.

7 A. Gray, Environmental justice for Palestine, 23 March 2007: <www.countercurrents.org/pa-gray230307.htm>.

الوقت نفسه استغلالها للموارد المائية في الضفة الغربية فحفرت 38 بئراً. ونتيجة لهذا، لم يتسنّ للفلسطينيين في عام 1993 الوصول إلا إلى 20% من المياه الجوفية في الضفة. أمّا اتفاقية "أوسلو" فلم تفعل شيئاً لتحسين الوضع في فلسطين. والواقع أنه اتُّفق على أن "كمية الاستعمال الموجودة" سيُحافظُ عليها، بحيث صُدّق رسمياً على استغلال إسرائيل 80% من المياه الجوفية.⁸

وليس من الواضح بعدُ ماذا سيكون تأثير تغيّر المناخ على الأراضي الفلسطينية، إلا أن الخبراء يتوقَّعون ارتفاع متوسطات درجات الحرارة وتناقص هطول الأمطار، ممّا سيهدّد أكثر بأوضاع كارثية ستعزّض لها المخزونات المائية في قطاع غزة والضفة الغربية.⁹

يعتقد عددٌ من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية -بحسب ما أورده تقرير صادر عن "معهد البحوث في الشرق الأوسط"- أن "عملية سلام شامل قد تساعد على حلّ الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية. ذلك أنه لم يُرَ إلى عملية السلام الراهنة باعتبارها عملية مُساعدة للبيئة"¹⁰. وهذه الأخيرة لا يمكنها انتظار محادثات سلام جديدة.

مسائل تشريعية

يتسم التشريع الفلسطيني بالتعقيد والتناقض البالغين. فبعض القوانين، مثلاً، يعود إلى زمن العثمانيين والانتداب البريطاني، وكذلك إلى زمن السلطين المصرية والأردنية، مروراً بالاحتلال الإسرائيلي الذي فرض حكماً عسكرياً لم تكن أوامره وقراراته جزءاً من التشريع في حد ذاته، ولكنها ما تزال سارية المفعول. أمّا القوانين التي جرى تبنيها بعد تأسيس السلطة الوطنية في عام 1994 فتشكّل 12% فقط من التشريعات المطبّقة.

وهكذا، يتبيّن أن الوضع القضائي والتشريعي مرتبط بوضوح بعدم الاستقرار الذي يسود في البلاد. وقد أدّى الفصل بين القطاع والضفة إلى وقف مناقشة أكثر من 50 مشروع قانونٍ مقترحاً.

Ibid. 8

9 EMWIS, A war on water, 2009. Available from: <www.emwis.org/thematicdirs/news/2009/06/war-water-environmentalproblems-israel-and>.

10 <vispo.com/PRIME/enviro.htm>.

كما أن القوانين المحدثّة لم تُلغ القوانين القديمة، التي يتناقض بعضها مع قانون التحكيم القضائي الجغرافي كما نفّذته غرفة التجارة والصناعة في القدس. فثمة حاجة ماسّة لتشريع محدّد في ما يتصل بالقطاع الخاص على سبيل المثال، بُغية تنظيم بيئة الأعمال وتعزيزها وتمتينها، فضلاً عمّا يتصل أيضاً بالرعاية الصحية.

وقد يُحتجّ بأنّ الاحتلال ما يزال يظلم بدور رئيسي في إعاقة عملية التشريع الفعّال وإضعاف قدراتها على توفير إطار عمل للتنمية. والواقع أن كلا نظامي التشريع والقضاء يعاني من استمرار الاحتلال، إلا أنهما يعانيان أيضاً من واقع فصل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه واحدة من أهم العقبات الماثلة في وجه التنمية المستدامة، حيث لا تتوفر السياسات البيئية بسبب غياب الحوار. وثمة عامل آخر يقوّض الاستدامة، ألا وهو أن الضعف المؤسسي يجعل من المستحيل قياس فعالية الجهود التمويلية التي تبذلها البلدان المانحة أو تحسينها.

التبرعات والسياسات والاستدامة

تُشكّل المعايير المختلفة المتعلقة بتخصيص الأموال الواردة من المانحين وإدارتها مصدرًا ثابتًا للنزاع. فالمشروعات المخصّصة للمستفيدين غالباً ما تُخفق في الاستفادة من الأموال الممنوحة من البلدان والمؤسسات. وهذه النزاعات تتزايد عادة بسبب تسييس الخدمات المقدّمة.

وتجدر الملاحظة أن المانحين يسعون إلى تحسين هذا الوضع من خلال تعزيز المساءلة وتقوية الشفافية المؤسسية في فلسطين، بالرغم من تعرّض النتائج للخطر بسبب ترايد تسييس المجتمع الفلسطيني. والواقع أنه كان للعديد من التبرعات أثر سلبي يتمثل بتزايد التبعية لهذه النوع من التمويل، وخصوصاً في ما يتعلق بالتبرعات ذات الأهداف السياسية، كالأموال المقدّمة للأندية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وهذا النوع من التبعية يؤوّل أيضاً إلى تفويض القيم الاجتماعية العميقة كالطوعية والكرامة والغيرية (Altruism). كل ذلك خدم ويخدم تعميق الاضطراب الاجتماعي.

كما رأى المانحون أيضاً أن يعزّزوا قدرات مختلف المؤسسات في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي بدا واضحاً في وضع اختبرته مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.■



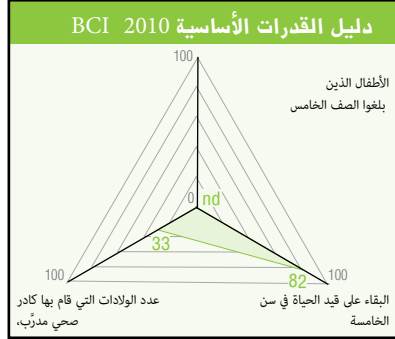
انهارت مؤسسات الصومال الوطنية في كانون الثاني (يناير) 1991 عندما فرَّ الرئيس الأخير سيَّاد بريّ من العاصمة. ومُذَّك، حلَّت محلَّ الحكومة الموحَّدة الزمر المتقاتلة والإقطاعات والدويلات الصغيرة الناشئة. ففي الوقت الراهن تهيمن خمس سلطات على الأقل، فيما تتنافس الجماعات المختلفة في ما بينها دفاعاً عن هذه القضية أو تلك. وقد دفع عدم الاستقرار، وكذلك عدم الأمن، البلد إلى هاوية الفقر، بالرغم من كثافة سكانه المتدنيّة وموارده الطبيعية الجمّة. ثمة الكثير ممَّا ينبغي فعله لإحياء الاستقرار واستعادة الدولة كي يتسنى البدء في تنمية فعّالة.

SOCDA

حسين حسن محمود،
إلياس إبراهيم محمد،
خديجة أحمد أبو قار
عبد الرشيد سليمان يوسف
عبد الله أحمد محمد

بالرغم من وفرة موارد الصومال، ساهم غياب السياسات التنموية الفعّالة في إبان عهود الحكومات المتعاقبة منذ استقلاله في عام 1960 في إحداث دورة مستمرة من الفقر، غالباً ما كان يؤديّ إلى الانتفاض والثورة. ففي عام 1969، مثلاً، أدّى انقلاب عسكري إلى تسلُّم ضباط الجيش السلطة في البلاد لقيام نظام مؤيّد للاشتراكية كان من نتائجه الاعتداء على حقوق الإنسان. وقد أدّى الاضطراب الاجتماعي وتحديّ المجموعة المتمرّدة إلى نشوء نظام عسكري تزعمه الجنرال محمد سيَّاد بري في الثمانينيّات، ليسوء الوضع أكثر في كانون الثاني (يناير) من عام 1991 عندما أسقطت العناصر المنقلبة النظام، مع فشلها في ملء فراغ السلطة. وعندما وجّهت المجموعات المنتفضة السلاح بعضها ضد بعض، بُدئ صراع على السلطة ما يزال قائماً منذ عقدين.

وما لبثت بُني حاكمة أن برزت على التالي في أرض الصومال (Somaliland) وأرض البونت (Puntland) في شمال البلاد، ممَّا سمح بالحفاظ على درجة نسبية من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي. إلا أن أيّاً من هذه البنى لم تهتم على الإطلاق بالمسائل البيئية، فصارت أراضي الصومال الغنية نهباً للتدهور والتراجع. وبالرغم من الاضطرابات، حافظ الصومال على اقتصاد غير رسمي صحي يقوم بصورة رئيسية على تربية المواشي والمساعدات والاتصالات.



وقد تحسّنت الظروف المعيشية في الواقع بوتيرة أسرع منذ أوائل التسعينيّات، مقارنة بمتوسط بلد في جنوب الصحراء الإفريقية¹. والجزء الأكثر إثارة للاهتمام من هذا النجاح النسبي هو أنه تحقّق في غياب أيّ حكومة مركزية فعّالة. فما يزال 43% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهو رقم يرتفع إلى 53% في المناطق الريفية، حيث يسود الفقر المدقع بنسب أكبر². ويظل الصومال بلدًا كثير الاعتماد على المساعدات الدولية.

الاقتصاد

بالنظر إلى غياب الإحصاءات الحكومية الرسمية، وبسبب الحرب الأهلية الأخيرة، يصعب تحديد حجم نمو الاقتصاد. فقد قدّر The CIA World Fact book ناتج الصومال المحلي القائم بـ 5,61 بليون دولار في عام 2008، وبـ 5,75 بليون دولار في عام 2009، وبـ 5,89 بليون دولار في عام 2010، مع معدّل نمو

B. Powell, "Somalia: failed state, economic success?" Freeman 59(3), (April 2009).
Rural Poverty Portal, "Poverty in Somalia."

فعلي مختطّ يبلغ³ 2,6%.

تشكّل الزراعة القطاع الاقتصادي الأهم، إذ تُعدُّ نحو 65% من الناتج المحلي القائم وتوظّف 71% من القوة العاملة. أمّا الثروة الحيوانية فتساهم بزهاء 40% من الناتج المحلي القائم وأكثر من 50% من أرباح التصدير⁴. ومن الصادرات الرئيسيّة الأخرى كالمسك والفحم والموز، فيما يعتبر البلد أيضًا من أهم الموردين في العالم للبخور واللبان والمر (صمغ الموردين في العالم للمستوردة الرئيسيّة فهي رائنجي). أمّا السلع المستوردة الرئيسيّة فهي السكر والسرغوم (Sorghum) والذرة والقات والصنعائية. ويبلغ إجمالي المستورّدات نحو 798 مليون دولار في السنة، فيما لا يتجاوز إجمالي الصادرات زهاء 270 مليون دولار، بما يؤسّس لعجز تجاري كبير.

بيد أن هذا العجز يتجاوز من خلال التحويلات التي يقوم الصوماليون في المغتربات بإرسالها. وقد أصبحت شركات التحويل المالي صناعة كبيرة في البلاد تقدّر بـ 1,6 بليون دولار سنويًا، أو ما نسبته 71,4% من إجمالي الدخل الوطني، وهي تُرسل إلى المنطقة من خلال الشركات المذكورة⁵.

CIA World Factbook, 3

"Somalia," <www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html>.

Ibid. 4

UNDP Somalia, 5

"Sustainable partnerships with the Somali Diaspora forged", News Update, <www.so.undp.org/index.php/View-document-details/313-Sustainable-Partnershipswith-the-Somali-Diaspora-forged.html>.

وباستفادتهم من أفضلية وقوع البلد بالقرب من شبه الجزيرة العربية، فقد بدأ التجار الصوماليون تحدي الهيمنة الأسترالية التقليدية على أسواق الماشية واللحم في الخليج العربي. واستجابةً لذلك، بدأت البلدان العربية إقامة استثمارات استراتيجية في الصومال، حيث تؤسس السعودية بنية تحتية لتصدير المواشي، فيما تعتمد الإمارات العربية المتحدة إلى شراء أراضٍ لمزارع كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت أساطيل صيد من أوروبا وآسيا إلى عقد اتفاقيات تجارية للصيد في شمال منطقة أرض البونت، التي تعتبر من أغنى مناطق الصيد البحري في العالم، مما أدى إلى كم كبير من صيد السفن الأجنبية غير القانوني في مياه الصومال.⁷ ومن ناحية أخرى، يشكّل القطاع الصناعي القائم على المنتجات الزراعية 10% فقط من ناتج الصومال المحلي القائم⁸. وقد نشأت شركات صناعية متوسطة وكبيرة الحجم بسبب النزاع. غير أنّ ذلك كان نتيجة الاستثمارات المحلية الأساسية، وبصورة رئيسية على أيدي الشتات الصومالي، حيث أُعيد فتح العديد من المؤسسات الصغيرة، وأنشئت كذلك مؤسسات جديدة. وتضمّ هذه الأخيرة تعليب السمك ومعالجة اللحوم في المصانع بشمال الصومال، فضلاً عن 25 مصنعاً في منطقة مُقديشو تصنّع سلعاً كالمعكرونة والمياه المعدنية والحلويات وأكياس البلاستيك والأشربة ودباغة الجلود ومواد التنظيف والصابون والألومنيوم وفرش الإسفنج.⁹ ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد توسّعت، أيضاً، الاستثمارات في صناعة الإنارة، وذلك في بوساسو وهيرجيزيا، بما يؤثّر

- C. West, "Africa a poor alternative to Aussie exports," Farm Weekly, (12 August 2010).
Partnership Africa Canada 7
(PAC), Peace and development in northern Somalia: opportunities and challenges, (2009), <www.mbali.info/doc200.htm>.
CIA, op. cit. 8
M. Yuusuf, "Somalia: The resilience of a people," The African Executive, (2011), <www.africanexecutive.com/modules/magazine/article_print.php?article=4693>.

رمي النفايات الخطرة في البحر، وأفاد رعاة المواشي، كذلك، عن قلقهم من زوال الغابات المتزايد في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعاني البلاد من ندرة المياه، إذ أنّ منسوب هطول الأمطار متدنٍ جداً، وهو لا يتجاوز 250 ملم في السنة، يقابله تبخر مرتفع جداً بوجه عام، حيث يزيد على 2,000 ملم في السنة¹⁵. وللجفاف المتواتر، ولاسيما في الجزء الجنوبي من البلاد، آثار خطيرة على المُجمَعات الريفية التي تعتمد في بقائها على توفر مياه الأمطار إلى حد بعيد. وغالباً ما تعقب حالات الجفاف هذه فيضانات كارثية¹⁶. أمّا قطع الأشجار وإزالة الغابات والرعي الجائر فتسهم كلها في التسبب بانجراف التربة وممشكلات إيكولوجية أخرى. هذا، ويرتبط زوال الغابات في الصومال على نحو وثيق بإنتاج الفحم للاستخدام المحلي وللتصدير، الأمر الذي يشكّل عاملاً محدداً تعاني منه موارد الغابات والأخشاب، ولاسيما في بلد تغطي الغابات فيه 9% فقط من أراضيه. وبحسب "البنك الدولي" فإنّ 55% من أراضي الصومال هي أراضٍ صالحة للرعي، وتقدّر "منظمة الأغذية والزراعة الدولية" أنّ ثمة 29% فقط من الأراضي صالحة لرعي المواشي وإنتاجها¹⁷.

كما يتأثر الصومال بطرق الري غير ذات الكفاءة، ممّا يسبب تركيزاً ملحياً مرتفعاً، وهو أمر يؤثّر سلباً على الأراضي الزراعية.

رمي النفايات في البحر

لطالما تدمّر سكان السواحل من مسألة رمي النفايات في البحر. ففي أوائل نيسان (إبريل) 2011، على سبيل المثال، رصد سكان مقاطعة هويبو -التي تبعد 660 كلم إلى شمال شرق مُقديشو- ثلاثة مستوعبات ضخمة أسطوانية الشكل قذفها المد إلى الشاطئ. وقد اعترتهم الخشية من أن تكون هذه المستوعبات محتوية نفايات صناعية أو كيميائية خطيرة، قد تكون مسؤولة عن عدد من المسائل ذات الطابع

- A. Saidyhan, Somalia's 15
Degrading Environment, (11
October 2001), <www.aeafira.org/cgi-bin/africa/index.cgi?action=viewnews&id=78>.
Ibid. 16
Ibid. 17

إلى تنامي ثقة الأعمال في الاقتصاد¹⁰. في عام 2004 افتتح مصنع لتعبئة زجاجات الكوكاكولا بقيمة 8,3 مليون دولار في مقديشو، بترحيب المستثمرين من مختلف الكوّنات في الصومال. هذا، وقد اجتذب القطاع الخاص النشيط، أيضاً، الاستثمارات الأجنبية من شركات كـ "جنرال إلكتريك" و"دولي فروت"¹¹.

الاتصالات

تعدّ الاتصالات مجالاً رئيسياً للنجاح في الصومال. فقد شهد عدد خطوط الهاتف الأرضي تحسّناً كبيراً من خطين لكل ألف مواطن في عام 1990 إلى 25 خطاً في عام 2011. وهناك 9 مشغّلين يتنافسون على تقديم خدمات الاتصالات في كل أنحاء الصومال على وجه التقريب. وقد بيّنت البحوث أنّ الصومال انتقل من المرتبة 29 إلى المرتبة 8 بين بلدان أفريقيا المدروسة¹². تقدّم شركات الاتصالات الوليدة -التي أسسها رجال أعمال صوماليون مبادرون- بدعم من الخبرات الصينية والكورية والأوروبية، خدمات الاتصالات الخلوية و"الإنترنت" بسعر معقول¹³. فالصومال يحتلّ في هذا المجال المرتبة 16 بين بلدان أفريقيا، والمرتبة 11 بين مستخدمي "الإنترنت"، فيما يحتل المرتبة 27 من حيث عدد الأسر التي تحوز أجهزة التلفاز¹⁴.

زوال الغابات وانجراف التربة

تعدّ البيئة واحداً من قطاعات الصومال التي عانت وتعاين نتيجة الفوضى، وخصوصاً في ظل غياب العمل الحكومي، وفق ما أعلنته "شبكة الصومال لإدارة الموارد" (RMSN) وغيرها من الوكالات البيئية المحلية. فسكان السواحل، مثلاً، أبدوا تدمّهم من

- 10 AfricanSeer, Economy in Somalia, <www.africanseer.com/countries-in-africa/somalia/economy.asp>.
11 Ibid.
12 Powell, op. cit. 12
13 A. Mohamed and S. Chidress, "Telecom firms thrive in Somalia despite civil war, shattered economy," The Wall Street Journal, (11 May 2010).
14 Powell, op. cit. 14

صراعات على السلطة استغرقت عقدين، وهو ما عرقل القدرة على تمكين الناس من خلال تدريب النساء على المهارات وإدخال تحسينات كبيرة على المساواة الجنوسية.

استنتاجات ختامية

أثبتت الأحداث الجارية في الصومال أن التنمية ترتبط بالسلام والاستقرار على نحو وثيق. وبعيداً من الصراعات القبلية والعشائرية والسلطات المهيمنة والجماعات الميليشياوية المتناحرة، نشأت جماعة من الانتهازين التي راحت تعيثُ فساداً في كل شيء، من الملكيات الخاصة إلى الموارد الطبيعية والبيئة. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، يصر ناشطو المجتمع المدني على وجوب عكس هذا الاتجاه السلبي. لم يكن هناك هيئة مركزية تنسيقية مسؤولة عن الحماية البيئية، حتى في عهد الحكومة السابقة الأخيرة قبل كانون الثاني (يناير) من عام 1991، والمطلوب إقامة هيئة قوية كهذه. وتحتاج الحكومة الفيدرالية الانتقالية إلى أن تجدد محاولاتها لإنشاء الوزارات ذات الصلة. وينبغي أن توضع سياسات الدولة في موضعها لحماية البيئة وتحسينها. ثمة طريقة واحدة لعكس هذا الاتجاه السلبي، ألا وهي تقوية التعاون التنموي المندرج تحت الهدف التنموي الألفي الثامن وغيره من البرامج التنموية، وذلك بغية تحفيز تعاون أقوى بين الصومال وبين شركائه التنمويين. لقد آن أوان تحويل المخاطر والتحديات إلى فرص لإشاعة الاستقرار وإعادة بناء بلد ومجتمع مزقتهما سنوات الحرب الأهلية. ■

والبنوك الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات. وقد ساهمت مجموعات كهذه، أيضاً، في تحسين قطاعات الصحة والمياه والنظافة (الصحة) العامة. وإن هذه الخدمات لتقع خالصة في أيدٍ خاصة متفلتة وغير مضبوطة، أو هي تتكفل على موارد تقليدية. وفي معظم الحالات غالباً ما يتجاوز الحصول عليها قدرات العائلات الفقيرة²¹. أضف إلى كل ذلك الحروب التي لا تبدو لها نهاية في الأفق المنظور، وثقافة التفلت من العقاب التي حرمت الناس من قدرات التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن غياب الحكم المركزي الفعّال الذي ساهم في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

للمساواة الجنوسية

تشكّل النساء 50% من السكان، إلا أنهنّ لا يتمتّعن بالوصول إلى الموارد والخدمات، والمطلوب وضع سياسات تكفل وصول النساء، وكذلك المجموعات المحرومة الأخرى، إلى التعليم والرعاية الصحية، وخصوصاً إلى صحة الأم والتنظيم الأسري. ولا بد من إجراء بحوث وتحسينات حيوية في مجالات وباء نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" وختان الإناث، الذي يُعتبر تقليدًا متجذراً في الثقافة الصومالية. فالضرورة تستدعي وضع إجراءات حاسمة للقضاء على هذه الممارسة، أو على الأقل الإقلال من آثارها على المجتمع ككل، وعلى النساء بالتحديد. كما يقتضي توفير الخدمات الاجتماعية المتكافئ سياسات وموارد ملائمة، فضلاً عن التشريعات اللازمة. فعدم الاستقرار في الصومال ينبع من

الصحي في المنطقة. وقد أحيا هذا الحادث ريبية كانت سائدة منذ مدة طويلة بأنّ البيئة البحرية أفسدت أوعية أجنبية، مستفيدة من فرصة النزاع السياسي في البلاد وغياب الحكومة المركزية، فانتهزها البعض لرمي النفايات الخطرة في المياه الصومالية¹⁸.

وكان "برنامج الأمم المتحدة البيئي"، وغيره من الوكالات الأخرى، قد وعد في السابق أن يعمل على تقويم مسألة إغراق النفايات غير القانوني، إلا أنّ الأمن المضطرب في منقطة القرن الأفريقي عرقل كل الجهود الدولية والمحلية¹⁹.

الخدمات الاجتماعية

بالإضافة إلى التحديات البيئية والاقتصادية، تواجه كل مناطق الصومال تحديات فعلية في ما يتصل بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفرها وجودتها. فالالتحاق بالتعليم -على سبيل المثال- هو أحد أسوأ الالتحاق في أفريقيا. فما يزيد على 20% فقط من الأطفال بالعمر المدرسي هم من الملتحقين بالمدارس، وثلثهم فقط من البنات. وهذا يتوافق مع معدل تسرب مرتفع للإناث. أمّا جودة الموارد التعليمية الحيوية وكميتها وضعيفتان جداً، حتى في المناطق التي تشهد استقراراً نسبياً في مناطق أرض الصومال وأرض البونت.

وفي غياب عمل الحكومة الكامل، ووفقاً لتقويم للحاجات المشتركة أُجري خلال 2005-2006²⁰، دعم العديد من المجموعات نظام التعليم العام الرسمي، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة (تحت "استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال")، والوكالات المانحة

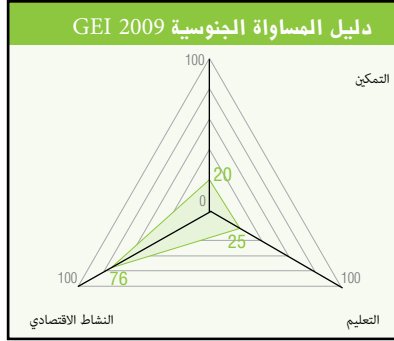
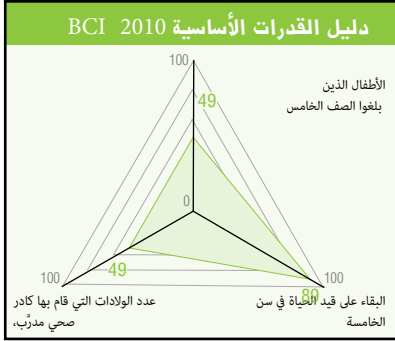
A. Khalif, "Suspicious 18 containers wash up on Somalia's coast," Africa Review, (8 April 2011).

Ibid. 19

United Nations, "Somali 20 Joint Needs Assessment: Social Services and Protection of Vulnerable Groups Cluster Report," draft, (14 September 2006), <www.somali-jna.org/downloads/SSPVG%20140906%20AD%20Final%20Draft%20rec-social%20rev-I.pdf>.



سيكون لانفصال جنوب السودان آثار حادة على كلتا دولتي الشمال والجنوب. وستهدد المخاطر الجديدة خطط التنمية في السودان الشمالي، نظراً لاعتمادها على عائدات النفط، فيما سيواجه السودان الجنوبي محناً وصعوبات اقتصادية واجتماعية يمكن أن تحول البلد الجديد دولة فاشلة. ومع أن بعض المؤشرات الجنوسية تحسنت، إلا أنه ما يزال أمامها طريق طويل قبل أن تُجسّر الهوة بين النساء والرجال، وخصوصاً أن الانحياز ضد المرأة يضرب جذوره عميقاً في المجتمع. وقد شقّ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 الطريق أمام منظمات المجتمع المدني لتصلط بدورٍ فعّالٍ في مراقبة الانتخابات والاستفتاءات وفي إنشاء مجموعات رصد برلماني.



المنتدى المدني الوطني مداني عباس مداني، عفاف عوض

كان عام 2010 نقطة تحوّل في تاريخ السودان السياسي. ففيه جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأتمت التحضيرات لاستفتاء استقلال جنوب السودان، الذي شمل تعداداً سكانياً بُغية تحديد طبيعة الهيئة الناحية وعددها. وقد أُجري الاستفتاء بين 9 و15 كانون الثاني (يناير) 2011، ونُشرت نتائجه في 7 شباط (فبراير)؛ فتيّب أن 98% من المقترعين يؤيدون الاستقلال. ونتيجة لذلك، فقد اتفق على إعلان جمهورية جنوب السودان رسمياً دولة سيده في تموز (يوليو) من السنة نفسها.

وبحسب مسح للفقر أُجري في عام 2009، تبيّن أن 46,5% من الشعب السوداني يعيشون رهنًا تحت خط الفقر. وتشمل المسائل الحرجة الحاسمة النزاع والنزوح (التهجير) وعدم الأمن الغذائي الذي تتسم عوامله الرئيسية بكونها طبيعية وهي ناجمة جزئياً عن كوارث من صنع البشر، ومنها الجفاف والتصحر والفيضانات.²

التحديات البيئية

تواجه الأراضي السودانية بعض التحديات البيئية المهمة، بما فيها انجراف التربة وتدهور الأراضي والتصحر وزوال الغابات، التي تُهدّد أفق السلام ومداه وكذلك التنمية المستدامة. فتوسّع المستوطنات، على سبيل المثال، زحف على غابات البلاد. ونحو 75% من مخزون الطاقة يعتمد على أنواع الوقود التقليدي، كالخشب (فضلاً عن طلبه للحصول على الفحم)، ممّا أدّى إلى زوال العديد من الغابات. ومن الطبيعي أن يسرّع ذلك عملية التصحر جرّاء تمدّد الصحراء وبلوغها أراضي كانت في السابق مروية ومشغولة بالغابات.³ كما حدّد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" سببين آخرين رئيسيين للتصحر هما: التغيّر المناخي شبه الصحراوي إلى صحراوي؛ وتدهور البيئات الصحراوية الموجودة. هما في ذلك الوادي والواحات، بسبب الأنشطة البشرية.⁴

موجز تاريخ النزاعات الأهلية

واجه السودان حربين أهليتين كبيرتين منذ استقلاله، وقعت الأولى بين عامي 1955 و1972، فيما اندلعت الثانية بين عامي 1983 و2003 واعتُبرت امتداداً للحرب الأولى. ويمكن تحريّ جذور النزاعين بالعودة إلى عهود الاستعمار، حين أنشأ البريطانيون إدارات مستقلة في الجزء الشمالي من البلاد، الذي كان مُجانساً لمصر الإسلامية، وفي الجزء الجنوبي الذي كان يماثل كينيا وتنجانيقا (المعروفة حالياً بتنزانيا). وقد جرت عملية الاستقلال من دون مشاركة مبعوثين من الجنوب، بحيث لم يؤخذ بمطالبهم وحاجاتهم. وقد أدّت الحرب الأهلية السودانية الأولى -التي بدأت بعد هجوم الحكومة على المحتجين الجنوبيين والمنشقين السياسيين- إلى مزيد من العنف والتمرد، وما لبث أن تحول الأمر إلى حرب كاملة. وقد انتهت مرحلة النزاع هذه مع "اتفاق أديس أبابا" الذي قضى بمنح الجنوب استقلالاً ذاتياً.

بيد أن شروط الاتفاق لم تُنفذ بالكامل، إذ اندلعت الحرب الأهلية الثانية؛ التي انتهت مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وبين حركة تحرير الشعب السوداني. فيما بعد، اقترح إجراء استفتاء على استقلال جنوب السودان.

Countries Quest, Sudan, 3
Land and Resources, Environmental
Issues,
<www.countriesquest.com/africa/sudan/land_and_resources/environmental_issues.htm>.

UNEP, op. cit. 4

Ministry of Welfare 1
and Social Security and National
Population Council, Sudan
Millennium Development Goals
Progress Report 2010, <www.sd.undp.org/doc/Sudan%20MDGs%20Report%202010.pdf>.

United Nations 2
Environment Programme (UNEP),
Sudan: Post-Conflict Environmental
Assessment, (Nairobi: 2007),
<postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sudan.pdf>.

TABLE 1					
Summary of general education in Sudan					
Level	Institutions	Pupils			Teachers
		Males	Females	Total	
كل السودان	3,4301	3,174,809	2,641,668	5,816,477	194,800
التعليم ما قبل الأساسي	8,648	228,944	221,188	450,132	14,964
التعليم الأساسي	14,071	2,332,612	1,967,125	4,299,737	141,315
التعليم الثانوي الأكاديمي	2,268	306,184	305,395	611,579	32,917
التعليم الثانوي المهني	114	18,230	8,003	26,233	1,143
التعليم الخاص	48			6,821	184
تعليم المراهقين	570	10,111	9,330	19,441	159
تعليم الكبار	8,582	49,784	130,627	180,411	4,118

Source: Sudanese Studies Center, *Strategic Report on the Sudan, 2007-2008* (Jartum).

ومعدل وفيات الأمهات والأطفال المفرط⁹.

اللامساواة الجنوسية

ازداد التحاق الإناث بالتعليم الأساسي من 64,4% خلال 2006-2007 إلى 69,9% في عام 2009، فيما ازداد أيضاً التحاقهن بالتعليم الثانوي من 30% في عام 2005 إلى 35,5% في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، حققت المرأة السودانية بعض التقدم من حيث التمثيل والمشاركة السياسيين: ففي انتخابات عام 2010 فازت النساء بـ 28% من المقاعد البرلمانية.

وبالرغم من البيانات المشجعة، ما يزال هناك، مع ذلك، لامساواة كبيرة في ما يتعلق بفرص النساء لتسُم مناصب عليا، وفي الحصول أيضاً على فرص تدريبية، علماً أن معظم الأنشطة التي تمارسها النساء السودانيات تتركز في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي. ونظراً، أيضاً، للنزاعات المسلحة والحربين الأهليتين، فقد عانين من غياب الخدمات الأساسية، وخصوصاً الرعاية الصحية. فوفيات الأمهات، مثلاً، تبلغ

المنطقة تُستنزف وتقترب من النفاذ⁸. وقد حُطت لإجراء استفتاء تقرير ما إذا كانت أبييه ستشكل جزءاً من منطقة بحر الغزال في السودان الجنوبي أو من منطقة كردفان الجنوبية في السودان الشمالي. وقد انتوّي في الأصل إجراء هذا الاستفتاء في آن مع استفتاء الاستقلال، ولكن الأمر أُجّل بسبب الخلافات الحادة في هذه المسألة، وكذلك بسبب العنف الذي تصاعدت وتائرته مُذاك.

هذا، وسيتأثر اقتصاد السودان الشمالي، المعتمد على عائدات النفط إلى حد بعيد، على نحو سلبي جرّاء الانفصال، فيما سيواجه الجنوب عدة عقبات في مساره نحو تأسيس نفسه دولةً قابلةً للحياة. على سبيل المثال، بالرغم من حقيقة أن الأراضي الجنوبية تحتوي ثلاثة أرباع مواقع إنتاج النفط، إلا أن كل المصافي والأنابيب تقريباً تقع في الشمال. أضف إلى ذلك، تبقى مسألة الجنسية (المواطنة) والدمج مسألة مفتوحة. هل ستكون حكومة السودان الجنوبي قادرة على صوغ هوية وطنية توحد السكان الذين يعيشون على أرضه، وهم الأكثر اختلافاً في العالم من حيث اللغة والثقافة؟ وثمة تحديات أكبر بالنسبة إلى السودان الجنوبي، كالفقر وانعدام الوصول إلى الرعاية الصحية

وبالرغم من أن الحكومة حُصت قرابة 4% من الأراضي معتبرة إياها أراضي محمية، إلا أنه ما يزال هناك انتهاك حاد يهدد الأنواع الحيوانية عبر البلاد. فالعديد من جهود الحماية كانت تقع تحت مخاطر تجرّها النزاعات الأهلية، ولاسيما مع سيطرة القوى العسكرية على مناطق الغابات الغنية من الناحية الإيكولوجية في جنوب السودان⁵. وبحسب "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" فإنّ ثمة روابط واضحة بين المشكلات البيئية وبين الحروب التي اندلعت في البلاد: "إنّ التنافس على احتياطات النفط والغاز ومياه النيل والأخشاب، فضلاً عن مسائل استخدامات الأراضي المرتبطة بالزراعة، يشكلّ عاملاً وجيهاً مهماً في التحريض على استمرار النزاع في السودان وتأييده. وتشكّل المجابهاة في ما يتعلق بالأراضي المستخدمة في الزراعة البعلية (التي تُروى بمياه الأمطار)، في الأجزاء الأكثر جفافاً من البلاد، مظاهر صارخة للصلة بين ندرة الموارد الطبيعية وبين النزاع العنيف⁶. وبالرغم من نقص المياه الخطير، تمثّل الفيضانات ظاهرة عامة غالبية الحدوث؛ إذ تحصل فيضانات فجائية تسببها الأمطار الغزيرة، كما تقع فيضانات نتيجة فيضان النيل وروافده، وفي كلتا الحالتين فهما يتسببان بدمار واسع، بما في ذلك تجرّف حوض النهر وخسارة مقابلة تلحق بالمحاصيل⁷.

تحديات حديثة أمام السودانين

يناقش السودانان الشمالي والجنوبي المسائل المتعلقة، كترسيم الحدود، ولاسيما في ما يعني منطقة أبييه الغنية بالنفط، التي ساهمت حتى عام 2003 بأكثر من ثلاثة أرباع إجمالي نفط البلاد الخام، مع أن أحجام الإنتاج هبطت مُذاك، فيما يفيد بعض التقارير أن احتياطات

9 Thurston, "Five A.

Challenges South Sudan Will Face After Referendum," Christian Science Monitor, (27 January 2011), <www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0127/Five-challenges-South-Sudan-willface-after-referendum/(page)/3>.

Trading Economics, Sudan World Bank Data, (2010), <www.tradingeconomics.com/sudan/indicators>.

8 R. Hamilton, "Oil-rich Abyei: Time to Update the Shorthand for Sudan's Flashpoint Border Town?," Christian Science Monitor, (3 November 2010), <pulitzercenter.org/articles/oil-rich-abyei-sudan-accuracy-label>.

5 Countries Quest, op. cit.

6 UNDP Sudan, Environment and Energy for Sustainable Development, (2011), <www.sd.undp.org/focus_environment.htm>.

7 UNEP, op. cit.

509 حالة على كل 100,000 ولادة حية¹¹. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المعايير الاجتماعية والثقافية وكذلك المعتقدات والممارسات التقليدية السائدة في المجتمع عرقلتها مطامح النساء في الانخراط بنشاط في كل مسارات الحياة.

دور المجتمع المدني

شُقَّ توقيع حزب المؤتمر الوطني في عام 2005 الطريق أمام منظمات المجتمع المدني للانخراط بنشاط في التصديّ للمساءلة الرئيسية، حيث شارك العديد منها في مراقبة الانتخابات السودانية واستفتاءي السودان الجنوبي، ومراقبة كل العملية الانتخابية من حيث

يواجه كل من السودانين الشمالي والجنوبي تحديات تنموية وبيئية خطيرة يمكنها أن تتفاقم مع استمرار النزاع، فيما ما يزال الاتفاق يستدعي التوصل إلى مسائل رئيسية كالحقوق في النفط والمياه والمواطنة. وقد حثت البلدان المانحة كإلا البلدين على خفض اعتمادهما على النفط وزيادة أمنهما الغذائي من خلال التنمية الزراعية وتوسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والمياه والنظافة العامة¹². ويمكن أن يوفر الاستقرار وتعظيم التجارة بين الشمال والجنوب، ومع الجيران، فرصاً اقتصادية للشباب الذين يشكّلون أكثر من نصف السكان وللنساء والبنات اللاتي تُعتبر فرصهنّ التعليمية والوظيفية محدودة حتى تاريخه¹³.

تثقيف الناخبين وتسجيلهم وتنظيم الحملات الانتخابية وتوفير المساعدة التقنية لتدريب المراقبين المحليين. كما بدأ بعض منظمات المجتمع المدني إنشاء مجموعات رصد برلماني تكمن مهامها في مراقبة أداء البرلمان على مستوى الدولة وعلى المستوى الفيدرالي. بيد أن منظمات المجتمع المدني لم تنخرط بنشاط في صنع القرار ومسائل السياسة الرئيسية. ويُعزى هذا إلى العلاقة المتوترة مع الحكومة، ولاسيما في ما يتعلق بالقيود التي فُرضت على أنشطتها.

استنتاجات ختامية

E. Solheim, A. Mitchell and R. Shah, "Sudan at a Crossroads," *The Guardian*, (7 May 2011), <www.guardian.co.uk/global-development/poverty-matters/2011/may/07/sudan-at-crossroads-south-unresolved>.

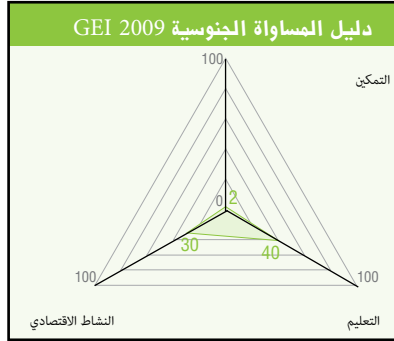
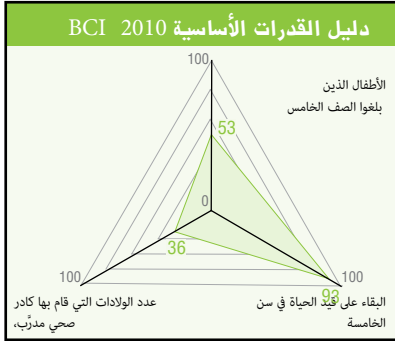
Ibid. ١٣

UNICEF, Sudan Statistics, 11 <www.unicef.org/infobycountry/sudan_statistics.html>

على شفير التحوُّل إلى دولة فاشلة



يمكن تحقيق تقدُّم ضئيل نحو التنمية المستدامة. فالبلد يترنَّح على حافة حرب أهلية ويواجه مجاعة وكوارث اجتماعية على نطاق واسع. فمشكلات اليمن متوطنة ومقيمة، حيث يفتقر السكان ويستشري الفساد السياسي ويتسم الإنتاج الزراعي والغذاء بالضعف، فيما يفرط البلد في اعتماده على النفط. إلى ذلك، تندر موارده المائية، وتتفاقم أوضاعه الأمنية العامة التي أحدثتها التظاهرات المناوئة للحكومة، فبات البلد مهددًا بالانهيار الشامل. وإذا لم يتمكن اليمن من إقامة التوازن بين مطالب المواطنين والحاجات الهيكلية-البنوية، فسيسير في طريق التحوُّل إلى دولة فاشلة عاجلاً أم آجلاً.



مركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب

عرفات الرفيد

هزّت الأشهر القلقة المليئة بتظاهرات ثورة الشباب اليمني الشعبية ضد الرئيس على عبد الله صالح أركان البلد وأسسها، جاعلة من التنمية المستدامة أقل إمكانًا. ففي عام 2011 دقّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة ناقوس الخطر، معبرًا عن "قلقه العميق" إزاء وضع اليمن المتدهور، قائلاً إنه يمكن أن يقوده إلى كارثة اقتصادية وإنسانية واسعة النطاق. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2011 حذرت "منظمة الأمم المتحدة للأطفال" ("يونيسف" UNICEF) و"برنامج الغذاء العالمي" (WFP) من أن اليمن قد يسير في طريق الصومال ويصبح بلدًا مفتنًا أو دولة فاشلة، من دون إمكانية ترميمه كما كان.

فالاقتصاد أصيب بالشلل، والفقير يزداد، والبطالة تتضاعف، والخدمات العامة تشهد إخفاقًا، وأسعار المنتجات الأساسية تضاعفت ثلاث مرات منذ بداية السنة، ويعيش نحو 60% من سكان اليمن الأربعة والعشرين مليونًا تحت خط الفقر يدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. أمّا التضخم فقد بلغت نسبته أكثر من 35%. وإذا ما استمر هذا الواقع فسينهار الاقتصاد وستحتاج المجاعة البلاد، ولاسيما في مناطق الريف.

يقوم هدف الحراك الشباب الشعبي في الإطاحة بالرئيس صالح الذي أحكم قبضته على السلطة لفترة تزيد على 30 سنة. وكانت

UN News Centre, 1

UNICEF and WFP warn of danger of humanitarian disaster in Yemen, (24 October 2011), <www.un.org/spanish/News/fullstorynews.asp?newsID=22074&criteria1=hambre>.

وكثر الشحاذون في الشوارع، فيما تعجز مئات ألوف العائلات عن الحصول على أكثر حاجاتها الغذائية الأساسية. وقد وضعت الحكومة بالتعاون مع "المعهد الدولي لسياسة الغذاء" (IFPRI) خطة لاستراتيجية أمن غذائي وطني، فبيّنت أن 32% من السكان لا يتمتعون بأي حماية غذائية. وهذا يعني أن زهاء ثلث اليمنيين، أي ما يناهز 7,5 مليون مواطن، لا يستطيعون الحصول على غذاء كافٍ، وهم بالتالي يعانون المجاعة. كما أنّ ثمة 57% من أطفال اليمن يقاسون سوء التغذية.

وتبيّن معطيات المسح السكاني أنّ معدل الفقر الكلي قفز من 33,8% في عام 2009 إلى 42,8% في عام 2010. بيد أنّ الوضع يبدو أسوأ بكثير في مناطق الريف اليمني على وجه التحديد، حيث تُنبئ الأرقام الرسمية بهذا الوضع؛ فثمة 47,6% من السكان كانوا يعيشون الفقر في عام 2010، بعدما كانت نسبتهم 38,5% في عام 2009. وهذا أسوأ ممّا هو سائد في المناطق الحضرية، حيث شهدت زيادة في السنة نفسها من 19,7% إلى 29,9%.

ويُصنّف اليمن باعتباره بلدًا متدنّي النمو. فقد احتل المرتبة الـ 133 من بين البلدان الـ 169

<www.ifpri.org/ 3

publication/health-nutrition-and-riskmanagement>.

إدارته تستغل عائدات صادرات البلد من النفط، فيما كان جزء كبير من السكان يسقط في وهدة الفقر المدقع، بحيث بات اليمن يُعتبر أفقر البلدان في العالم العربي. ومن الواضح أنّ هذا التدهور ناتج عن الإدارة السيئة والفساد المنتشر. فاليمن يحتل المرتبة الـ 146 بين بلدان العالم (من أصل 178 بلدًا) على قائمة "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2010، من حيث الدلائل المؤثرة إلى الفساد.

مزيد من الناس، مزيد من الفقر

من العقبات الكبرى الماثلة في وجه التنمية المستدامة تبرز المشكلة الديموغرافية. ففي اليمن هناك معدل ولادات مرتفع نسبيًا، حيث يتزايد السكان بنسبة 3,2% في السنة، وإذا ما استمر هذا الوضع فستسوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر. إذ لن تستطيع التنمية، ببساطة، مجاراة وتائر الوضع السائد في البلد. هذا، ويبدو المشهد مُنذرًا بسبب توفّع زيادة عدد السكان الذي سربو على 43 مليون نسمة في عام 2025. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية سوءًا، استشري الفقر وتزايد،

Transparency International. 2

2010 Corruption Perceptions Index.

<www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results>.

دور النساء الصغير

تبيّن عدة دراسات أنّ النساء يشكّلن أكثر من نصف سكان البلاد، إلا أنّهنّ يمثّلن أقل من 20% من القوة العاملة. فنصف النساء العاملات ينشطن في الزراعة، وليس في الإدارات العامة اليمنية والقطاعات الخدمية إلا أقل من 0,9% من الموظفات. كما أنّ هناك قصوراً خطيراً في تمثيل النساء في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولذلك أسباب عدّة، وعلى رأسها العادات والتقاليد الاجتماعية: ففكرة المرأة العاملة ليست فكرة تُقبل على نحو كامل، فضلاً عن حقيقة أنّ نسبة مرتفعة من النساء (79,2% زهاء) أميّات في مقابل 36% من الرجال الأميين. وهناك 17,3% فقط من معلمي المدارس الأساسية من النساء، في حين تبلغ نسبة الرجال منهم 82,7%. أمّا في المرحلة الثانوية فالوضع أفضل قليلاً إذ تبلغ النسبتان 22,8% و77,2% على الترتيب. وفي حقل إدارة التعليم هناك من الإناث 11,5% فقط من الموظفين. وفي القطاع القانوني فثمة على التأكيد بضع نساء، إذ تبلغ نسبتهنّ 0,06% من الإجمالي، وأمّا في فروع قطاع صناعة الاتصالات فتبلغ نسبة الإناث 16,7% من العاملين.

بحسب قائمة "تقرير التنمية البشرية" الذي أصدره "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لسنة 2014. وهناك 15,7% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، فيما يعيش 45,2% منهم بأقل من دولارين في اليوم. يُنتج اليمن أقل من 20% من الغذاء الذي يستهلكه، ويستورد 75%، بما في ذلك 2,1 مليون طن من الحبوب سنوياً. ويُخصّص كثيرٌ من الأراضي الزراعية وكميات هائلة من المياه لزراعة نبات القات (Catha edulis) المنبّه، حيث يشيع استخدامه شعبياً في شرق أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية.

في عام 2010، شكّلت عائدات النفط 60% من عائدات الدولة. فقد بلغ الإنتاج نحو 300,000 برميل في اليوم، بيد أنّ هذه الكمية تناقصت في عام 2011 بسبب ثورة الشباب اليمني الشعبية. وعلى نحو مماثل، فقد هبط معدل النمو الاقتصادي من 4,5% في عام 2010 إلى 3% في النصف الأول من عام 2011، وإلى 1,5% عقب شهر حزيران (يونيو) من السنة نفسها. أمّا النشاط في قطاعي البناء والتجارة فقد انخفض بنسبة تتراوح بين 80% و90%، فيما توقّف النشاط عملياً في قطاع السياحة. في مستهلّ السنة كان يُتوقّع أن تبلغ أرباح القطاع الخاص 17 بليون دولار، إلا أنّ الناتج الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير.

كما هبطت السياحة الداخلية والخارجية بنسبة 95%، وتناقصت خدمات النقل والعديد من مشروعات التنمية والاستثمار والأعمال والمبيعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة إلى حدّ بعيد، وأصيبت أعمال البناء والإنشاءات وسوق الملكية والواردات بالكامل.

نضوب المياه

يُتسم 3% من الأراضي بدرجة من الخصوبة لاستخدامها في الزراعة، ما يعكس الصعوبات التي تفتك بهذا القطاع، كالاستنزاف الخطير للموارد المائية، وحقيقة أنّه ثمة استثمار ضئيل في البنية التحتية للإنتاج والتجارة. فهناك 1,25% من إجمالي الاستثمارات تُخصّص للزراعة. أمّا إعانات الدعم المالي التي تقدمها الدولة للقطاع، فتُنفد بصورة رئيسية لعلف الماشية والأسمدة ووقود المازوت لزوم الجرّارات ومضخّات الري. ويبيّن تقرير حكومي أنّ معدل النمو المتدنّي في الزراعة لا يتجاوز 3%، وهو لا يُعزى إلى حجم القطاع الصغير، بل إلى استنزاف الموارد المائية

ويتفاقم هذا السيناريو الكئيب بسبب انعدام التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المعنيين المشاركين في إدارة قطاع المياه، ممّن تنطبع مسؤولياتهم بالغموض، وغالباً بالتجاوز. كما يبيّن التقرير المشار إليه أعلاه، أنّهُ في نهاية عام 2010 تمّتع نحو 60% فقط من سكان المدن بالوصول إلى مياه الشفة، وكان لـ 30% فقط وصول إلى منشآت صرف المياه المبتدلة. وقد قُدّرت كمية المياه المخصّصة للمدن الرئيسية والثانوية في عام 2010 بـ 148 مليون م³، أي بزيادة 21 مليون م³ عمّا كان عليه إجمالي عام 2005، علماً أنّ كمية 104 مليون م³ المقدّرة استُهلكت، أي بزيادة 20 مليون م³. ويعني هذا الفرق بين كلّ من الإنتاج والاستهلاك أنّ نحو 30% ممّا أُنتج صُيّع. في نهاية عام 2010، تمّتع 50% من سكان الريف بالوصول إلى مياه شفة، فيما تمّتع 25% فقط منهم بخدمات شبكة صرف المياه المبتدلة. قُدّرت موارد البلد المتجدّدة من المياه بـ 2,500 مليون م³ في السنة، منها 1,500 مليون م³ من المياه الجوفية، و1,000 مليون م³ من المياه السطحية. إلا أنّه قُدّر استهلاك 3,400 مليون م³ في السنة، وهذا يعني أنّ ثمة نقصاً يربو على 900 مليون م³. ويُعتقد أنّ الضخ المفرط من الاحتياطيّات الجوفية يساهم في ندرة المياه التي يشهدها البلد. هذا، وتختلف المستويات في الأحواض المائية، إلا أنّ بعضها يعاني من فرط استغلاله بما يُقدّر بـ 400-250%. وهناك، أيضاً، زهاء 45,000 بئر خاصة للملكية في اليمن ونحو 200 منصة للحفر. ■

Ibid. 6
Ibid. 7

<www.undp.org/execbrd/
pdf/DPDCPYEM2s.pdf>

<hdr.undp.org/en/media/
HDR_2010_ES_Table1_reprint.pdf>

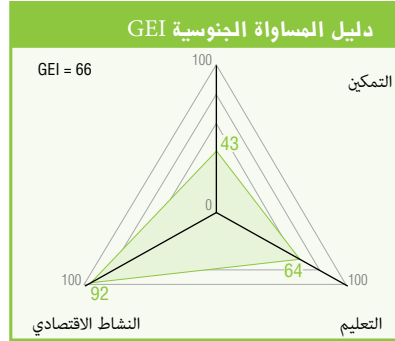
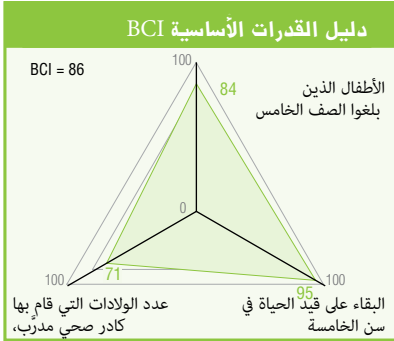
⊙ التقارير الوطنية

II. تقارير البلدان الأجنبية

التقدم والتراجع في الدفاع عن "الطبيعة الأم" ("باتشاماما")



أعلنت الحكومة التزاماً ضمنياً بسياسة منسجمة تكافح بها تغيّر المناخ، إلا أنّ النموذج التنموي المتبع في البلد بُني على أساس القطاع الاستخراجي. فالاقتصاد والاستراتيجيات المتعلقة بالتغلب على الفقر تقوم على إنتاج النفط والغاز والتعدين. والحكومة تختار نظام القروض الكربونية ومبادرة REDD، الأمر الذي أثار شكوكاً جدية حيال مسار التنمية الذي تسلكه إدارة الرئيس "موراليس" (Morales).



"مركز دراسات العمل والتنمية الزراعية"

والتر آريغا¹

تتمتع بوليفيا بثروة وتنوع استثنائيين، ليس من حيث أنواع النبات والحيوان وحسب، بل أيضاً من حيث جماعاتها السكانية الأصلية السُّ والثلاثون وثقافتها الإنسانية. فهي تحتل المرتبة السادسة عشرة في العالم من حيث حجم الغابات المدارية الاستوائية وخمس أراضيها المغطاة بالغابات². ويقع نحو 80% من غابات بوليفيا في منطقة تُسمّى الأراضي المسطحة (flatlands) أو الأراضي الواطئة (lowlands)، التي تتكوّن من ثلاث مناطق فرعية هي: "أمازونيكاً" (Amazónica)، بلاتينسي (Platense)، "گران تشاكو" (Gran Chaco)، وهي تضمّ محميات للسكان الأصليين.

وفي سياساتها العامّة، تعترف إدارة الرئيس "إيفو موراليس" (Evo Morales) بأنّ الغابات نظّم إيكولوجية مهمّة استراتيجياً، ومنذ نهاية العقد الأخير، وتحت إشرافه، أصبحت بوليفيا أحد البلدان الطليعية في العالم من حيث الثبات على تنمية شاملة ومتكاملة تتناغم والطبيعة. وهذا يعني في تأثيره أنّ "الباتشاماما" [الإلهة الأم لشعب الأنديز الأصلي]، هي عبارة عن مرّكب يجمع ما بين الأرض والطبيعة، كما يعني الحقوق في التملك.

سياسة ملتبسة

يعاني منه 60% من السكان⁴. هذا، وتبيّن البيانات الرسمية التي عاجها "مركز دراسات العمل والتنمية الزراعية" (CEDLA) أنّه خلال السنوات الخمس أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على تصدير المواد الأولية. أما المبيعات الخارجية من المنتجات الأولية من قطاعات النفط والغاز والتعدين فلا تشكّل حالياً أقلّ من 69% من عائدات إجمالي الصادرات، على عكس ما كان خلال السنوات الخمس السابقة، عندما كان هناك توزيع أكثر توازناً، بحيث لم تتجاوز حصة القطاعات المذكورة⁵ 47%.

كما يبين تحليل المركز المذكور أنّ نمو الناتج الوطني خلال السنوات العشر الأخيرة تراقق مع انبعاث قطاعات الهيدروكربون والتعدين الاستخراجي. فقد كان مردّد نمو الناتج المحلي القائم خلال فترة 2001-2005 بدرجة كبيرة إلى إنتاج الهيدروكربونات المتزايد، وخصوصاً

بيد أنه بالرغم من التزام الحكومة الضمني بسياسة تغيّر المناخ بالتوازي مع موقفها البيئي، فإنّ النموذج التنموي الذي يُنفذ عملياً عبارة عن موقف "استخراجي"، وهذا يبث الشك حول المدى الذي تلتزم فيه الحكومة بمبادئ التنمية المستدامة. وبكلام آخر، تبدو سياسة الحكومة جدّ ملتبسة وغامضة، إذ يوجد تفاوت واضح بين ما يُعلن على العموم حول الدفاع عن الطبيعة الأم، وبين السعي إلى فلسفة "رفاهية العيش" ("buen vivir")، وبين تعزيز النمو القائم على الصناعة الاستخراجية. فقد بات إنتاج النفط والتعدين العمود الفقري لاقتصاد البلد وأساس التمويل العام³ والعنصر الحاسم في محاولة بوليفيا التغلب على الفقر الحاد الذي

3 تبيّن البيانات الرسمية أنّ أكثر من ثلث دخل حكومات المقاطعات يأتي من أرباح الهيدروكربون (35,6% في عام 2005، و43,3% في عام 2006، و43,2% في عام 2007)، بحسب:

CEDLA, *Las Prefecturas no usan la renta de los hidrocarburos para el desarrollo*, (La Paz: 2010).

4 Fundación Tierra, "Cifras macroeconómicas no resuelven pobreza en Bolivia", *El Diario*, (6 June 2011), <www.ftierra.org/fti/index.php?option=com_content&view=article&id=6267:rair&catid=98: noticias&Itemid=175>.

5 CEDLA, *Análisis del gasolinazo y de la política energética boliviana*, (La Paz: 2011, unpublished).

1 Walter Arleaga, Centro para el Desarrollo Laboral y Agrario (CEDLA).

2 FAO, *Global Forest Resources Assessment. Progress towards Sustainable Forest Management*, (Italy: Forestry Paper No. 147, 2005).

الغاز الطبيعي. وفي الفترة 2006-2009 أصبح التعدين في المقدمّة، إذ ازداد بما تجاوز 20% كمعدل وسطي، وصار العامل الأكبر في الإنتاج الوطني⁶.

وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات لـ "حقوق الطبيعة- الأم المكتسبة"، تضع الحكومة أيضاً ميزان البلد البيئي والإيكولوجي تحت الخطر من خلال خطط بناء سدود عملاقة لتوليد الطاقة الكهرومائية على الأمازون البوليفي لتصدير الطاقة الكهربائية إلى البرازيل، وذلك من خلال المشاركة في مشروع الأوتوستراد المحيطي المشترك (Inter-oceanic Highway Project)، الذي يشكّل جزءاً من المبادرة الرامية إلى تكامل البنى التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبية (IIRSA)، وتحت ضغوط استغلال الغابات بقطع أشجارها وبيعها أخشاباً.

إنّ توسيع الأنشطة الاستخراجية مع التدمير البيئي الحتمي الذي تتسبّب به للأراضي وكذلك أثرها الاقتصادي-الاجتماعي السلبي على مُنجمَعات السكان الأصليين والفلاحين، يبيّن كيف أنه من السهل على الحكومة أن تتشكّد بالإيكولوجيا وحماية السكان الأصليين، ليتحوّل ذلك إلى خطاب فارغ، أو على العكس لجعل سياساتها التنموية الاقتصادية عاطلة بالكامل عن العمل.

سوق الكربون

من المشكلات الأصبغ التي تواجهها إدارة الرئيس "موراليس" أنّ عليها أن تطور البنية المؤسسية ضمن إطار عمل دستور سياسة الدولة الجديد الذي يحترم حقوق جماعات السكان الأصليين ذاتية الحكم في دولة تعدّدية. وهذا سيمكّن بوليفيا من تأهيل الآليات التحفيزية الاقتصادية التي وُضعت للبلدان التي تعمل على حماية غاباتها وحفظها وجعلها مستدامة. وهذا مهم على وجه التحديد لأنّ ثمة اعترافاً عامّاً في الوقت الراهن بدور الغابات الرئيسي في خفض مستويات غاز ثاني أكسيد

6 Ibid.

الكربون في الغلاف الجوي، وهو تأثير يُطلَقُ عليه اسم "حجز الكربون" (وكذلك يُسمّى: "خزن الكربون والتقاطه" أو "التقاط الكربون وحجزه"⁷).

يشمل بروتوكول "كيوتو" آلية مضادة للتلوّث تُعرف باسم "قروض الكربون"، وهي عبارة عن إجراء لخفض غازات الدفيئة (Greenhouse Gas Emissions) أو مجابتهما، وهي التي تُعدّ السبب المباشر للاحتار العالمي. فالقروض يُعطى عن كل طن من غاز ثاني أكسيد الكربون لم يعد يُطلق، أو هو موضع امتصاص من قبل النبات، نظراً لوجود الغابات أو تنمية عملية إعادة زرع الغابات، فهو إذن قيمة نقدية تُمنح لهذه الإجراءات القابلة للتداول التجاري⁸. ومع هذه السياسة، فإنّ تصميم المبادرات الإيكولوجية وحجمها يكمنان في تحديد كيفية توزيع النقاط الحوافز الاقتصادية للكربون وتخزينه. فهذا النظام يمكن أن يفيد السكان الأصليين وبيئتهم، أو قد تتجه بدلاً من ذلك لتغذي السوق الرأسمالية، والأسئلة الحاسمة هنا هي على الوجه التالي: من ذا الذي سيدفع إعانات الدعم المالي، ومن سيحق له امتلاك الحقوق في هذه "القروض الكربونية"، ومن سيكون المستفيد المباشر.

وبحسب الرؤية التي أعلنت عنها الحكومة، يجب أن تذهب هذه المستحقات مباشرة إلى السكان الأصليين والفلاحين في إطار عمل لدولة تعدّدية. وبالطبع، لا يعني هذا النظام التحفيزي تهرب البلدان الصناعية من موجب خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، مع أنه العديد من الشركات لسوء الحظ في الوقت الراهن تختار التعامل بـ "قروض الكربون" بدلاً من العمل على خفض فعّال لانبعاثات غاز ثاني

7 Kanninen, Markku, "Secuestro de carbono en los bosques, su papel en el ciclo global", FAO documents: <www.fao.org/DOCREP/006/Y4435S/y4435s09.htm>.

8 Sanz, David, "Créditos de carbono", Ecologia verde, (10 July 2010), <www.ecologiaverde.com/creditos-de-carbono>.

أكسيد الكربون.

ولجعل خط العمل هذا ذا جدوى، سيكون على بوليفيا أن تتبنّى سياسة وطنية جديدة للتصدّي لأسباب زوال الغابات وتدهورها، وستحتاج أيضاً إلى استراتيجية لهذه الآليات التحفيزية التي تُعرف باسم "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" (REDD).

وفي بناء سياسة عامّة محدّدة لـ "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها"، سيكون على بوليفيا التغلّب على العقبات المؤسسية والسياسية والقانونية وغيرها، بما في ذلك الحاجة إلى تنمية قدرات الحكومة الوطنية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

ومن عناصر تصميم الحكومة الحيوية عنصر تقوية البرنامج الوطني لتغيّر المناخ من حيث القدرات والتمويل. فبرنامج أقوى سيجعل من المُجدي إنشاء نظم لمراقبة الغابات واستخدامات التربة. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدّي جعل المستويات المرجعية لغازات الدفيئة محدّثة إلى إمكان صياغة خطة عمل ترمي إلى خفض الانبعاثات التي يسببها زوال الغابات وتدهورها.

وبيّن تحليل لرؤية الحكومة أنّ هذه الاستراتيجية تجر وراءها مشكلات وتحديات أخرى. سيكون على الحكومة أن تقوم بما يلي:

- إشراك جماعات السكان الأصليين ودمجهم في هذه المبادرات.
- فتح هذا المجال أمام مشاركة لاعبين مؤثرين آخرين.
- الاستفادة من المعرفة والخبرات المكتسبة من مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" السابقة في البلد.
- تعزيز تنظيم الأراضي وتسجيل الريفي منها بصورة رسمية.

الإنتاج في أراضي السكان الأصليين؛ وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها.

وثمة بعض الحجج الأخرى التي هي ضد تنفيذ مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها". مثلاً، لقد قيل إن هذه المبادرة عبارة عن آلية يمكنها أن تحفز الانتقال إلى قطع الغابات الأصلية واستبدالها بمزارع المحصول الواحد (monocultivation plantations)، وحتى استجلاب أشجار مُحورثة [أي أشجار محورة وراثياً transgenic trees]. وهكذا، فقد لا تؤدي مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" إلى تعزيز خصخصة الغلاف الجوي¹⁰ وحسب، بل قد تجعل غابات الجنوب هشة وضعيفة ومعرضة لأنماط جديدة من الاستغلال على أيدي المملوئين أو المحتكرين في أسواق الخدمات الكربونية أو البيئية¹¹.

تقوم هذه الحجة على إمكانية أن تُصنّف البلدان النامية لتبني هذه الآلية، وبحيث لن يكون على البلدان المتقدمة أن تعتمد إلى تحقيق خفض جدي في انبعاثاتها من غازات الدفيئة. ■

الأصلية لتعزيز حقوقها في أراضيها.

وثمة نقطتان سلبيتان:

• قد لا يكون لمبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" أي تأثير على الأسباب المباشرة لتدهور الغابات وزوالها.

• قد تسبب نزاعاتٍ حيال من سيكون أهلاً لاستحقاق "قروض الكربون".

كما أنّ لمبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها"، أيضاً، بُعداً مكائياً، باعتبارها تنطوي على سياسات عامة قد ترعى الوصول إلى موارد الغابات واستخدامها. فالواقع أنّ هذه المبادرات عبارة عن طريقة لتحليل كيفية انتواء الحكومة التعامل مع المسألة بكليتها في ما يتعلق بحقوق السكان الأصليين ومُجمعاتهم في أراضيهم وفي مواردهم الطبيعية. وإذن، فمن المهم طرح السؤال بشأن كيفية مساهمة مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" في تنمية المنجمعات السكانية الأصلية في ثلاثة جوانب حاسمة: إنعاش التحكم بأراضيهم الموروثة عن أسلافهم، من خلال حكم ذاتي أو حكومة ذاتية؛ وإعادة توزيع الموارد ووسائل

• تصميم وتنفيذ آليات، بحيث يمكن إدارة المنافع الاقتصادية الواردة في التصميم والتعامل معها، باعتبارها موارد استثمارية عامة تُستخدم لتحسين الظروف المعيشية في المنجمعات السكانية الأصلية في المناطق التي تعمل فيها المبادرات المذكورة.

وبشكل عام، ستبني هذه الاستراتيجية كم تبعد الحكومة البوليفية أو تقترب من تطبيق مراميها المعلنة نحو علاقة متناغمة مع الطبيعة ومع إمكانات "رفاهية العيش" الواقعية⁹.

آفاق وأسئلة

إنّ تفحصاً مفصلاً لمبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" يبيّن أنها قد تدعم بطرق ما وجهة نظر إيديولوجية ومُودجاً تنموياً مستداماً قائماً على الممارسات والمعرفة المتوطنة، وقد لا تفعل ذلك بطرق أخرى. إلا أنه ثمة نقطتان إيجابيتان:

• فهي قد تعزز مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" الإدارة المستدامة للغابات.

• كما قد تكون فرصة للمنجمعات السكانية

10 For the concept of "Privatizing the atmosphere" see: Barcena, Inaki, Minambres, Ignacio, "Copenhagen-2009, fracaso de quién?", CONGD, <www.cvongd.org/showNews/52/244>.

11 ALAI, REDD: Premio a la deforestacion y usurpacion masiva de territorios, (2010), <alainet.org/active/41263>.

9 "Living well" is a philosophy related to sustainable living and sustainable development based on indigenous traditions and beliefs. See <www.decrecimiento.info/2009/02/el-buen-vivir.html>

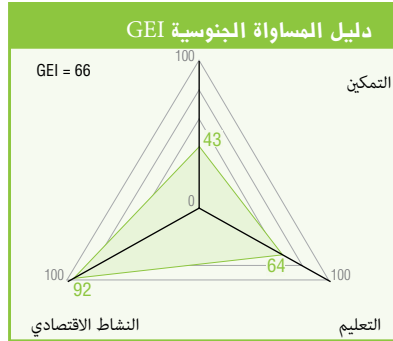
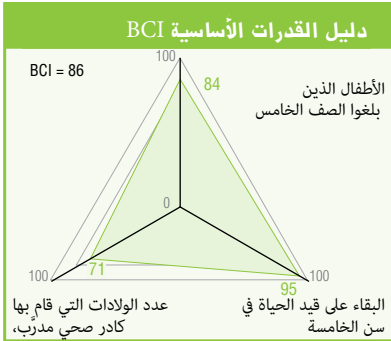
اغتصاب الأمازون



تمثل البرازيل خليطاً من ازدهار كبير وحرمان مخيف. وإذا أُديرت بالطريقة الصحيحة فإنَّ كمونها في التنمية يبدو غير محدود؛ ولكنَّ اللامساواة في المجتمع واسعة النطاق بحيث لا يبدو أنها قابلة للتغلب عليها. ولتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد ينبغي عليه معالجة العديد من العقبات، ولعلَّ أكبرها تلك التي تؤثر لا في البرازيل وحدها بل في العالم كله، أي التدمير اللامتناهي لأدغال الأمازون، وبصورة رئيسية عبر قطع الأشجار للحصول على الأخشاب. وهذا الهجوم واسع النطاق الذي تعززه وتدفعه مجموعات المصالح من ملاك الأراضي وأصحاب قطعان الماشية والشركات الدولية، تسهله سياسات الحماية شديدة الهشاشة والضعف والفساد المستشري، ممَّا سيؤدِّي إلى تدمير «رثة العالم».

«مركز الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية»

أليساندرا كاردوسو
ألكسندر سيكونيلو



في عام 2010، كانت ولاية «بارا» (Pará) وحدها مسؤولة عن 48% (أي 12,8 بليون دولار) من قيمة الصادرات من هذه المنطقة. وفي النسق التصديري، كانت المنتجات التعدينية أكبر السلع على قائمة الصادرات تعقبها المنتجات الزراعية، ولاسيما اللحوم. وفي حالة «بارا»، فقد قامت بالتصدير ثلاث شركات فقط هي: «فال» (Vale) و«ألونورت» (Alunorte) و«ألبراس» (Albrás)، التي شكَّلت معاً 78% من إجمالي القيمة المبيّعة في الخارج (10 بلايين دولار).

ومن الجلي أن تدفُّق الثروة يتجه في الوقت الراهن من منطقة «أمازونيا» ليذهب رأساً إلى جيوب مساهمي الشركات العابرة للحدود، وما يُخلف في أرضه تراثٌ من اللامساواة والاستدامة. وإنتاج الألومنيوم وحده يستهلك قرابة 6% من الطاقة الكهربائية المولَّدة في كل البلد. وبحسب الاختصاصي «سيليو بيرمان» (Celio Bermann) فإنَّ «الألومنيوم يُباع بسعر متدنٍ في السوق الدولية، ولا يؤدِّد إلا قليلاً من فرص العمل. فما يُحتاج إليه 70 ضعفاً أقل من العمال لإنتاجه، مقارنةً بالحاجة إليهم في إنتاج الغذاء وصناعة المشروبات، مثلاً، و40 ضعفاً أقل مما يُحتاج في صناعة النسيج».

التنظيمات الوارد في قانون الغابة². وتوجَّه هذه التعديلات نحو حماية المصالح الحيوية لملاك الأراضي الريفية والمجموعات العقارية الكبيرة التي تتمثَّل على نحوٍ مفرط في البرلمان بسبب النظام السياسي المائل لصالحهم.

إنَّ حجر الزاوية في سياسة الحكومة التنموية الراهنة التي تتوازى تماماً مع استراتيجيات الشركات العابرة للحدود، هو استغلال حوض الأمازون ومراكمة الرأسمال بتنفيذ المشروعات الطاقية والتعدينية والزراعية-الصناعية ودفع المال لقاء الخدمات البيئية. ففي هذه الفترة (2000-2010) ازدادت الواردات من الولايات المتحدة التي تجعل من «أمازونيا»³ منطقة قانونية، نحو 518% (من 5,000 مليون دولار إلى 26,000 مليون دولار)⁴، وهو يفوق بكثير معدل النمو بنسبة 366% من صادرات البلد ككل.

2 <www2.camara.gov.br/agencia/noticias/MEIOAMBIENTE/197556-INFOGRAFICO:-VEJA-AS-UDANCASNO-CODIGO-FLORESTAL-APROVADAS-NACAMARA.html>

3 «أمازونيا» (Amazonia) منطقة إدارية تضم تسع ولايات تقع على حوض نهر الأمازون.

4 Ministry of Industry and Trade. Nominal values, in dollars.

أنشأت البرازيل خلال السنوات الأخيرة ووسَّعت نموذجاً تنموياً يتركز فيه الدخل والسلطة على نحوٍ متزايد في أيدي النُخب الاقتصادية والسياسية ذات الروابط الكبيرة بالرساميل الزراعية-الصناعية والمالية. ومن الوظائف الرئيسية التي تميَّز هذا النموذج الاستغلال الزراعي، ولاسيما زراعة المحاصيل الأحادية، كفول الصويا وقصب السكر (لإنتاج السكر والإيثانول)، التي تستخدم بذاراً مُحَوَّرًا [محوَّراً وراثياً، Genetically Modified Seeds، GMS] ومنتجات سامّة زراعياً يُحصَل عليها من شركات عابرة للحدود. كما يُنفذ البلد، أيضاً، بنية تحتية كبيرة ومشروعات طاقية وتعدينية في منطقة الأمازون. ومثمة جانب آخر من هذا النموذج الاقتصادي الكلي (الماكروي)، ألا وهو معدلات الفائدة المرتفعة، وهذه مشكلة بالنسبة إلى الحكومة، لأنه خلال الفترة 2000-2007، على سبيل المثال، بلغ الاستهلاك ومستحقات الفائدة على الدين العام نحو 430,000 مليون دولار، أي ما شكَّل 30% كمعدل وسطي من موازنة الدولة في السنة.

يتَّسم هذا النموذج التنموي بكونه نهائياً وغير مستدام. فالبرازيل تقف عند نقطة القيام بتغييرات كبيرة في تشريعاتها التي ترعى الحماية البيئية، إذ قامت بالفعل بإرخاء بعض

1 Institute of Socioeconomic Studies (INESC); Alessandra Cardoso, Alexandre Ciconello

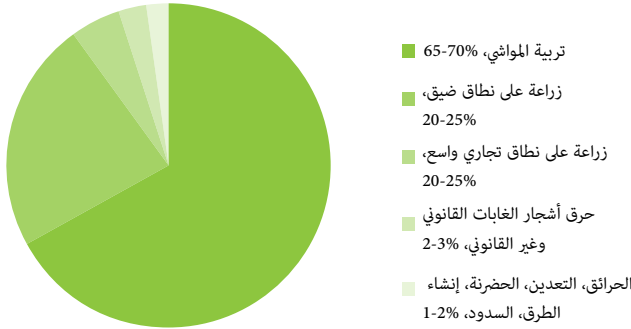
منطق التكامل الإقليمي

هناك جانب آخر من نموذج الاستخراج التصديري، ألا وهو أن الحكومة تسمح للشركات البرازيلية والدولية بتوسيع عملياتها في حوض الأمازون. وهذا يحدث تسريعاً في تعديرات البيئة في المنطقة وفي حياة الناس، ليس فقط حياة البرازيليين وحسب، بل مجمل من يعيش على ضفاف الأمازون في أميركا اللاتينية أيضاً. وفي سلسلة من الخطوات، زادت الحكومة الفيدرالية استثماراتها في البنية التحتية للإمدادات، بما في ذلك المرفأ ونظم النقل البري والمائي. ومعظم هذه الأموال دُفعت في مشروعات إنشائية كبيرة، كالسدود الهائلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في "جيراو" (Jirau) و"سانتو أنطونيو" (Santo Antonio) و"يلو مونتو" (Belo Monte) (في البرازيل)؛ و"إنامباري" (Inambari) و"سومايني" (Sumabeni) و"باكويتزابانغو" (Paquitzapango) و"أوروبامبا" (Urubamba) (في بيرو) والأوتوسترادات مثل أوتوستراد "فيلا توناري-سان إغناسيو دي موخوس" (Villa Tunari-SanIgnacio de Moxos) المثير للجدل في بوليفيا، وهو طريق يعبر أراضي السكان الأصليين في "محمية إزيبورو سيكيوري الوطني" (Isiboro Sécure National Park). هذه الأعمال الإنشائية الضخمة تُنفّذها الشركات البرازيلية، وهي تموّل بالمال العام من "البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

كما تقدّم الحكومة، أيضاً، مزيداً من الحوافز الضريبية والإفراضية لجذب القطاع الخاص إلى المنطقة، وبالتحديد لمن يحمل مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وقد فتح ذلك الأمازون البرازيلي أكثر أمام الشركات العامة والخاصة الدولية كما المحلية، التي

الشكل 1.

أسباب زوال الغابات المطرية الأمازونية



المصدر: Mongabay.com

الشكل 2.

حصة الأراضي التي كانت في السابق غابات وحُول استخدامها لتصبح تحت الزراعة الانتشارية



المصدر: Mongabay.com

ملاك الأراضي لأنهم هم من سيتلقون مختلف أنواع إعانات الدعم، فيما سيجد السكان الريفيون والأصليون أنفسهم مستبدين عنها أكثر من أي وقت مضى.

بيد أن الحكومة لم تعتمد إلى القيام بأي عمل فعّال يستهدف لبّ المشكلة. والمطلوب هو إصلاح زراعي، حيث يمكن بموجبه إدخال نموذج جديد لاستخدام الأراضي ومواردها في الأمازون، على أساس استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة واحترام المنجمعات التقليدية والسكان الأصليين الذي يتسمون بأساليب حياة مختلفة. وينبغي ألا يُنسى أن هؤلاء يعيشون بتناغم مع بيئتهم الدغلية منذ قرون عديدة.

في دراسة أجراها "الراصد الاجتماعي" مؤخرًا،

تقوم باستغلال الموارد الطبيعية على نحو أقوى وبطريقة عدوانية.

تغيّر المناخ والزراعة

يُعدّ زوال غابات الأمازون وتربية المواشي السببين الرئيسيين لانبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون (CO²) والميثان (CH₄) في البرازيل (67% و 70% من إجمالي الانبعاثات على الترتيب)⁵. فتمّة علاقة قوية بين حرق الأشجار (logging) وبين واقع تركّز أراضي المنطقة في أيدي قليلة، وهذا يرتبط بدوره بصورة واضحة بدناميات توسّع الأراضي الزراعية. ويزيد تركّز ملكية الأراضي من مخاطر أن تُفقد سياسات البلد التي ترعى تغيّر المناخ بشكلٍ رئيسي كبار

5 Ecoportal.net. "Cultivando el desastre. Agricultura, ganaderia intensiva y cambio climatico". <www.ecoportal.net/Temas_Especiales/Cambio_Climatico/Cultivando_el_desastre._Agricultura_ganaderia_intensiva_y_cambio_climatico>.

6 Social Watch, Basic Capabilities Index – BCI Brazil, (2009).

احتسب تصنيف "دليل القدرات الأساسية" المرتبّي لمختلف الولايات والبلديات في الأمازون بصورة مستقلة، كما حُلّل للبلد ككل. فقد أكد هذا التقرير أنّ ثمة فجوة كبيرة بين مناطق البرازيل المزدهرة وبين مناطقها الفقيرة، إلا أنّ أفقر المناطق هي تلك التي تقع في شمال البلاد. ففي أسفل القائمة في ما يتعلق بإشباع ضرورات السكان الأساسية نجد ولاية "بارا" و"أكري" (Acré) وأمازوناس (Amazonas). وعندما أردنا اعتبار كل مؤشر معزولاً تبين أنّ اللامساواة القائمة بين مختلف المناطق كانت حتى أسوأ في مجال التعليم، علماً أنّ "بارا" كانت أسوأ المناطق وضماً بينها كلها.

تحديات في إطار العمل القانوني

كان هناك عدة محاولات لجعل التشريعات السائدة المتعلقة بالبيئة أكثر مرونة. ولعلّ المثال البارز على حملة المراقبة البيئية كان عندما أُصغف "قانون الغابة" نتيجة الضغط الذي تمارسه مجموعات المصالح النافذة، الممثلة لقطاع الزراعة صاحب الاستراتيجية الكلية، بتوسيع نطاق الجبهة الزراعية أكثر فأكثر، ومدّه ليشمل الأمازون. فملاك الأراضي الريفية يضغطون من أجل مروحة من الإجراءات، وأحدها مضمّن في قانون موجود راهناً أمام غرفة النواب (الغرفة الدنيا في البرلمان) بحيث يقضي بخفض نسبة الأراضي التي هي ملكيات ريفية في الأمازون من 80 إلى 50% لتكون غابة أصيلة.

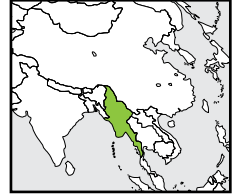
وتتعامل الحكومة مع مجمّع "ريو ماديرا" (Rio Madeira) الكهرمائي بوصفه عنصرًا حاسماً بين محطاتها لتلبية حاجات البلاد من الطاقة خلال فترة 2010-2012، وتعتبر أنّ توليد الطاقة الكهربائية ونقلها مهمة رئيسية "للتقدم في مجال الكهرباء". ولكن زيادة 6,600 ميغاواط من الطاقة المشغلة (3,150 ميغاواط في "سانتو أنطونيو؛ و3,450 ميغاواط في "جيراو")، في الواقع، ستُستخدم لتلبية طلب الحكومة وقطاع الطاقة الكهربائية الذي خلقته هي نفسها اصطناعياً. فالطاقة المولدة في مجمّع "ماديرا" ستزوّد مركز البلاد الاقتصادي، أي الجنوب والغرب، وسيُطلب الكثير من الاستثمارات لبناء خطوط النقل والمحطات المطلوبة بطول 2,375 كلم.

ولقد قُدّر أنّ 21 بليون دولار أميركي⁷ ينبغي استثمارها في مجموعة المشروعات المرتبطة بالمجمّع المذكور، ولكن ما أقرّ حتى الآن يبلغ 9,3 بليون⁸ دولار فقط. ومن الإجمالي، ثمة 8,6 بليون دولار من BNDES، بما في ذلك عمليات مباشرة وغير مباشرة، فيما ورد مبلغ 700 مليون دولار من "بنك أمازون" (BASA) باستخدام المال العام من "صندوق الشمال الدستوري" (Constitutional Fund of the North) و"صندوق تنمية الأمازون" (Amazon Development Fund). وتبيّن البيانات المستقاة من تقارير الاستثمار في الأمازون أنه بسبب المخاطر التي ينطوي عليها

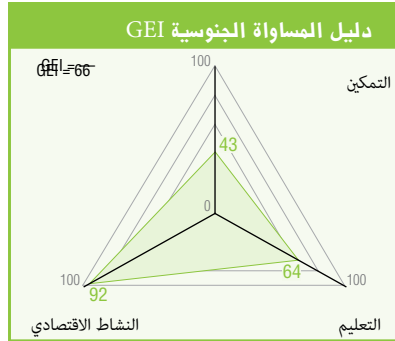
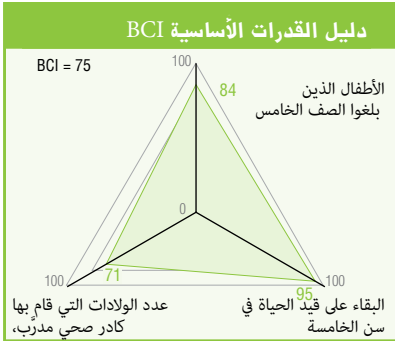
7 Bank Information Center "The Madeira River Hydroelectric Complex"
< www.bicusa.org/es/Project.Financing.10138.aspx>.

8 < www.notes.furnas.com.br/Administracao/fonline_Internet2.nsf/viewTodosDestaques/BC1A3E8903174A58832573AD003673C7?OpenDocument>.

التنمية المعسكرة هي دائماً أمر متعذر



عزّرت عقود من الحكم العسكري بيئة سياسية قمعية ومضطهدة تسخر من كل المبادئ الديمقراطية، وتستغل الموارد العامّة بما فيه مصلحة النخبة العسكرية التي لا تكن أيّ احترام لحقوق الإنسان أو لحكم القانون مهما صغُر. ويعاني شعب البلد المقهور الفاقد كل حقوقه الأساسية عواقب سوء الإدارة الاقتصادية وتقويض البيئة وتدميرها وتخلّف التنمية المستدامة. إنّ بورما في أشد الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية قوية تعزّز التنمية المستدامة والمشاركة والمساءلة العامّتين.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي¹

وفرة موارد بورما الطبيعية، تواجه أكثرية الشعب تحديات الظروف المعيشية نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية الحكومية. فأكثر من 32% من السكان يعيشون تحت خط الفقر². وقد احتلت بورما المرتبة التصنيفية الـ 132 من بين 169 بلداً بحسب ”دليل التنمية البشرية“ (HDI) الذي أصدره ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ لعام 2010³. هذا، وينعكس غياب المشاركة العامّة في وضع السياسات الاقتصادية في تخصيص الحكومة 0,5% فقط من الناتج المحلي القائم للصحة، و0,9% للتعليم⁴. وفي الوقت الراهن، تنفق الحكومة 60% من مصارقاتها على قطاعات الأعمال العائدة للدولة⁵.

يحوّل غياب المؤسسات الديمقراطية دون مشاركة العامّة الفعّالة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فإساءة استخدام السلطة أمر مستشرٍ والمشروعات

النموية تُستخدَم ملء جيوب المسؤولين الرسميين العسكريين على حساب المواطنين. وقد نظّم النظام العسكري -المعروف باسم ”مجلس الدولة للسلام والتنمية“ (SPDC)- انتخابات وطنية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 -وهي الأولى خلال عشرين سنة- إلا أنها اتّسمت بقوانين انتخاب معيبة وممارسات قمعية. ويواصل ”المجلس“ المذكور هيمنته على الحكومة في بورما، كما يستمر المسؤولون الرسميون في إساءتهم استخدام سلطاتهم على النحو الذي يحقق مصالحهم. وهم لا يشعرون بأدنى خوف من تبعات ممارساتهم، إذ لا وجود في الوقت الراهن لأيّ وسائل تجعلهم يخضعون للمساءلة العامّة، ممّا يشجّعهم على المزيد من الانخراط في هذه الممارسات.

لجنة الانتخابات الاتحادية (UEC)، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها⁷. هذا، وتمنع القوانين الانتخابية المعتقلين السياسيين من الانتساب إلى الأحزاب السياسية، بل تفرض القيود على شئ هذه الأخيرة أيّ أنشطة حملوية. وفي ردة فعل على هذه القوانين المحدّدة والمقيّدة، قاطعت الرابطة الوطنية للديمقراطية (LND) والمجموعات المعارضة الرئيسية الأخرى الانتخابات ونتائجها للاشريعة⁸. ومن الطبيعي أنّ هذه الانتخابات المزوّرة الفاسدة، أيضاً، أُجريت استناداً إلى تهريب الناخبين⁹.

UN General Assembly.
Situation of human rights in Myanmar, (15 September 2010).

M. Maung, “Ethnic leaders join NLD vote-boycott roadshow,” in *Mizzima News*, (13 October 2010), <www.mizzima.com/news/election-2010/4442-ethnic-leaders-join-nld-voteboycott-roadshow.html>.

J. Davies, and H. Siddique, “Burma election observers report voter intimidation,” *The Guardian*, (8 November 2010), <www.guardian.co.uk/world/2010/nov/08/burma-election-voter-intimidation>.

دستور عام 2008 وانتخابات عام 2010

حصّن دستور عام 2008 الحكم العسكري بإجازته تخصيص ربع مقاعد البرلمان الوطني له، فيما خصّص ثلث مقاعد الدولة والمناطق البرلمانية لممثلي العسكر الذين يعيّنهم القائد العام⁶. فالعسكر يعيّنون جميع أعضاء

Constitution of the Republic of the Union of Myanmar, (September 2008), arts 74, 109, and 141.

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Chai.

2 Economy Watch, Myanmar (Burma) Poverty Line, Gini Index, Household Income and Consumption, (May 2011), <www.economywatch.com/economic-statistics/Myanmar/Poverty_Line>.

3 UNDP, *The Real Wealth of Nations: Pathways in Human Development*, (New York: 2010), <hdr.undp.org/en/statistics>.

4 UN Human Rights Council. *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (Geneva: 10 March 2010).

5 Index mundi, *Burma Economy Profile*, (2010), <www.indexmundi.com/burma/economy_profile.html>.

وجه التنمية العسكرية المروّع

الشكاوى الرئيسية تلك التي تتعلق بالتلاعب بأصوات الناخبين من خلال جمع الأصوات وترتيبها مسبقاً¹⁰. وفي بعض المناطق، كان القرويون يُهدّدون بمصادرة أراضيهم إذا لم يقرّوا لحزب النظام الحاكم، حزب "الاتحاد للتضامن والديمقراطية"¹¹ (USDP).

يُحصّن النظام العسكري موقفه من خلال سنّ القوانين المعوّقة لاستقلال القضاء¹². فلدى الرئيس سلطة تعيين قضاة المحكمة العليا وإقالتهم وفق ما يراه¹³. فهذه المحكمة لا تمارس القضاء في القضايا العسكرية أو الدستورية. أضف إلى ذلك أن الدستور يضمن حصانة أعضاء النظام العسكري الحاكم، مانعاً القضاء من التدخل لتنفيذ القوانين في الحالات التي يضلّعون فيها¹⁴. أمّا الفساد المستشري فيقوّض شرعية القضاء، فضلاً عن قدرته على حماية حقوق الأفراد، فيجعل مسؤولي الحكومة غير قابلين للمساءلة¹⁵.

في معظم البلدان تضطلع منظمات المجتمع المدني بدورٍ أساسيٍّ في تعزيز المبادئ الديمقراطية وتساهاً في ضمان الشفافية والمساءلة والدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة العامة. أمّا في بورما فإنّ هذه المنظمات تواجه القمع والتقييد والعسف أو المنع من ممارسة أنشطتها المدنية¹⁶. ففي غياب مجتمع مدني حيوي، تمارس الزمرة العسكرية الحكم المطلق غير الخاضع لأيّ رقابة أو أيّ مساءلة.

10 Burma Fund UN Office, *Burma's 2010 Elections: A comprehensive report*, (January 2011).

11 Ibid.

12 A.U. Htoo, "Analysis of the SPDC's Constitution from the Perspective of Human Rights," in *Legal Issues on Burma Journal*, No. 30 (2008).

13 *Constitution of the Republic of the Union of Myanmar*, (September 2008), arts 299, 302, 308, 311, 327, and 334.

14 Ibid., art. 445.

15 US Department of State, 2008 *Country Report on Burma*, (Washington DC: 25 February 2009), <www.state.gov/g/drl/rls/brrpt/2008/eap/119035.htm>.

16 Human Rights Watch, *I Want to Help My Own People*, (28 April 2010), <www.hrw.org/en/reports/2010/04/29/i-want-help-my-own-people-0>.

ومن إساءات استخدام السلطة الشائعة في ما يُسمّى "التنمية الحكومية" مصادرة الأراضي على نطاق واسع. فالقرويون يتلقّون تعويضاً اسمياً، أو هم لا يتلقّون أيّ تعويض، عن أراضيهم الزراعية المصادرة. ففي عام 2010 صدر ما مساحته 2,500 أكر تقريباً من الأراضي في بورما الجنوبية ووُزعت على شركات الأخشاب²¹. كما أفاد القرويون الذي يقطنون على مقربة من مشروع أنبوب غاز "شوي" (Shwe) التنموي الذي ترعاه الصين في بورما الغربية، عن أنّ السلطات قامت بمصادرة أراضيهم من دون أيّ تعويض²².

يعتمد العديد من البورميين بصورة أساسية على الزراعة في تحصيل عيشهم. والعمل الإجباري لا يترك لهم وقتاً كافياً لزراعة أراضيهم، فيما تحرمهم المصادرة بشكلٍ كامل من مصدر عيشهم ودخلهم. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتراشق عسكرة المناطق، عبر ما يُسمّى بـ "المشروعات التنموية"، وهو أمر شائع مع مزيد من الضرائب غير الرسمية، التي يفرضها الجنود على القرويين المحليين²³. فلم ترفع هذه الممارسات الفاسدة من مستوى الأمان الغذائي وحسب، بل أوصدت، أيضاً، الأبواب أمام الفرص التعليمية، حيث لم يعد المزارعون قادرين على إرسال أولادهم إلى المدارس.

الأثر البيئي

يُفاقمُ التدهور البيئي المستمر الناجم عن

21 S.Y. Naing, "Land Confiscation Reported in Dawei Project," *The Irrawaddy*, (15 December 2010), <www.irrawaddy.org/article.php?art_id=20326>.

22 Mizzima News Group, "Land confiscation begins with pipeline project," *Mizzima News*, (9 November 2009), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3023-land-confiscationbegins-with-pipeline-project.html>.

23 All Arakan Students' & Youths' Congress, *Overview of Land Confiscation in Arakan State*, (June 2010). Available from: <www.burmalibrary.org/docs09/Land_%20Confiscation_in_Arakan-Overview.pdf>; Karen Human Rights Group, *Pa'an District: Land confiscation, forced labour and extortion undermining villagers' livelihoods*, 11 February 2006. Available from: <www.khrg.org/khrg2006/khrg06f1.html>.

باع الحزب الحاكم حقوق استغلال الموارد المحلية للبلدان المجاورة، محصلاً بلايين الدولارات، فلم ير الشعب البورمي أيّ فوائد اقتصادية من ذلك¹⁷. عوضاً عن ذلك، استغلّت الحكومة، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية ومشروعاتها التنموية العسكرية، القرويين المحليين وعرضتهم من خلال انتهاكاتهما حقوقهم الإنسانية والإساءة إليهما.

هذا، ويتعرّض القرويون بانتظام إلى إكراههم على العمل لصالح قطعات الجيش البورمي¹⁸. مثلاً، خلال إنشاء أنبوب غاز "يادانا" (Yadana) في شرق بورما (وهو مشروع مشترك بين شركتي "توتال" الفرنسية و"أونوكال" الأميركية التي تملكها "شيفرون" في الوقت الحالي)، استخدم جنود الحكومة وقطعات الجيش المدنيين فأجبروهم على قطع الأشجار وحملها لبناء بنية تحتية عسكرية¹⁹. أمّا من رفض العمل فقد ضرب واغتُصب وعُدب وانتهى أمره إلى القتل²⁰.

17 EarthRights International, *Energy Insecurity*, (July 2010), <www.earthrights.org/publication/energy-insecurity-how-totalchevron-and-pttep-contribute-human-rights-violations-financi>.

18 EarthRights International, *The Human Cost of Energy: Chevron's Continuing Role in Financing Oppression and Profiting From Human Rights Abuses in Military-Rule Burma*, (April 2008), <www.earthrights.org/publication/human-cost-energy-chevron-s-continuing-role-financingoppression-and-profiting-human-rig>; UN Human Rights Council, *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (10 March 2010).

19 R. Sisodia and A. Buncombe, "Burmese villagers forced to work on Total pipeline," *The Independent*, (14 August 2009), <www.independent.co.uk/news/world/asia/burmesevillagers-forced-to-work-on-total-pipeline-1771876.html>.

20 EarthRights International, *The Human Cost of Energy*, op cit, <www.earthrights.org/publication/human-cost-energychevron-s-continuing-role-financing-oppression-andprofiting-human-rights>.

دقيقة البيئية³². على سبيل المثال، استند تقويم الأثر البيئي -الذي أجراه الطرف الثالث الذي هو شركة النفط الفرنسية "توتال" في ما يتعلق بأنبوب غاز "يادانا"- إلى شهادة القرويين الموظفين من خلال مقابلات أُجريت بوجود مسؤولي المخابرات العسكرية.

استنتاجات ختامية

إنَّ المؤسسات الديمقراطية القوية التي تعزّز الحكم الرشيد هي ضرورة لازمة لأيّ تنمية مستدامة. وهذا يجر وراءه احترام القانون وحقوق الإنسان والمشاركة العامة الفعّالة والوصول إلى المعرفة والمسؤولية في إدارة الموارد العامة والمساءلة عنها.

إنَّ المبادئ الديمقراطية يجب أن تُقوّى في بورما من خلال انتخابات حرة ونزيهة وقضاء مستقل يحفظ حكم القانون ويطبّقه ويمارس المراجعة الدستورية على جميع المنخرطين المعنيين. كما ينبغي أن تُمارَس المشاركة العامة في كل مراحل التنمية، بحيث يتمكّن الشعب من المساهمة في صنع السياسات الاقتصادية وصوغها، ويعي الأثر الاجتماعي والبيئي الناجم عن المبادرات التنموية، ويتمتّع بالسلطة لمساءلة اللاعبين الحكوميين والشركات عند ارتكاب أيّ خرق للحقوق. ■

معسكرات العمل²⁸.

وبالطبع لا تُنفَّذ قوانين البلد البيئية. فبالرغم من تشديد قانون الغابات على أهمية حفظ الغابات البورمية وحمايتها²⁹، خسر البلد بين عامي 1990 و2005 نحو 20% من غاباته³⁰، وخلال السنوات الأخيرة ازداد معدل زوال الغابات. وعلى نحو مماثل، وبالرغم من اشتراط قانون مناجم مياهم الصادر في عام 1994 الحصول على إذن من مستخدمي الأراضي قبل مباشرة العمل في المناجم، إلا أن السكان القرويين لا يُستشارون عملياً في أراضيهم التي غالباً ما يُصار إلى مصادرتها³¹.

بالإضافة إلى ذلك، ليس ثمة قانون يشترط على الشركات الباحثة عن استثمار في المشروعات التنموية في بورما التشاور مع المُتجمّعات المحلية المتأثرة. وحتّى عندما تبادر الشركات إلى ذلك، تُحرّف تقويمات الأثر البيئي الموضوعة بصورة أساسية، ممّا يؤدّي إلى استنتاجات غير

تلك المشروعات الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي. فقطع الأشجار من أجل الأخشاب بطريقة غير مستدامة، وتربية الرُّبيان (shrimps) ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن الصناعات الاستخراجية، تؤثر كلها سلباً على البيئة وتدمرها. على سبيل المثال، فإنّ تلوث الهواء والماء الناجم عن اتفاقية الشراكة لاستخراج الفحم بين الشركات الصينية والبورمية في ولاية "شان" (Shan) طال مخزونات المياه وتسببت بنحو 2,000 حالة إصابة بالأمراض الجلدية²⁴. وهذا المشروع المشترك هو أكبر المشروعات التعدينية القائمة ما بين الصين وبورما، ويقع في جزء "ساغانغ" (Sagaing)، وهو يستمر في إطلاق المواد الكيميائية السامة المتصاعدة من عملية التصفية²⁵.

ليست المخاطر البيئية المرتبطة بالمشروعات التنموية مكشوفة للمُتجمّعات المتأثرة²⁶، وفي غياب حكم القانون ليس لدى ضحايا مشروعات الحكومة التنموية مورد قانوني حيوي يحميهم. فالقرار ذو الرقم 1/99 الذي يجزّم العمل الإجمالي ويحظره بالكاد يُنفَّذ²⁷. وعندما يتقدّم الأفراد الذين تعرّضوا للعمل الإكراهي ومصادرة الأرض بالشكاوى، يثار الحزب الحاكم منهم وتوجّه إليهم وإلى محاميهم التهم وتُصدّر بحقهم أحكام استنسابية ويُرسلون إلى

28 *International Trade Union Confederation, 2010 Annual Survey of violations of trade union rights – Burma, (9 June 2010); M. Maung, "Lawyer arrested for defending labour activist freed," Mizzima News, (6 March 2010), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3621-lawyer-arrestedfor-defending-labour-activist-freed.html>; Kaew, N.K, "Army seizes 30,000 acres of farmland," Democratic Voice of Burma, (22 February 2011), <www.dvb.no/news/armyseizes-30000-acres-of-farmland/14351>.*

29 *The State Law and Order Restoration Council, The Forest Law (The State Law and Order Restoration Council Law No 8/92), (3 November 1992).*

30 *The National Coalition Government of the Union of Burma (NCGUB), "Burma Human Rights Yearbook 2008-2009," in Human Rights Documentation Unit, (November 2009), <www.ncgub.net/NCGUB/mediagallery/albumd4c6.html?aid=90&page=1>.*

31 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds, op cit, <pyo-org.blogspot.com>; The State Law and Order Restoration Council, The Myanmar Mines Law (No 8/94), (6 September 1994).*

24 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds: Lessons from Burma's largest coal project at Tigyit, (2011), <pyo-org.blogspot.com>.*

25 *J. Allchin, "China seals biggest Burma mining deal," Democratic Voice of Burma, (July 30 2010), <www.dvb.no/news/china-seals-biggest-burma-mining-deal/11015>.*

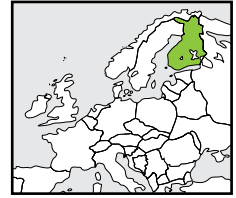
26 *EarthRights International, China in Burma: The Increasing Investment of Chinese Multinational Corporations in Burma's Hydropower, Oil, and Natural Gas, and Mining Sectors, (September 2007), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/China-in-Burma-2007-backgrounder.pdf>.*

27 *The Government of the Union of Myanmar, "Order supplementing Order No. 1/99," in The Ministry of Home Affairs, (27 October 2000).*

32 *EarthRights International, Getting it Wrong: Flawed Corporate Social Responsibility and Misrepresentations Surrounding Total and Chevron's Yadana Gas Pipeline in Military-Ruled Burma, (September 2009), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/getting-it-wrong.pdf>.*

سياسة الاستدامة

تحتاج البلاد إلى الاعتراف أنه ليس ثمة تسويات تقنيّة سهلة ومستدامة. فخفض استهلاك الطّاقة والأثر الإيكولوجي يمكن أن يُبدأ بسنّ قانون للمناخ تُخفّض موجه الانبعاثات 5% سنويًا. وأن إعادة تحديد أجندة التنمية المستدامة على نحو يتجاوز تأويلات الدولة ومصالحها وأعمالها الضيقة. فأجندة الاستدامة يمكن أن تُستخدم من قبل الحركات الاجتماعية للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. إنه وقت ممارسة النقاش المفتوح للمسائل الأساسية كالرعاية والمساواة والتنمية، بما في ذلك السعي وراء مطالب لا تنتهي من أجل تحقيق النمو المادي.



"مركز خدمات الفنلندي للتعاون التنموي"

أوتو برون¹

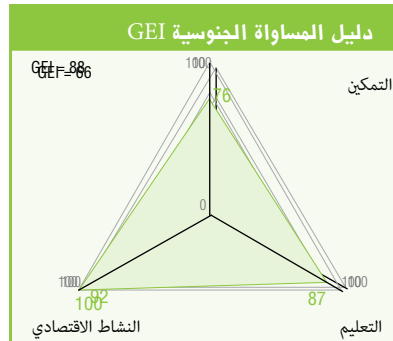
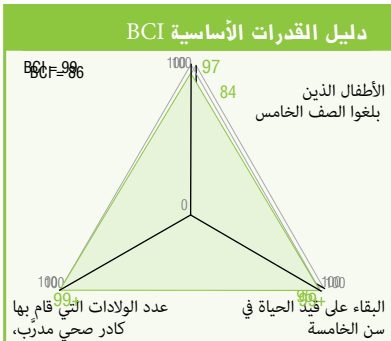
في عام 2002 حدّد رئيس الوزراء الفنلندي "بافو ليبونين" المقاربة الفنلندية للاستدامة على النحو التالي: "في حين كان تقرير برونوتلاندر يركّز على حاجات أجيال الحاضر والمستقبل، تركّز فنلندا على الإمكانيات"². إلا أنّ الحركات الاجتماعية والبيئية، تناقش، مع ذلك، بالقول إنّ "مقاربة الإمكانيات أدّت إلى فهم ضيق للاستدامة. ففيما ترغب فنلندا أن ترى نفسها طرفًا يحل مشكلة الاستدامة العالمية، فإنّ المسار الذي سلكته بعيد جدًا من أن يكون مقتعًا".

هذا، وتُبدى فنلندا اهتمامًا متزايدًا بفهم الرفاهية بطرق جديدة لتغذية الناتج المحلي القائم (GDP) بإحصاءات أخرى ترد في نظام المحاسبة الوطنية. وقد افترحت الحركات الاجتماعية والعلماء المدخّل لمؤشّر تقدّم حقيقي (Genuine Progress Indicator, GPI)، فيما وافقت الحكومة على شيء ما من هذا القبيل³. وفي حين أنّ "الناتج المحلي القائم" يقيس النمو الاقتصادي فقط، يميّز "مؤشّر التقدم الحقيقي" بين النمو الجيد وبين النمو غير المرغوب. ومع طرح تكاليف المسائل السلبية، يُعتبر استنزاف الموارد وتكاليف

1 KEPA – Service Center for Development Cooperation Finland, Otto Brunn.

2 خطاب رئيس وزراء فنلندا "بافو ليبونين" (Paavo Lipponen) رئيس اللجنة الفنلندية للتنمية المستدامة (2002). وكانت لجنة "بروندتلاند" قد نشرت تقريرها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) في عام 1987. وقد ركّز في حينه على التغيير السياسي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

3 Government of Finland, Programme 2010, (Helsinki: 2010).



الإيكولوجي العالمي. فباستناده إلى مرّكب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومؤشرات استخدام الأراضي، يُقارن الأثر بقدرة الكوكب على التجدّد. ولقد كانت فنلندا من بين أول 10 بلدان من حيث الأثر الأكثر ارتفاعًا على الفرد، وبحسب معطيات عام 2007 – وهي أحدث البيانات المتاحة – تحتل المرتبة الثانية عشرة بين 192 بلدًا. وإذا استهلك كل فرد على الأرض ما يعادل المتوسط الفنلندي، مع مساحة أثر تُقدّر بـ 6 هكتارات على الفرد، فسنحتاج إلى ثلاثة كواكب لنتمكّن من العيش، بدلًا من كوكب واحد. وهناك، إذن، حركات اجتماعية وبيئية تسعى إلى إحلال الهدف السياسي باللامو المخطّط أو بالنمو المادي السلبي (في شمال العالم) في أساس أجندة التنمية المستدامة ومؤتمر "الريو+20".

سياسات الطّاقة طلبًا للاستدامة

تُعدّ سياسات الطّاقة مجالًا رئيسيًا من مجالات التنمية المستدامة. وفي فنلندا يعتبر استهلاك الطاقة على الفرد مرتفعًا نسبيًا. وهذا يخفّف نوعًا ما بسجّل إيجابي في استخدام نفايات الكتلة الحيوية (biomass waste) الناجمة من العجينة الورقية وصناعة الأوراق لإنتاج الطّاقة. وفي عام 2010 شكّلت الطّاقات المتجدّدة (معظمها من الكتلة الحيوية) 25%

الجُرميّة (criminality) والتلوّث أمورًا سلبية⁴. فهذا المؤشّر يشدّد على الإمكانيات المتكافئة لدى أيّ فرد لإشباع حاجاته والمال المخصّص للإنفاق على التعليم.

تراجعات في مسار التنمية المستدامة

في حالة فنلندا، يتمخّض "مؤشّر التقدّم الحقيقي" عن مفاجأة غير سعيدة: فقد ارتفع هذا المؤشّر الكتلي للرفاهية حتى الثمانينيات، إلا أنه تناقص بشكلٍ دراماتيكي منذ عام 1990 بالرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حدث خلال فترة 2008-1995. وتفسير ذلك أنّ النمو الاقتصادي كان مصدرًا مكثفًا، وكان توزيع المنافع الناجمة أكثر تفاوتًا ممّا كان في السابق. واذن، يفيد "مؤشّر التقدم الحقيقي" أنّ فنلندا تراجعت عمليًا خلال الفترة التي وُضعت خلالها أجندة التنمية المستدامة.

ثمة مؤشّر استدامة آخر، ألا وهو الأثر الإيكولوجي الذي يبيّن آثار الإنسان في النظام

4 J. Talberth, C. Cobb and N. Slattery, "A Tool for Sustainable Development. Redefining Progress", in *The Genuine Progress Indicator 2006*, (Oakland, California: 2006).

5 V. Ylikabri (ed), *Onnellisuustalous* (Helsinki: Visio, 2010).

من استهلاك الطاقة الأولية⁶.

أعدت سياسة الطاقة الفنلندية مؤخرًا التركيز على الطاقة النووية. فالبلد يُعدُّ في مقدِّمة دول العالم التي تبعت المسألة النووية منذ أن اتخذ البرلمان قرارات أساسية لبناء محطتي طاقة نووية في عام 2010⁷. وإذا نُفذت القرارات وبُنيت هاتان المحطتان، فسيؤديان إلى إنتاج طاقة يتخطى العديد من تقديرات حاجات الاستهلاك. وسيكون على فنلندا إمَّا أن تصدِّر الطاقة النووية أو أن تقوِّي موقعها باعتبارها قاعدة أوروبية للصناعات الطاقية المكثفة. ومن المهم التشديد على أنه بالرغم من الحوادث النووية التي أعقبت التسونامي في اليابان فقد تغيرت لهجة الأحزاب السياسية، وحتى ذلك الوقت كان ثمة تجاهل لهماوم الأمان والمشكلات الاجتماعية والبيئية المتصلة باستخراج اليورانيوم في بلدان جنوب العالم إلى حد بعيد.

وكجزء من قرارها المتعلق بالطاقة النووية، أعلنت الحكومة "حزمة" للطاقة المتجددة. بيد أن القراءات وثيقة الصلة تكشف أن فنلندا مع هذا فادرة فقط على تحقيق المرامي الملزمة لها قانونًا ضمن الاتحاد الأوروبي. وقد انتقد البيئيون البلد على محاولته القبول بالخش (peat) الفنلندي، باعتباره مصدرًا بطيئًا لطاقة متجددة، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة النظر المناخية يُعدُّ الخش حتى أسوأ من حرق الفحم، حيث يستغرق تجدده مئات السنين، فيما يُعتبر استخراجه من الأرض مسألة ذات إشكالية بيئية.

هذا، وتحتج الحكومة بأن سياساتها الطاقية مستدامة، مع الخش "المتجدد" والنووي منخفض الكربون. وهنا يوجد تشديد صغير على توفير الطاقة وكفاءتها في سياسات فنلندا الطاقية، التي تخدم مصالح اقتصادية قصيرة الأمد. كما يناقش الباحثون والناشطون، أيضًا، أن حلًا طاقياً متجددًا لامركزياً قد يؤدي إلى خفض الآثار والمخاطر البيئية، فيما تُزاد الرفاهية المحلية إذا أُخذت العمالة في عين الاعتبار⁸. كما يناقش تقرير أصدره مؤخرًا

6 Finnish energy statistics, <www.motiva.fi/en>

7 <en.wikipedia.org/wiki/Nuclear_renaissance>

8 P. Lund, The link between political decision-making and energy options: Assessing future role of renewable energy and energy efficiency in Finland (2007).

"أصدقاء الأرض" أن البلد يمكنه أن يتوقَّف عن التزام الطاقين الفحمية والنووية من دون حدوث تأثيرات كارثية، بما يجعله يقوم بحصَّته من التحدي المناخي العالمي.

حقوق السكان الأصليين

برز إلى السطح نزاع على الاستدامة في ما يتعلق بحقوق السكان الأصليين المحليين، على شكل نزاع جارٍ في فنلندا الشمالية على استخدام الأراضي والغابات في ما بين الدولة وجماعة "سامي" (Sámi) الإثنية السكانية الأصلية⁹. فقد أخفقت فنلندا في تصديق معاهدة "منظمة العمل الدولية" 169 التي تضمن حقوق الأرض لشعب "سامي" الذي يُطالب بحق تاريخي لرعاة قطعان الأيائل. ومن وجهة نظر عالمية، فإن هذا نقص مؤسف في إحقاق حقوق الشعب الأصلي.

بدأ النزاع على "لابلند" (Lapland) أو غابات سامي (Sámi forests) في التسعينيات مع شراء شركات فنلندية متعدّدة الجنسية لصناعة العجينة الورقية والورق -مثل "ستورا إنسو" (Stora Enso)- الأخشاب من شركة الدولة للتخشب، بما في ذلك ما تبقى من موارد الغابات البكر. وقد هُددت معاش جماعة "سامي" بسبب المخاطر الماثلة في وجه رعي الأيائل الشتوي، الذي يعتمد على النباتات النامية تحت الأشجار وعلى أشناتها (tree lichen) التي لا توجد إلا في الغابات القديمة¹⁰.

وبعد أن شنَّ رعاة الأيائل بالاشتراك مع "منظمة غرينبيس" الدولية حملة دولية ضد شركة "ستورا إنسو" وزبائنها من شرّاة الورق، ومع الخطر الذي هُددها بفقدان سمعتها وموقعها باعتبارها هدفًا استثماريًا لعدة صناديق استثمار أخلاقي، أوقفت التخشب في غابات "سامي"، بدأت عملية التفاوض. وفي عامي 2009 و2010، نال 80% من المساحات المتنازع عليها الحماية أو أُعفيت من عمليات الاحتطاب. بيد أن تزايد تدفقات السياحة والامتيازات التعدينية التي تدعمها الدولة عادت لتهدد أرزاق رعاة الأيائل؛ الأمر الذي أوقف تقدم اعتراف فنلندا القانوني بحقوق "سامي".

9 K. Mustonen and T. Mustonen, Drowning Reindeer, Drowning Homes (Helsinki: Snowchange, 2010).

10 See documentary movie Last Yoik in Sami Forests.

تحولات في السياسة التنموية

ارتفعت المساعدات التنموية الرسمية (ODAs) الفنلندية بالتدريج خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت قد بلغت 0,55% من الناتج المحلي القائم في عام 2010 (حيث يُحتط في عام 2011 أن تبلغ 0,58%). وقد التزم معظم الأحزاب السياسية بلوغ نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم التي حدتها الأمم المتحدة بحلول عام 2015¹¹. غير أن الممارسة الجارية في التمويل المناخي المخصَّص للبلدان النامية كمساعدات تنموية رسمية تقوِّض سلامة الالتزامات المعلنة في هذا المجال ونزاهتها، ويخفِّض الثقة في المفاوضات المناخية متعدّدة الأطراف.

هذا، وقد أشرت السياسة التنموية الفنلندية في عام 2007 إلى تحوُّل بالتشديد على التنمية المستدامة¹². إلا أنها أدخلت أيضًا توجيهات من مثل: "لدى فنلندا المعرفة والتقانة اللتان تلبّيان حاجات البلدان النامية"¹³. وترغب وزارة العمالة والاقتصاد أن تعزِّز المساعدات التنموية الرسمية التنافسية الفنلندية لخلق عمالة وأسواق جديدة للشركات الفنلندية. وهذا يتضمَّن دفعًا جديدًا في الخدمات المعرفية وفي التقانة من جانب الشركات الفنلندية مع أموال المساعدات التنموية الرسمية.

وقد أدّى التفكير على هذا النحو إلى حدوث تحوُّل في التعاون التنموي الفنلندي نحو مشروعات المياه والغابات والطاقة، حيث يُعتقد أن لفنلندا ميزة تفضيلية تنافسية. ولكن السؤال يبقى ما إذا كانت المعرفة الفنلندية في صدد الغابات مفيدة للتصدير إلى مناطق العالم الحارة. وهكذا، تُدفع أهداف خفض مستوى الفقر إلى الوراء، وبحيث تتضمَّن التحولات غير القابلة للتكهّن في التعاون التنموي يجعل هذا الأخير أقل استدامة¹⁴.

الشركات الفنلندية في جنوب العالم

11 Ministry of Environment, Facts on Environment Protection, November, (2010).

12 Ministry for Foreign Affairs, Finland's Development Policy Programme, (2010).

13 Ibid., Development Policy Forestry Guidelines, (Helsinki: 2009).

14 Finnish Development Committee, The State of Finland's Development Policy 2009, (Helsinki: 2009).

على احترام الحدود الإيكولوجية وتلبية الحاجات الإنسانية. وهذه الأسئلة -خلافاً- للسجلات الراهنة في ما يعني الاستدامة- تشمل المسائل السياسية الموروثة للتشارك في الأعباء وفي العدالة. فمن ذا الذي يُسمح له بإنتاج الانبعاثات واستخدام الموارد الطبيعية وبأي شروط؟ فأجندة الاستدامة وتركيزها على التعاون تمنعنا في بعض الأحيان من رؤية هذه المسائل السياسية.²¹

تحتاج فنلندا أن تقبل فكرة أنه لا حلول تقاينة سهلة ومستدامة منظورة: فنحن لا يمكننا أن نُوازنَ انبعاثاتنا أو مسؤولياتنا المناخية في مكان آخر. فعليها أن تبدأ بتحقيق التزاماتها العالمية حيال المساعدات التنموية الرسمية من دون أرقام خادعة ومُضَلَّلة. فخفض تأثيرها الإيكولوجي يمكن أن يبدأ بسنّها قانوناً يقضي بخفض الانبعاثات بنسبة 5% سنوياً كما تطالب الحركات الاجتماعية.

وكما تبين حالة غابات فنلندا الشمالية، يمكن أن تستخدم الحركات الاجتماعية أجندة الاستدامة للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. ففي الوقت الراهن تقبع شركة "نيستي أول" ومزارعها لإنتاج زيت النخيل في مركز الاهتمام. ويتسليط الضوء على الحالات الفردية، يمكن للحركات الاجتماعية العمل في اتجاه هدف تعزيز فرض قواعد أحزم على الشركات.

في المسار نحو مؤتمر "الريو+20" تضع الحركات الاجتماعية في العالم آمالها على مؤتمر الاستدامة العالمية رفيع المستوى الذي سيتولى رئيس فنلندا "تارجا هالونين" (Tarja Halonen) نيابة رئاسته. والتحدّي العالمي يكمن في خلق الثقة في أوساط الناس والإرادة السياسية لبناء مسارات مؤدية إلى مستقبل مستدام حقيقي. ومن بلدان الشمال، بما فيها فنلندا، يُدعى إلى إثارة نقاش في المسائل الأساسية المتصلة بالرفاهية والمساواة والتنمية، بما في ذلك التخلي عن طلب النمو المادي اللانهائي والسعي إليه.

وتزعم شركة "نيستي أول" أنها وحدها ستشتري المواد الخام من مزارع زيت النخيل المرخصة بحلول عام 2015. أمّا إجمالي مساحة الأراضي المطلوبة للمزارع التي ستزود مصافها فيبلغ 700,000 هكتار. وقد أثبتت البحوث أنه حتّى التأثيرات غير المباشرة الناجمة من ارتفاع الطلب على زيت النخيل هي التي تسبّب ظاهرة زوال غابات المناطق الحارة.²⁰ ومع أنّ شركة "نيستي أول" تحتج بالقول إنّ خام زيت النخيل يمكن تباعه، إلا أنها لم تُفش مصادر الإمدادات التي تحصل عليها، وهو اتجاه مثير للقلق في سياق الفساد المستشري في إندونيسيا. وأمّا مصدر زيت النخيل الذي أعلنت عنه الشركة في ماليزيا فقد ديدن في عام 2010 لعدم احترامه حقوق السكان الأصليين في أراضيهم وتحويله للغابات المدارية الحارة إلى مزارع.

يبين هذا المثال أن الاندفاع نحو إنتاج أنواع من "الوقود متدي الكربون" باسم التنمية المستدامة، ليس إشكاليًا من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية وحسب، بل هو أيضًا يقوّض الجهود لخلق طرق مستدامة للعيش في العديد من مناطق العالم النامية. والمحتمل أنّ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة من وقود زيت النخيل الحيوي لهو أكثر ارتفاعاً من تلك الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري.

استنتاجات ختامية

ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على كُموون (potential) كبير للتغيير، إلا أنه بمعناه الضيق غير مُساعد في أفضل الأحوال، ومدمّر في أسوأها. والحديث عن فرص التعاون والربح المتبادل يُخفي نزاعاتٍ جارية. فالمجالات الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية لا يمكن فصلها على نحو مُجدٍ عند الكلام على الجماعات المهمّشة التي تعتمد في معيشتها على البيئة. علاوةً على ذلك، لا يُفهم السجال الفنلندي بصدد بُعد التنمية المستدامة الإيكولوجي بصورة طبيعية بأنه يشمل التنوع الحيوي أو إدامة القدرة الإعايشية لنظام إيكولوجي ما، بل هو يركّز عوضاً عن ذلك بشكلٍ فجّ على انبعاثات الكربون المقيسة.

لقد شدّد "تقرير برونديتلاند" في عام 1987

20 C. Bowyer, *Anticipated Indirect Land Use Change Associated with Expanded Use of Biofuels and Bioliquids in the EU*. Institute of European Environmental Policy, (2010), <www.ieep.eu>.

بالإضافة إلى المساعدات التنموية الرسمية، تقيس الحكومة رسمياً استدامتها العالمية بإجمالي كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقيمها الشركات الفنلندية متعدّدة الجنسية.¹⁵ وفي الوقت الراهن، تُمّثّ عده أمثلة على الشركات الفنلندية الرئيسية التي تدّعي طليعيةً عالميةً في الاستدامة، فتُنشئ مزارع لأشجار "اليوكالبتوس" (Eucalyptus) (Stora Enso, UPM) وزيت النخيل (Neste Oil) على نطاق واسع، وعلى أساس مبدأ الزراعة أحادية المحصول (monocultures)، في مناطق العالم الجنوبية، مساهمة بذلك في حدوث نزوح السكان ونهب أراضيهم.

ومع تلقّي شركة "نيستي أول" [شركة فنلندية لإنتاج الزيت] جوائز عدة على أخلاقيات أعمالها واستدامتها على صعيد العالم، فقد اعتُبرت أكثر شركات العالم غير ذات الاستدامة في جوائز "بابليك آي" (Public Eye Awards) لعام 2012. وهذه الشركة مملوكة بأكثر أسهمها للدولة ولها غاية استراتيجية أن تصبح قائدة على الصعيد العالمي في ما تدعوه "وقوداً حيوياً أخضر مستداماً من الجيل الثاني".¹⁶ وقد أعلنت مؤخراً عن افتتاح أكبر مصفاة في العالم لإنتاج الوقود الحيوي من زيت النخيل، بقدرة إجمالي تبلغ مليوني طن سنوياً¹⁷، حيث تشكّل إندونيسيا وماليزيا مصدر زيت النخيل الرئيسي¹⁸. فالطلب على زيت النخيل هو الذي يدفع تحويل الأراضي والإزالة في الغابات المطرية الغنية بالخش، التي يُدور نقاش حول اعتبارها أكثر مناطق العالم تركيزاً من حيث مخزون الكربون. فهذه الغابات تعتبر مهمة اجتماعياً لأنها تمثّل مأوى لسكان يقطنونها ومواقع بالغة الأهمية للتنوع الحيوي¹⁹.

15 Finnish Commission for Sustainability Web Page, Criteria for sustainability, <www.environment.fi/download.asp?contentid=120039&lan=en>.

16 Neste Oil, *Neste Oil Annual Report 2009*.

17 Ibid., *Neste Oil celebrates the grand opening of its ISCCcertified renewable diesel plant in Singapore*, (Neste Oil Press, 8 March 2011).

18 Neste Oil, *op cit.*

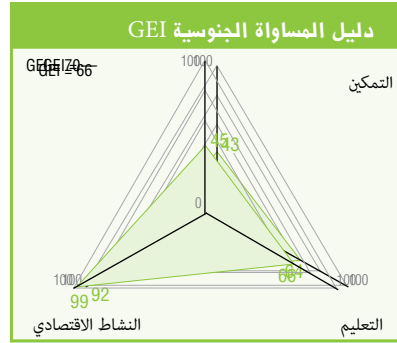
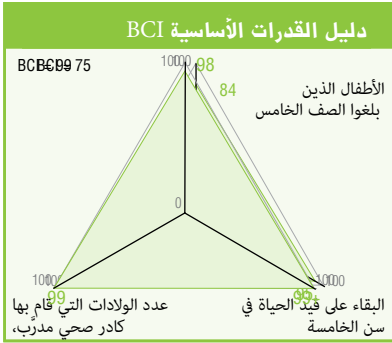
19 United Nations Environmental Programme, *The Last Stand of the Orangutan*, (2010).

21 J. Pasanen, and U. Marko, *Sustainable Futures*, Ministry for Foreign Affairs Publication series, <www.sustainablefutures.fi>

التنمية المستدامة: ليست أولوية الحكومة



لم تتحقق التعهدات بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن زيادة المساواة الجنوسية؛ فيما تقوّض السياسات مُتاحة الخدمات الأساسية وأداءها. ومع أنّ التنمية المستدامة ليست جزءاً من أولويات الحكومة، فقد دفعت الاستفتاءات الأربعة الناجحة التي أجراها المجتمع المدني وشملت تصويت نحو 27 مليون مواطن إيطالي، البلاد في الاتجاه الصحيح، علماً أنها تضمنت معارضة الطاقة النووية والخصخصة الإجبارية للمياه وخدمات عامة أخرى وإعفاء رئيس الوزراء من حكم القانون. ومن الضروري مراجعة كل السياسات العامة وبناء نموذج جديد للتنمية التي تتمحور حول حقوق الإنسان الأساسية والاستدامة البيئية وخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي 1

لم يتمكّن السجل العام الدائر في إيطاليا حول نموذج التنمية المستدامة -الذي يُدخل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية- من التأثير في صنع السياسة. فهو لم يُعدّ بنظام مؤشرات وطني، بالرغم من أنّ معهد الإحصاءات الوطني (Istat) والمجلس الوطني للاقتصاد والعمل أعلننا عن إنشاء ”طاولة مناقشات“ ترمي إلى تبادل المؤشرات، وقد أقرّ البرلمان في عام 2009 قانوناً لإصلاح نظام المحاسبة العمومية (القانون 196/2009)، الذي ينص على وجوب مراجعة الحكومة مؤشرات الاستدامة البيئية.

ومن ناحية المؤشرات الاقتصادية التقليدية فهي أبعد من أن تكون مشجعة: فثمة زيادة في الناتج المحلي القائم في عام 2010 بنسبة 1,1% مقارنة بما كان عليه عام 2009؛ ودينٌ مستمر في التنامي بنسبة 4,5% إلى 18,432 ترليون يورو، في مقابل 17,639 ترليون يورو في عام 2009 (أي ما يعادل 26,563 ترليون دولار من 25,425 ترليون دولار)، جاعلاً نسبة الدين 118,6%³. أمّا معدّل العمالة البالغ 56,7% فهو غير متوازن إلى حد بعيد في ما بين النساء (45,8%) والرجال (67,6%)، الأمر الذي يمثّل هبوطاً (بنسبة -0,8% أو 176,000 عامل أقل

ترك مسائل رئيسية في البلاد في منأى عن حلها. فمدينة ”لاكويلا“ (L'Aquila) التي ضربها زلزال أرضي في عام 2009 ما تزال بلدة أشباح. كما كشف نزاع انفجر بين إدارة شركة ”فيات“ (Fiat)، أكبر صانعي السيارات في إيطاليا، وبين ”فيوم“ (FIOM) اتحاد عمال المعادن الرئيسي، غياب الحكومة وعجزها عن وضع سياسة صناعية فعّالة. علاوة على ذلك، فإنّ الاستمرار في استخدام ”السلطات الاستثنائية“ لتلبية الحاجات الطارئة الملحة، التي غالباً ما تصبح بديلاً مزمناً للشرعية وللحماية البيئية والصحية.

ويتّسم ضعف الدولة على وجه التحديد بالإشكالية في مجالات حساسة، كالمعايير البيئية للنفايات، حيث توجد مصالح قوية للجريمة المنظمة. ففي عام 2005 أنتج في إيطاليا نحو 107,5 مليون طن من النفايات الخطرة (بما فيها 5,9 مليون طن صنّفت باعتبارها عالية الخطورة)، ولكن تمّ التخلّص من 87,8 مليون طن فقط على نحو سليم⁷. أمّا ملايين الأطنان الـ 19,7 الباقية فقد جرى التخلّص منها، على الأرجح، بطرق غير قانونية.

7 National Environment Protection Agency and National Waste Observatory, Waste Report 2007, (Rome: 2007).

مما كان في العام 2009)⁴. فمعدّل البطالة هو 7,6%، إلا أنه يرتفع إلى 24,7% بالنسبة إلى الشباب في المجموعة العمرية 15-24 سنة.

وفي عام 2010 بلغت إيطاليا رقماً قياسياً في غزارة الأموال المطلوبة من المؤسسات والشركات، وقد بلغت 1,2 بليون يورو (أي 1,7 بليون دولار)⁵. وخلال العقد الأخيرين هبط معدل إجمالي المدخرات العائلية بثبات من أكثر من 30% خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى 14% في عام 2009. وبالتوازي، هبطت القوة الشرائية أكثر من 5% منذ عام 2006. وتبيّن الأرقام الأخيرة المتوفرة أنّ ثمة تناقصاً في القدرة الأذخارية بنسبة 0,9% للربع الثالث من عام 2010 على مدى السنوات السابقة⁶.

تراخي الحكومة

ترافقت التحقيقات في ما يتعلق بسلوك رئيس الوزراء الابتزازي مع الشلل البرلماني، الأمر الذي

4 Istat, Employment and Unemployment, III Quarter of 2010, press release, (21 December 2010).

5 National Social Security Institute (INPS) data base, <www.inps.it>.

6 Istat, Income and Household Savings, III Quarter of 2010, press release, (January 2011).

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Choi.

2 Istat, Preliminary Estimate of GDP, IV Quarter of 2010, press release, (11 February 2011).

3 Bank of Italy, "Supplement to the Statistical Bulletin," Public Finance and Debt Requirements, No. 8, 14 February 2011).

في تشرين الأول (أكتوبر) 2010 حذرت المفوضية الأوروبية إيطاليا من أنها ستواجه بعقوبات اقتصادية إذا لم تعالج أزمة النفايات في "كامبانيا" (Campania)، ثاني أكثر المناطق سكاناً في البلاد وأفقرها. فالأزمة المذكورة نتيجة لعقود من سوء إدارة النفايات، الصناعي منها والبلدي.

سياسات العمل والرفاهية

في عام 2010 أصدرت الحكومة رزمة موازنة تتكوّن من 24 بليون يورو (34,6 بليون دولار) تتركز على تقليص الإنفاق العام. فالرفاهية والسياسات الاجتماعية والتعليم والبحث والمساعدة التنموية الرسمية والتحويلات المالية إلى السلطات المحلية هي أكثر المجالات تأثراً بالتخفيضات، التي كانت في بعض الحالات أدنى ممّا لُحِظ في الموازنة فقط بسبب ضغط مجموعات المجتمع المدني والسلطات المحلية. بيد أنه لم يُفعل أي شيء تقريباً لخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.

إنّ موازنة التقشّف (التي أطلق عليها اسم "قانون الاستقرار") التي جرى تبنيها في عام 2011 سلكت المسار نفسه. فقد أُرّ تجميد عقود الموظفين العامين حتى عام 2013 وتوقيف الترقية بالأقدمية على النظام المدرسي الذي تعرقله أصلاً التخفيضات على القوة العاملة التي اعتمدها وزير التعليم: 67,000 عامل ألغوا خلال 2009/2010 المدرسي، و40,000 خلال عام 2010/2011 المدرسي.

وعلى الإجمال، فإنّ الصناديق الاجتماعية العشرة التي مُوّلت في عام 2008 بـ 2,5 بليون يورو (3,6 بليون دولار) يمكن أن تُحسب بـ 349 مليون يورو (507 مليون دولار) فقط في عام 2010. وفي دعم العائلات ذات الدخل المتدنيّ تبقى هناك "البطاقة الاجتماعية"

8 See the proceedings of the Conference on Universal and Local Levels: Institutions and Third Sector Together for a New Welfare System, (Bologna: 25-26 November 2010), <www.idirittialzanolavoce.org/>.

(40 يورو/ 58 دولار في الشهر)، أنشئ إجراء خيري في عام 2008 وأُعيد تمويله في عام 2011 بإضافة تمهيزية قوية: إذ استثنى المواطنون الأجانب المقيمون والعمال الشباب والأشخاص المتقاعدون حتّى أولئك الذين يتجاوزون حد التقاعد الأدنى بقليل. هذا، ويقع الإصلاح الفيدرالي في الوقت الراهن تحت النقاش في البرلمان، وهو إذا قُدّر إمراره سيهدّد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية في كل أنحاء البلاد.

ومن حيث التعاون التنموي، وتبلغ إيطاليا هدف نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم المتفق عليه دولياً في المساعدات التنموية الرسمية بحلول عام 2015⁹، يجب أن يذهب مزيد من المساعدات كمّاً ونوعاً إلى التعاون الدولي (بما في ذلك من خلال آليات مالية مبتكرة)، كما يجب أن توفّر الموارد بطريقة أكثر قابلية للتكهن، أي بطريقة شفافة.

هذا، وتواصل إيطاليا تميّزها بدرجة مرتفعة واضحة من التمييز ضد النساء في العمل، أكان في السياسة أم في الأسر، وبما في ذلك العنف المنزلي¹⁰. وتوفر الحملة الإيطالية المتعلقة بالمعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) الدليل على الحط من مكانة النساء وتمثيلهن الجنوسي في الإعلام، فضلاً عن الساحة السياسية، "من دون الأدوات الصحيحة لمكافحته"¹¹.

البيئة والاستدامة

تُعدّ إيطاليا واحدة من دول أوروبا القليلة التي

9 See United Nations, "Resolution 2626," Twenty-fifth Session of the UN General Assembly, para. 43, (24 October 1970); and "Report of the UN Monterrey Conference on Financing for Development," A/CONF.198/11, para. 42, (2002).

10 Work in Progress - 30 years of CEDAW, produced by a group of Italian women's rights and gender equality advocates, <www.womenin.net/web/CEDAW/home>.

11 Ibid.

ومنذ استفتاء أجري في عام 1987 اتفق فيه على مخرج للبلد من الطاقة النووية، ليس في إيطاليا أي محطات فاعلة. إلا أنّ برنامجاً لإحياء الطاقة النووية بُدئ في عام 2009، ويتضمّن إنشاء 8-10 محطات طاقة جديدة، بقوة 100-1500 ميغواط، بكلفة 40-50 بليون يورو (58-73 بليون دولار) على حساب الاستثمارات في الطاقات المتجدّدة وكفاءة الطاقة ووفوراتها. ومع أنّ إيطاليا هي أغنى بلدٍ أوروبي من حيث التنوع الحيوي، حيث يوجد 57,648 نوعاً من الحيوانات -منها 8,6% متوطنة، أي أنها توجد في إيطاليا فقط- و12,000 نوع من النباتات -منها 13,5% متوطنة. يضع الكثير من هذا الموروث رهنًا وتقديرًا كما يلي: 68% من فقارياتها البرية، و66% من طيورها، و64% من حيواناتها اللبونة، و88% من سمك مياهها العذبة. وقد أقرّت أخيراً استراتيجية وطنية في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2010، وينبغي أن تُنفذ بالكامل بتوفير حاكمية وطنية لها (مع مساهمة المناطق) في موازنة تمويل ملائم.

مبادرات المجتمع المدني

ثمة تعبئة واسعة الانتشار من خلال المواطنين الإيطاليين، تشمل ما يلي:

- قدّم 1,400,000 توقيع إلى المحكمة العليا بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2010 بالدعوة إلى استفتاء يتعلق بإدارة المياه العامة

على المضاربات المالية، فضلاً عن الضريبة على الثروات.

وفي المجال الاجتماعي، من المُلحَّ العمل على توسيع الموارد المخصَّصة للمساعدات الاجتماعية ومكافحة الفقر، والخدمات للأطفال وغيرهم من الفئات العالة، والتعليم العام وتقديمات الضمان الاجتماعي والمساهمات لشمول المواطنين الأجانب الاجتماعي. كما ينبغي القيام بالعمل لمعالجة أوضاع 5,2% من الأسر الإيطالية التي كشف "معهد الإحصاء الوطني" في عام 2009 عن كونها تعيش في فقر مطلق¹². بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تعريف المستويات الأساسية للتقديمات الاجتماعية (المنصوص عليها في المادة 22 من قانون 328/2000). وإذا لم تكن هذه هي الحالة، فإنَّ الإصلاح الفيدرالي الموجود راهتاً قيد النقاش في البرلمان قد تهدد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية على الصعيد الوطني.

أمَّا من حيث البيئة، فيجب تبني توفير المعلومات الضرورية لضمان شفافية أعمال الحكومة ومساءلتها في ما يعني التنمية المستدامة. والأولية يجب أن تُعطى للبنى التحتية ذات الحجم الصغير التي خصَّصت لها الحكومة مبلغ 800 مليون يورو (1,164 مليون دولار) في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009؛ إذ يجب أن تستهدف هذه الأموال المناطق الحضرية وأن تُستخدم لإصلاح البنى التحتية الاستراتيجية القائمة وتحديثها (ولاسيَّما السكك الحديدية)، وليس إنشاء بُنى تحتية كبرى جديدة. ولتنفيذ "التوجيه بصدد القانون الجزائي القاضي بحماية البيئة (التوجيه CE/2008/99)، "ويجب أن يشمل القانون الجزائي الإيطالي تعريف "الجرائم البيئية" مع فرض عقوبات ضافية. ■

2010 ضد التخفيضات في التعليم والبحث العلمي، باحتلال المئات من المدارس والجامعات عبر البلاد.

يعمل سكان مدينة "لاكيبلا" وجمعياتها التطوعية وحركاتها الاجتماعية من أجل تحرير مركزها التاريخي من ركاب الزلزال، فضلاً عن تنظيم الأنشطة التضامنية والثقافية لمعالجة إعادة بنائها الاجتماعي.

إنَّ تهم الاغتصاب ودعارة الأطفال الموجهة إلى رئيس الوزراء "سيلفيو برلسكوني" دعت إلى تظاهر مليون امرأة ورجل في الشوارع في شباط (فبراير) 2011 مطالبين بتحرير كرامة النساء وحقوقهنَّ، وتحدياً أيضاً، وفي الوقت نفسه، للممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنزع إلى خفض تمثيل المرأة لأهداف جنوسية.

استنتاجات ختامية

إنَّ مراجعة إجمالية للسياسات العامة تمثِّل عملاً مُلحاً وضرورياً. فالأولية يجب أن تكون إنشاء نموذج جديد للتنمية يركِّز على حقوق الإنسان الأساسية، وخفض اللامساواة الاجتماعية والالتزام الحقيقي بالاستدامة البيئية.

في المجال الاقتصادي، ينبغي تبني السياسات العامة لتزخيم العمالة، ولاسيَّما عمالة الشباب، بما في ذلك تحفيز للأعمال التي توظف عمالاً جددًا، ولتحفيز تنمية الاستهلاك والإنتاج الأخضرين والتحويل الإيكولوجي للإنتاج الصناعي الذي يتَّسم بأثر بيئي مرتفع، وكذلك لدعم الشركات التي تستثمر في مجالات الإنتاج المرتفع والمهارات والبحث واقتصاد المعرفة. وينبغي أن تكون هناك ضريبة متكافئة أكبر؛ على سبيل المثال، بإدخال رسم نسبته 0,05%

بعد صدور "مرسوم رينتشي" (Rinchi) في عام 2009 الذي ينص على أنَّ خدمة المياه -وكذلك الخدمات العامة الأخرى، كإدارة النفايات والنقل العام، إلخ...- توضع في يد شركات القطاع الخاص أو أن تبلغ ملكية القطاع الخاص لا أقل من 40%، وفي 12 و13 حزيران (يونيو) 2011 صوّت المواطنون الإيطاليون ضده.

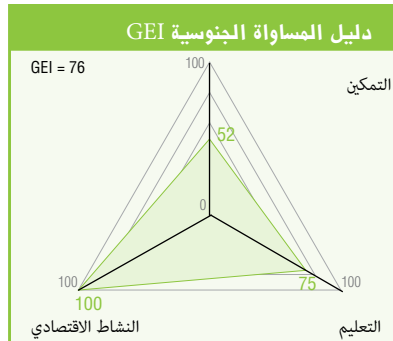
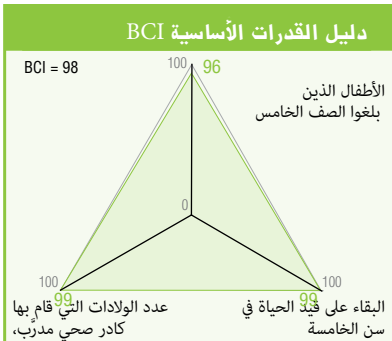
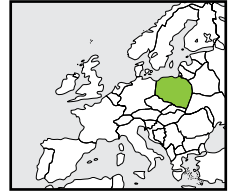
شهدت مسألة الطاقة النووية الكثير من تحركات المجتمع المدني الذي توخَّد حول تأييد الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وقد دعا الإيطاليون أيضاً إلى إجراء استفتاء صوّتوا فيه لإبطال القاعدة القائلة بإعادة تشغيل محطات الطاقة النووية بعد حظرها في عام 1987 نتيجة تصويت شعبي. ولقد سبَّبت مسألة الطاقة النووية لدى المجتمع المدني ممارسة الكثير من التعبئة دفاعاً عن الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وهذا الاستفتاءان (بالإضافة إلى استفتاء آخر لإلغاء قانون "العائق الشرعي" الذي أدخلته حكومة "برلسكوني"، الذي سمح لكبار مسؤولي الحكومة بعدم المثول أمام المحكمة أثناء ممارستهم صلاحياتهم) تكشَّفًا عن استجابة غير ملتبسة من جانب المقترعين الإيطاليين (95% منهم) لصالح إلغاء هذه القوانين. علاوة على ذلك، فقد أجبرت نتائج الاستفتاءات الحكومة على إنتاج استراتيجية طاقة وطنية لعام 2011 يجب أن تشمل تمويل محدّد لإنفاقه على مشروعات كفاءة الطاقة والموارد المتجددة.

احتجت قطاعات كبيرة من الطلاب والمعلمين والباحثين من المدارس الثانوية والجامعات في النصف الثاني من عام

12 *Economy News, Around 3.8 Million Italians Living in Absolute Poverty, Available from: <www.newseconomy.info/2010/07/around-38-million-italians-living-in.html>.*

صفحة خضراء جديدة

تفضّل الحكومة نموذجًا نيوليبراليًا للتنمية لم يؤدّ إلا إلى تنامي تفاقم الطبقة الاجتماعية وارتفاع الضغوط على البيئة. وقد يكون البديل صفقة خضراء جديدة ترمي إلى معالجة الاحترار العالمي والأزمات المالية العالمية بتنفيذ جملة من مقترحات السياسة التي تهدف إلى تأمين التنمية المستدامة العالمية. وبينغي، في هذه الحال، أن تعمل برامج النمو الأخضر والحماية البيئية بوصفها مسرعًا لخلق العمل اللائق الكريم والمعاش المستدامة لمعظم المواطنين البولنديين الأكثر عوزًا وتهميشًا.



ADT بولندا العالم الرابع

بيير كلين، مونيك كاليونفسكا

المعهد الأخضر

داريوس سفيد¹

مُدخَل²

صحيفة "بولسكا" (Polska) إنَّ نقطة المغادرة في مسار خلق هذا النموذج الجديد كانت معياره "أنَّ التنمية المستدامة في الواقع ليست إلا خرافة".

النموذج غير المستدام والنيوليبرالي

إنَّ غياب التنفيذ (أو بالأحرى الشمول) لمبدأ التنمية المستدامة الذي نصَّ عليه الدستور البولندي يمكن أن يُفسَّر بحقيقة انطواء الحكومات المتعاقبة على وجود نزاعٍ في ما بين البيئة والاقتصاد، أو البيئة والمجتمع. وسبل معالجة الدولة الراهنة للشؤون، كما قدَّم ساسة رئيسيون، تبدو ضعيفة من حيث وضع أولوياتها. في هذه النقطة قال "برونستاف كوموروفسكي" (Bronistaw Komorowski) رئيس بولندا، خلال سجال تناول مستقبل الاقتصاد البولندي والاقتصادات الأوروبية: "الاقتصاد أولًا، إنه البولندي المعقول"⁷.

وفي تفسير "نموذج الاستقطاب-الانتشار" نص

6 A. Koziński, "Wojnarowski: Zrównoważony rozwój kraju to tylko mit," interview in Polska, (29 June 2010), <www.polskatimes.pl/opinie/wywiady/275178,wojnarowskizrównowazony-rozwój-kraju-too-mit,id,t.html>.

7 في افتتاح المؤتمر الأوروبي الاقتصادي الثاني في "كاتوايس" (31 أيار/ مايو 2010).

صدها حتّى أدنى فكرة ملتبسة عنها. ويتابع هؤلاء قولهم إنه حتّى الناس الذين سمعوا عن التنمية المستدامة فهم غالبًا ما يعتبرونها رديفة للحماية البيئية³.

وفي تموز (يوليو) 2009، أصدرت الحكومة "بولندا 2030- تحديات تنموية"⁴، التي قصدت أن تمثّل تحليلاً أساسياً وخطاً استراتيجياً للتنمية على مدى 20 سنة. ولأنها كُتبت برطانة يصعب فهمها، فهي تفضّل "نموذج الاستقطاب والانتشار"، الذي يناقض استراتيجية التنمية المستدامة. والتقرير الذي وضعته هيئة المستشارين الاستراتيجيين التابعة لمجلس الوزراء برئاسة "ميكال بوني" (Michal Boni)، لم يُناقش في مرحلته البدئية، كما لم تُقدَّم مشروعات بديلة، الأمر الذي جعل المشاورات مستحيلة. وهكذا، فقد أعطيت السلطة لوضع اتجاه مستقبل البلد لمجموعة ضيقة النطاق⁵. علاوةً على ذلك، قال أحد المؤلفين في مقابلة

3 K. Kostrzewa and R. Piasecki, "Approaches to Sustainable Development in Poland," L'Europe en formation no 352, (2009).

4 <www.polska2030.pl>.

5 E. Charkiewicz, "Rozwój społeczny – próba diagnozy," Raport Krajowy Polskiej Koalicji, (Social Watch, 2009).

تُعتبر بولندا واحدًا من بلدان قليلة أدخلت مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدستوري. فيحسب المادة 5 من الدستور البولندي: "ستعمل جمهورية بولندا على حماية استقلال أراضيها وسلامتها، وضمان حريات الأشخاص والمواطنين وحقوقهم وأمنهم، والمحافظة على التراث الوطني، كما ستعمل على حماية البيئة الطبيعية باتّباع مبادئ التنمية المستدامة".

ومن المفارقات أن بولندا أيضًا بلد يصعب العثور فيه على أيّ مرجع لمفهوم التنمية المستدامة في أيّ سجال عام. ففي تموز (يوليو) 2000، على سبيل المثال، جرى تبني "استراتيجية بولندا 2025 بعيدة المدى للتنمية المستدامة" في مجلس الوزراء، حيث تضمّنت هدفًا واضحًا هو: "تحسين رفاهية العائلات البولندية". وبحسب بعض الخبراء، فإنَّ أثرها الإجمالي يتّسم بالحدودية الشديدة: "[إنها] لم تُقابل بردة فعل من المجتمع، ويبدو أنه بالكاد يلحظ أحدٌ في الوقت الراهن وجودها. فالمواطن العادي -أكان ذكرًا أم أنثى- لا يعرف شيئًا عن مفهوم التنمية المستدامة، بل إنه لا يملك في

1 ADT Fourth World Poland, Pierre K;eim, Monika Kalinowska; The Green Institute, Dariusz Szwed.

2 بُني هذا التقرير على النص التالي: D. Szwed, "Green New Deal in the World, in Europe, in Poland?" in D. Szwed (ed.), The Green New Deal in Poland, (2011), <zielonyinstytut.pl>.

الصفقة الخضراء الجديدة هي البديل

ظهر مفهوم "الصفقة الخضراء الجديدة" بادي ذي بدء في تقرير صدر في تموز (يوليو) 2008 عن "مؤسسة الاقتصاد الجديد"¹³ (The New Economics Foundation) كردة فعل على الأزمة الاقتصادية التي اندلعت بسبب الفقاعات الإقراضية وتغير المناخ وارتفاع أسعار النفط. وقال المؤلفون إنه لكي يُصار إلى تجنب ركود عميق مقارنة بالركود العظيم، فمن الضروري أن تُجرى تغييرات بنوية رئيسية في النظم المالية الوطنية والدولية، فضلاً عن إقامة استثمارات مستقرة في وفورات الطاقة وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

هذا، وتضع الصفقة الخضراء الجديدة جملة من مقترحات السياسة الرامية إلى معالجة مسائل كالاختراع العالمي والأزمات المالية، وذلك بتأمين تنمية مستدامة عالمية وخلق اقتصاد منخفض الانبعاثات. كما تدعم، أيضاً، تنمية التقانات الحديثة الصديقة للإنسان والبيئة والمناخ، بتعزيز كفاءة الطاقة واستخدام أكبر لمصادر الطاقة المتجددة وتحديث قطاع البناء وتعزيز المباني المستقلة المستدامة وتطوير نظم السكك الحديدية الصديقة بيئياً في القارة وتغيير أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية. وكإصلاحات الثلاثينيات، تنخرط الصفقة الخضراء الجديدة في دور نشط تؤدّيهِ السلطات العامة في تنفيذ السياسات، أي في التنمية المستدامة في الحالة المعنية.

في آذار (مارس) 2009، قبل الانتخابات البرلمانية الأوروبية، أصدر حزب الخضر الأوروبي بيانه تحت عنوان "صفقة خضراء جديدة لأوروبا"، وهو بيان طوّر هذا المفهوم إلى حدّ بعيد. وقد جاء في مقدّمته: "مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتقاطعة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تُعالج معاً باعتبارها جزءاً من حزمة شاملة هي بالنسبة إلينا الصفقة الخضراء الجديدة... و[هذه] عبارة عن القيام بتغييرات في

13 Green New Deal Group, *A Green New Deal, New Economics Foundation, (2008), <www.greennewdealgroup.org/?page_id=53>*.

الخطاب التنموي السائد استقرّ على النيوليبرالية وما بعد الكولونيالية، فكتب يقول: " السابق يعني أولوية السياسة التنموية باستخدام أدوات السوق الحرة التي تُفهم على أنها فسحة لمفاوضات التفضيلات الخاصة التي لا تحميها الدولة ولا تصوغها.. الدولة المنسحبة من إدارة العلاقات بين الأفراد إلى الحدود القصوى. وهذا، إن يحدث، لا يحدث، في أقصى الأحوال، إلا تحت تأثير الالتزامات الخارجية. وهذا الإملاء المعبرّ عنه بأفكار كحزمة المناخ والطاقة أو "ناتورا 2000" (Natura 2000) يُعامل باعتباره مكافأة مقدّسة، كلفة عضوية في نادي البلدان المتقدّمة. والواقع أننا بلدٌ نامٍ بعد- كولونبالي أوّدي بالتاريخ، وهو ما يزال مدمراً من قبل مركز هيمني يحاول تنفيذ حلول مؤذية للمطامح التي تتعكس في رغبة المحافظة على النمو الاقتصادي"¹¹.

إنّ الأفكار النيوليبرالية للسوق الحرة المنفلتة ولانهاية النمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي القائم (GDP) تأخذ بالانقضاء. فالناتج المحلي القائم لا يعكس الواقع إذ انه لا يأخذ في عين اعتباره مستوى البلد المتمدني من الرأسمال الاجتماعي والعمل البيئي غير المدفوع أجره (الذي تقوم به النساء بصورة رئيسية) زيادة التمايز الطبقي من حيث الدخل. كما لا يأخذ في حسابه التفاقم البيئي وانقراض أنواع النبات والحيوان والتنامي السكاني أو أكبر تحدّيات القرن الواحد والعشرين، وفي هذه الأحوال ثمة ضرورة لتنفيذ صفقة مناخية عالمية، تُعتبر استثماراً حاسماً بالغ الأهمية في مستقبلنا المشترك، كما لاحظ الاقتصادي "نيقولا سترن"¹² (Nicolas Stern).

11 E. Bendyk, "Ekologia Polityczna dla Polski, czyli w stronę Zielonego Okrąglego Stołu," in *Ekologia: Przewodnik Krytyki Politycznej, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2009)*.

12 N. Stern, *Globalny Ład. Zmiany klimatu a powstanie nowej epoki, postępu i dostatku, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2010)*.

خطة "بولندا 2030" على أنه "بعيداً من استقطابية تعزيز النمو (أي: عملياً الاستقطاب)، علينا أولاً أن نخلق الظروف للانتشار؛ فأياً شيء وكل شيء يمكن أن يدعم عملية تكافؤ الفرص المتعلقة بالتعليم، وتحسين الوصول إلى النقل في كل أجزاء البلاد، والقضاء على خطر الإقصاء الرقمي، وتحسين مستويات التكامل الاجتماعي، وبناء التضامن بين الأجيال ودعمه، وتقديم نوع من القدرة على متابعة المطامح الفردية"⁸. غير أنّ المؤلفين حدّدوا، أيضاً، النمو الاقتصادي باعتباره الأساس الصلب للتنمية في بولندا، بالتوازي مع "الإدارة الكفؤة والكُمون الديموغرافي"، والدولة التي "تسير نحو ترسيخ أوروبا قائدة للعالم في التنمية المستدامة، على أساس سياسة الاتحاد الأوروبي في ما يعني الطاقة والأمن المناخي. وهذا، لا يمكن أن يحدث، مع ذلك، على حساب الاقتصاد البولندي"⁹.

هنا يكمن الفخ الأكبر في استراتيجية الحكومة التنموية: إذ يُتوقّع من البولنديين أن يشدّوا الأحزمة لتحقيق حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي على مدى 20 سنة. ولكنّ هذا أدّى إلى مزيد من التمايز الطبقي وتناقص الرأسمال الاجتماعي وارتفاع الضغوط على البيئة مقيسةً بإجمالي استخدام الطاقة والموارد غير المتجددة"¹⁰.

ولقد وصّف "إدوين بينديك" (Edwin Bendyk) الإيديولوجيا السائدة بذكاء في تعقيب على "الإيكولوجيا: دليل للانتقاد السياسي". إذ لاحظ أن

8 Board of Strategic Advisers to the Prime Minister, Poland 2030. *Development challenges: Report summary, p. 4., <www.kprm.gov.pl/files/file/Dokumenty/Poland%202030_%20Development%20Challenges%20-%20report%20summary.pdf>*.

9 Ibid.

10 يُعتبر أحد مؤشرات استخدام إجمالي الطاقة أترًا إيكولوجيًا. ففي عام 2007 كان هناك 1,8 هكتارًا عالميًا (global hectares, gha) من المساحة الإنتاجية حيويًا لكل ساكن على الأرض. وبين عامي 2003 و2007 ارتفع الاستخدام في بولندا من 3,3 إلى 4,35 هكتارًا عالميًا؛ أي بما يعادل وسطياً 241% من المساحات الإيكولوجية المتاحة عالميًا لكل بولندي. وإذا استهلك كل فرد بهذه الطريقة فستحتاج البشرية إلى كوكبين ونصف لتتمكّن من العيش.

إعادة تحديث وترميم، وأكثر من نصف المباني يعود إلى أربعين سنة. وتنجم عن المباني التي استُخدمت في إنشائها مواد متدنية الجودة، فضلاً عن العزل السيئ، فواتير طاقة شهرية مرتفعة، وهو أمر لا يتوفّر للكثير من العائلات ذات الدخل المتدني التي تسعى إلى تحسين وضعها المعيشي.

و غالباً ما يُنظر إلى الناس الذين يواجهون الفقر المدقع بوصفهم مسؤولين عن الدمار البيئي، وبالتالي كعقبة أمام التنمية المستدامة. وهذا الوضع يجب أن يتغيّر؛ فالواقع أنّ هؤلاء يجب أن يُشملوا في كل مستويات صنع السياسة. وهكذا، فإنّ الاستجابة البولندية والدولية إزاء تحدي التنمية المستدامة يجب أن تضمن الاستفادة السكان الأكثر تعرّضاً وضعفاً من التقانات الجديدة وبرامج التخفيف والتكيف والبناء على قدراتهم وجهودهم. فالفقراء المدفوعون هم غالباً على خط المجابهة الأول للمبادرات التنموية التي ترمي إلى تغيير ظروفهم المعيشية، وذلك بتحسين المياه والنظافة العامة ومنشآت التدفئة.

أيضاً، على أن يبدأ "الأعمال كالعادة" لم يعد مبدأ مسؤولاً، كونه لا يعمل إلا على الدفع في اتجاه النمو الاقتصادي على حساب تدهور المجتمع والبيئة¹⁵.

بناء التنمية المستدامة

من المقبول عموماً أنّ الناس الذين يعيشون فقراً مدقعاً هم الأكثر تعرّضاً وهشاشة حيال الظروف البيئية الخطرة. ومن المسائل التي يعاني منها الفقراء في بولندا، على سبيل المثال، جودة السكن. وقد أطلق ائتلاف "سقف فوق الرؤوس" (Roofs Over Heads)، وهو مكوّن من 15 منظمة غير حكومية يقودها "الموئل من أجل بولندا الإنسانية"¹⁶ (Habitat for Humanity Poland)، حملة في عام 2008 ترمي إلى رفع مستوى الوعي حيال ظروف الفقراء السكنية في البلاد. فليس ثمّة سياسة وطنية مكرّسة لبناء المساكن المخصّصة للجماعات متدنية الدخل، ولا لمساعدتها على القيام بتحسينات على مساكنها. إ يعيش زهاء 12 مليون بولندي -أي ثلث السكان تقريباً- في بيوت مكتظة. وأكثر من 60% من الشقق تحتاج إلى

طريقة حياتنا وعملنا التي ستنتج عنها انخفاضات انبعاثات غازات الدفيئة التي يبيّن العلم ضرورة إجرائها إذا ما أردنا تجنّب حدوث آثار كارثية في ما يعني تغيّر المناخ". وتتابع بالقول إنّ المنافع ستتجاوز البيئة "لتوفّر زخماً قوياً للاقتصاد، بما يؤدّي إلى تنمية اقتصادية مستدامة في خلق ملايين فرص العمل الجديدة (لذوي الياقات الخضراء) في الطاقة المتجددة وغيرها من التقانات الأخرى ذات التوجهات المستقبلية". وتضيف المقدّمة أنّ الصفقة الخضراء الجديدة ستؤمن عدم التضحية بالحقوق العمالية والاجتماعية باسم التنافس، وأنّ السلع والخدمات العامة ستوفّر بحيث سيكون ممكناً لجميع المواطنين التمتع بنوعية حياة جيدة. "سيواصل الخضر الدفاع عن الحقوق المتساوية للجميع ضمن أماكن العمل وخارجها، وسيكافحون كل أشكال التمييز وعدم التسامح، وسيعملون المطلوب بصورة عاجلة لمساعدة أكثر الناس تهميشاً وتعرّضاً في المجتمع"¹⁴.

كما تنص "الصفقة الخضراء الجديدة" في بولندا،

15 للاطلاع على كامل تحليل الصفقة الخضراء الجديدة وإمكانات تنفيذها في بولندا، يُرجى زيارة الرابط التالي: <zielonyinstytut.pl>

16 أنظر الموقع الشبكي للائتلاف: <www.dachnadglowa.org>

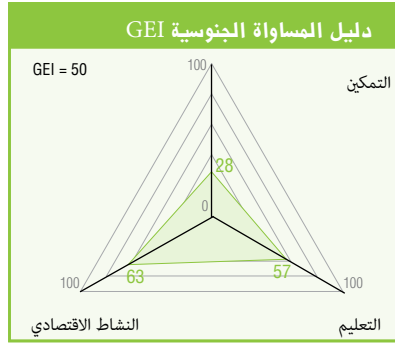
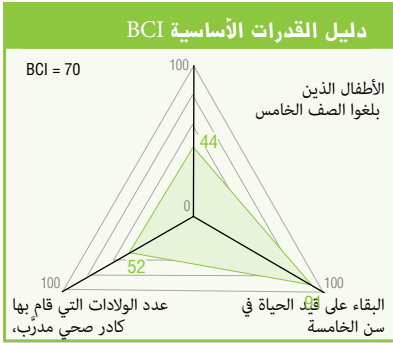
14 *European Green Party, A Green New Deal for Europe (Summary of Manifesto, <europeangreens.eu/menu/egp-manifesto>*

قنبلة اجتماعية وإيكولوجية موقوتة



نال السنغال من الأزمة الاقتصادية العالمية نصيباً كبيراً، وهو يواجه صعوبات جدية، بما في ذلك انعدام الشفافية في مؤسسات الدولة، وكذلك غياب التخطيط بعيد المدى. وقد جعل ذلك البلد أكثر تعرّضاً للكوارث الطبيعية، ولكن الحكومة لا تملك أيّ خطط فعّالة للتغلب على الأوضاع المزرية أو لحماية السكان. وثمة تحدّ جدي آخر، ألا وهو إزالة الغابات التي تُعزى بصورة أساسية للطلب على الوقود، وهو ما يشكّل قنبلة إيكولوجية موقوتة. هذا، ويتفاقم الاضطراب الاجتماعي مع خروج التظاهرات الداعية إلى حكم ملانم لتملاً الشوارع خلال السنوات الأخيرة ومن كل القطاعات.

مجموعة مؤلّفين¹



بدأت الحكومة في عام 2003 تنفيذ وثيقها الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفقر (DSRP)، التي تُعتبر إطار عمل مرجعياً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق النمو الوطني وخفض الفقر و"أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

الذي يشبه "دليل القدرات الأساسية" (BCI)، نتيبت مرتبة البلد التصنيفية في ما يتعلّق بالتكافؤ الجنوبي والفقر، وأنّه ليس لدى السنغال أساسات راسخة للتنمية المستدامة. والواقع أنّه في عام 2010 احتلّ السنغال المرتبة 144 من بين 169 بلداً. وما يُعيق الطريق إلى بناء نموذج للتنمية المستدامة الصعوبات التي لم تُفلح الحكومة حتّى الآن في معالجتها على نحو فعّال.

وتبيّن البيانات الرسمية أنه حُقّق منذ عام 2006 بعض التقدم في اتجاه خفض نسبة الفقر النقدي، إلا أنه ثمة مؤشّر آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار، ألا وهو الفقر غير النقدي الذي يقيس الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والغذاء الملانم والمياه النظيفة غير الملوّثة والمسكن اللائق والظروف الإجمالية الأخرى المتعلقة بالحياة الصحية. فالبلد في هذا الجانب وقياساً على هذه المعايير يتحرّك ببطء على طريق بلوغه "أهداف التنمية الألفية" بحلول عام 2015.

أمّا البرامج الآيلة إلى تحسين المجالات المذكورة 4 لتوصيف "دليل القدرات الأساسية" توصيفاً مفصّلاً، أنظر تقرير عام 2011 المضمّن في هذا التقرير.

5 United Nations Development Programme (UNDP), *The True Wealth of Nations*.

سبيل المثال قُنّنت التغذية بالطاقة بسبب انعدام الأموال الكفيلة بالإبقاء على عمل المحطات، الأمر الذي عرقل النمو الاقتصادي إلى حدّ بعيد، بحيث قُدّر معدّله في عام 2010 بـ -1,4%. ومن تأثيرات ذلك اللامساواة الاجتماعية والتعرّضية وتفاقمهما.

ارتباك في الحكومة

تشكّل "أهداف التنمية الألفية" إطار عمل مرجعياً يمكن استخدامه لقياس تنمية البلدان ولوضع معايير لتقييم التقدم المحقّق نحو التنمية المستدامة.

ومن وجهة نظر الأهداف المذكورة، يمكن الحكم على عدم فعالية سياسات السنغال التنموية واستراتيجياته بما يكفي، وبالتحديد في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية وبالمساواة الجنوبية. وهذا يشكّل في حدّ ذاته تحدّياً، وينبغي على الحكومة وجميع اللاعبين المعنيين أن يضاعفوا الجهود لتزخيم العمل في اتجاه الأهداف المشتركة للمموسة والتركيز عليها.

فعندما نحلّل "دليل التنمية البشرية" (HDI)،

3 البيانات مأخوذة من "مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية".

ضربت الأزمة العالمية السنغال بعنف وبلغت آثارها السلبية ذروتها في عام 2010 حين تأدّت عائداته الاقتصادية والعمالة على نحو خطير بسبب مشكلات الطاقة والغذاء والتمويلات، ممّا كشف البلاد وجعلها معرّضة بالكامل لكل احتمالات الهشاشة. ولقد قُدّر ناتج السنغال المحلي القائم في عام 2011 بـ 2,4%، إلا أنه وللتغلب على الأزمة الاقتصادية وبلوغ أهداف القضاء على الفقر الموضوع، فمن المهم بصورة حيوية المحافظ على معدل نمو بنسبة 10%، على أن تكون الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك مواكبة في خط واحد لمبادئ التنمية المستدامة.

ومن المؤكّد أنّ الوضع الاقتصادي ساء أكثر؛ فعلى

1 Cultural Association for Educational and Social Self-Promotion (ACAPES); National Associations for the Disabled of Senegal (ANHMS); Democratic Union of Teachers (UDEN); Youth and Environment Action (AJE); Pan-African Youth Organizations (OJP), a member of the African Youth Coalition against Hunger; Syndicate of Professors of Senegal (SYPROS); Association for the Economic, Social and Environmental Development of the North (ADESEN); Enda TM.

2 البيانات مأخوذة من وزارة الاقتصاد والمال، مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية.

إزالة مكثفة للغابات: قبلة إيكولوجية موقوتة

تتلاشى الغابات في جنوب البلاد بسرعة، بحيث تجري العملية هذه دون أيّما تحقّق أو مراقبة. ففي تقرير صادر عن مفوضية "مجلس كانديون مانغانا الريفي" تحت عنوان: "القبلة الإيكولوجية الموقوتة"، يوصف تدمير الثّيب في هذه المنطقة باعتباره: "إعدامًا حقيقيًا". وهذا الهجوم على النبات عبر كل الحزام الشمالي من منطقة "كاسامانس" مستمر منذ عقود، إلا أنه حاد على نحو خاص في مقاطعة "بيغنون"، ليشهد تكثيفًا هائلًا منذ عام 2005. أمّ السبب الرئيسي لهذا التفافم هو التمرقّ الذي تسبّب به النزاع مع "حركة قوات كاسامانس الديمقراطية" (MFDC)، وهي حركة مسلّحة تطالب بالاستقلال منذ 30 سنة عن هذا الجزء من جنوب السنغال.

تشمل عملية إزالة الغابات في هذه المنطقة مجموع النبات الذي يُحرق من دون تمييز، ممّا تسبّب بزيادة انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبّب بدورها الاحترار العالمي وتغيّر المناخ. وثمة، أيضًا، عوامل أخرى تشمل التدهور الحاصل في هذه الغابات: إذ يجري إفراغ الأراضي من غطائها النباتي الطبيعي لئزرع فيها محاصيل أخرى، وفي سياق ذلك يُحصل على الفحم الخشبي الذي يلبي حاجات السكان، إضافة إلى استخدام أخشاب الأشجار المقطوعة في صناعة الإنشاءات، الأمر الذي يهدد أنواعًا نباتية نبيلة تتميّز أصلًا بنموها بالغ البطء. ولكبح عملية إزالة الغابات ينبغي التزام سلسلة كاملة من الإجراءات. إذ ينبغي على الحكومة أن تُعيد إحياء الغابات المتدهورة وتقويم برامج إعادة زرعها وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة وإجراء البحوث العلمية ذات الصلة وتبني ممارسات إدارة الموارد المستدامة، وحماية الغابات الموجودة (وبصورة رئيسية منع الناس من حرق أشجارها)، وتعزيز استخدام مصادر بديلة للطاقة وحماية التربة وفرض رقابة أشد حزمًا على استغلال الغابات، وذلك كجزء من سياسة عامة لإحياء أنواع نباتية معيّنة وحمايتها.

فتعاني من مشكلات في الحاكمية. فهناك العديد من المؤسسات والوكالات المنخرطة، فضلًا عن العديد من الوزارات المختلفة التي تختلط مسؤولياتها فتحدث في ما بينها تجاوزات، ممّا يسبّب ارتباكًا شديدًا في إطار عمل الحاكمية المؤسسية. فالطريقة التي يُبني بها القطاع العام لا تدفع التنمية الفعالة إلى حيّز الإمكان وبالتالي الفعل. والدولة، في الوقت الراهن، لا تتمتع بحاكمية جيدة، كما أنها لا تتّسم بالشفافية ولا تنطوي على ثقافة مكافحة الفساد. وهذه كلها ميزات ضرورية لتحقيق نتائج حاسمة في البلد ولجعل التقدم تقدّمًا حقيقيًا.

ولا تزال قطاعات كبيرة من السكان تعيش في فقر، ليس في المناطق الريفية وحسب، لا بل حتّى في المدن أيضًا، والأسر التي ترعاها النساء هي الأكثر تعرّضًا وضعفًا وهشاشة. وفي السنوات الأخيرة بلغ الإنفاق العام على الضمان والتأمين الاجتماعيين نحو 1,16% من الناتج المحلي القائم، إلا أنّ هذه النسبة هي أقلّ حتّى من المعدل الوسطي في أفريقيا الذي كان 1,44% (وزارة حماية العائلة والمجموعات النسائية والأطفال).

والواضح أنّ ثمة ضرورة لمقاربة جديدة، لأنّ البرامج المخصّصة لمعالجة هذه المشكلات ليست منسّقة، فبعض التدخّلات مكرّرة، وكثير ممّا تُفقد منها ليس فعّالًا، وهو ما ينعكس في النتائج الضحلة التي تحقّقت.

وقد أقرّ "قانون التوجّه الاجتماعي" الذي يعزّز حقوق المعوّقين أصحاب الحاجات الخاصة ويحميها في عام 2010، ولكنه لم يُنفذ حتّى الآن، كما لم يوضع موضع التنفيذ إطار العمل الضروري لتوفير الرعاية للناس ذوي القدرات المختلفة ولدمجهم في الحياتين الاجتماعية والاقتصادية.

الاضطراب الاجتماعي

ثمة حركات اجتماعية على نطاق واسع في السنغال تدعو إلى ظروف معيشية وعمل وأمن أفضل، كما رُصد خروج تظاهرات تحنّج ضدّ كلفة المعيشة المرتفعة وتقتين الطاقة، فيما تبدّى فشل الحكومة في القيام بعمل فعّال لمساعدة ضحايا الفيضانات. وقد أشاع هذا الاضطراب التوتر في حياة السنغال

بقيادة حركة الشباب "Y en a marre" التي تزعمها موسيقيو الـ "هيب هوب" وجمعيات العمال وغيرهما من المجموعات الاجتماعية التي عقدت اجتماعات حاشدة وأعلنت الإضراب تلو الإضراب في نواحي القصر الرئاسي.

التحدّي البيئي

ثمة في السنغال مشكلات بنوية تتوافق وتنمية المدن غير المستدامة. فخدمات صرف المياه المبتدلة ما تزال غير ملائمة، مع أنّ كثيرًا من الأموال أنفق على النظافة العامة (حتى سرت طرفة في أوساط الناس بأن "هناك ذهبًا في هذه النفايات"). ولكن هناك أيضًا مشكلات أخرى، كإزالة الغابات وانجراف الساحل بما يهدّد مُنجمَات كاملة. وقد ازدادت مشكلة الفيضان سوءًا وتفاقت في ظل غياب أيّ تخطيط وقائي، فيما تبدو مبادرات

على مدى سنة من الزمن، فكثرت فيه المسيرات والاعتصامات وسلسلة الإضرابات في نظم التعليم والخدمات الصحية، وحتّى في النظام القانوني (القضائي).

وقد نبعت الاحتجاجات من إضرابات نُفّذت في داكار حظيت بالدعم من قادة دينيين (أثمة وكهنة)، لتنتشر وتعم أنحاء البلاد، ولكن الحكومة حاولت أن تتجاهلها. بدايةً، كانت الشرارة التعبير عن السخط على نطاق واسع حيال كلفة المعيشة الباهظة وتقتين الطاقة وعدد من المسائل الأخرى، بما فيها تجريف القيم الديمقراطية والتدهور العام في ظروف الناس المعيشية.

ثمّ ما لبثت الحركة أن تنوّعت وشملت جماعات مختلفة عبّر عنها بنزول التظاهرات إلى الشوارع وعلى رأسها الأثمة والكهنة في عام 2009 للاحتجاج

الدعم والمساعدة بالضعف أو هي غير موجودة! هذا، وترزح البلاد، بكل أنحاءها، تحت الخطر، إذ يتأثر ما إجماليته 521,968 مواطنًا بطرق مختلفة بالفيضانات، موتًا ونزوحًا في أماكن متنوعة مثل "كولدا" في الجنوب و"كفرين" في الشرق. وفي منطقة "سانت لويس" الشمالية وحدها ترك نحو 5,661 عائلة منازلها، ودُمّر 4,354 مرصعًا الأمر الذي تسبّب بخطر صحي جدي في أوساط السكان المحليين. كما صُرب أيضًا الإنتاج الزراعي مع انغمار آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية بالمياه.

ويتعدّد هذا الوضع الخطير أكثر فأكثر بواقع أنّ هناك نقصًا مزمنًا في البنية التحتية في المناطق الريفية، بحيث تضغط منظمات المجتمع المدني للاستثمار في شق الاتوسترادات في مناطق البلاد وبذل الرُزم التحفيزية لتعزيز الاقتصاد الريفي في أطرافها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع إقامة صلات السنغال مع البلدان المجاورة.

بانوراما غير مشجّعة

ثمّة قسط معيّن من التقدم حُقّق في اتجاه أهداف محدّدة، كإنعاش الموارد الطبيعية والأراضي، والمساعدة في إنعاش التنوع الحيوي في بعض المناطق وإدارة الموارد عبر الحدود بطريقة أفضل ومكافحة التلوّث، بحيث تبدو البلاد سائرة على الطريق الصحيح، على الأقل في ما يتعلق بعكس التدهور في البيئة. ومن النقاط الجيدة الأخرى أن

يكون في السنغال استراتيجية وطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ.

من المجالات التي تسود فيها المشكلات الخطيرة نذكر مجال الصحة. فالاستثمار في هذا القطاع موّرع على نحو أبعد ما يكون من التساوي، حيث يذهب القسط الأوفر من الأموال المتوفرة إلى المدن دون المناطق الريفية، ولاسيّما حينما يتعلق الأمر بإنشاء المراكز الصحية ووحدات الأمومة أو إدامتها. كما يذهب كثير من الأموال إلى المستشفيات المناطقية والوطنية والمنظمات الصحية المتخصّصة، بدلاً من توجيهها لتأمين الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرًا من السكان. فنهج الحكومة الرسمي هو أنّ أولويتها الرئيسية تقوم في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، التي لا تقدّم في أيّ حال بحسب الوقائع.

ومن المشكلات الأخرى أنه ليس هناك كادر صحي مدربّ بم يكفي، وبالتحديد في مناطق البلاد النائية. وهذا يعني أنّ بعض القطاعات السكانية تلقى صعوبة كبرى في الوصول إلى الرعاية الصحية، كما أنه ليس من المفاجئ أنّ سكان الريف هم الأكثر عوزًا في هذا الصدد. فأكثر من نصف الكادر الصحي المدربّ يتركز في منطقتين هما "داكار" و"ثايز"، اللتين تتمتعان بـ 52% من أطباء السنغال وبـ 69% من قائلته القانونيات وبـ 31% من ممرّضاته.

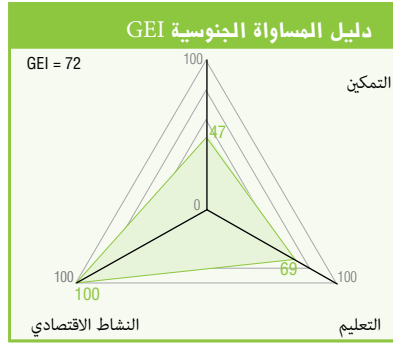
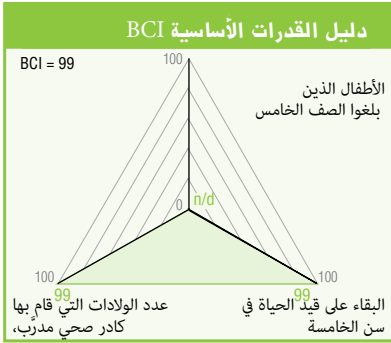
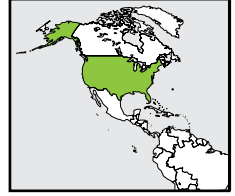
أمّا مكافحة مرض "الإيدز" فتسير على نحو جيد بين الناس على وجه الإجمال، ولكن هناك مناطق وجماعات سكانية معيّنة (كالعاملات في الجنس وسائقي الشاحنات) ما يزال معدّلها يفوق 7%.

وأما نسبة الولادات التي حدثت تحت إشراف كادر صحي مدربّ فمتدنيّة، ومع الجهد الكبير المبذول لتحسين الوضع في هذا المجال، كانت التغطية في عام 2009 زهاء 66,9% فقط. كما أنه ليست مفاجئة معدلات وفيات الأطفال والأمهات التي ما تزال مرتفعة، إذا أخذنا في عين الاعتبار سياق الأهداف التنموية التي يُفترض تنفيذها مع حلول عام 2015.

وعلى نقيض الصحة، يبدو التعليم واحدًا من القطاعات التي تستفيد من تخصيصات الموازنة العامة السخيّة. ولكن، بالرغم من هذا، ما تزال النتائج الأكاديمية ضعيفة، إذ لم تبلغ مستوى أفريقيا الوسطي. ومردّد هذا بصورة أساسية إلى معدلات الالتحاق المدرسي المنخفضة. وبالنسبة إلى المستوى ما قبل المدرسي، مثلاً، تتراوح التغطية بين 3 و4% في بعض أجزاء البلاد، فيما تبلغ التغطية الوطنية 9,8% فقط. وهناك، أيضًا، مشكلات أخرى، كالتسرّب المدرسي في التعليم الثانوي، والعدد الضئيل من أساتذة العلوم والتعليم التقني والتدريب المهني، وهذه كلها بحاجة ماسّة إلى رفع مستواها. ■

المطلوب: اقتصاد وعقد اجتماعي جديان

تضرب جذور الأزمات المتعددة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم جذورها في أولوية النمو الاقتصادي على رفاهية الإنسان. والإجماع على أن الأولويات الاقتصادية الراهنة وأنساق الاستهلاك غير المستدامة هي الآفة، فضلاً تصاعد حدة انتهاكات حقوق الإنسان والأجيال القادمة في الولايات المتحدة وفي العالم. وقد عبرت حركة [احتلوا «وول ستريت»] بالصوت العالي عن تنامي أعداد الأميركيين الذين يطالبون بعقد اجتماعي جديد ومقاربة مختلفة كلياً حيال الاقتصاد.



مجموعة مؤلفين¹

من الربيع العربي إلى حركة احتلال «وول ستريت»، ينتفض ملايين المواطنين في العالم ويرفعون أصواتهم مطالبين بحقوق الإنسان وبالديمقراطية الفعلية وبالكرامة وبنظام اقتصادي عادل. ومعاً، تراهم يجدون السبل لاستخدام التقانة والعملة للتواصل والتقدم من أجل مطالب الأعداد المتنامية من المواطنين الذين همّشهم نموذج اقتصادي لا يضع -ولا يمكنه أن يضع- في أولوياته مصالحهم.

وتتكتف الآثار الإنسانية والمجتمعية الناجمة عن أزمة عام 2008 وسياساتها الاقتصادية الضمنية، بحيث لم يعد الوصول إلى الضرورات الأساسية في متناول الأميركيين، وعلى نحو يسوء أكثر فأكثر. هذا، ويرتفع في الولايات المتحدة مستوى الفقر العميق (deep poverty)؛ أي نسبة السكان ذوي الدُخول التي تقل عن نصف خط الفقر؛ إذ بلغت نسبة الفقراء ضمن هذه الفئة إلى 20,4% في عام 2010، علمًا أنها كانت 25% في عام 2007، أو ما يعادل 4 ملايين مواطن².

وخلال ما بات يُطلق عليه "العقد الضائع" (The Lost Decade) في أميركا، يرسم الإحصاء الرسمي صورة فاترة للمصائر المتدهورة التي عاشتها العائلات والأطفال والشباب والنساء والأقليات في إبان السنوات العشر الأخيرة. ففي

1 Global-Local Links Project, Tanya Dawkins; Center of Concern, Aldo Caliarì & Julia Wartenberg; Institute for Agriculture and Trade Policy, Karen Hansen-Kuhn & Alexandra Spieldoch
2 <www.offthechartsblog.org/deep-poverty-on-the-rise>

والخضار الأكثر تغذيةً، ممّا أسهم في ارتفاع معدلات السمنة (البدانة) وتدهور الصحة في أوساط الأطفال والبالغين. فالولايات المتحدة تتّسم راهناً بأعلى معدل سمنة أو بدانة في العالم، إذ تبلغ النسبة 33%، لتعقبها وتقاربها المكسيك، شريكها في "اتفاقية التجارة الحرة بمنطقة أميركا الشمالية" (NAFTA).

تشجّع غالبية المساعدات المبدولة للمزارع على إنتاج الحبوب بغرض تصنيع الأغذية المعالّجة واللحوم والوقود الحيوي، بما يحدّ من خيارات المستهلك. أما أسعار المزارعين فمتقلّبة، وقد هبط عدد المزارع الصغيرة -ولكن الحيوية والناشطة تجارياً- بنسبة 40%، من نصف إجمالي المزارع في عام 1982 إلى أقل من الثلث في عام 2007. وقد ارتفعت النفقات لتُوازِن مستوى أعلى من عائدات المبيعات، فيما هبطت المستحقات الحكومية لأنّ البعض حفرتهم الأسعار الأكثر تدنّيًا. ومع الركود هبطت دُخول المزارع بصورة دراماتيكية، تاركةً أسر المزارع العائلية في وضع أشد سوءاً ممّا كانت عليه سابقاً حين اتّسمت أسعار المحاصيل بالتدنيّ.

وهناك حركة متنامية للناشطين الغذائيين في الولايات المتحدة لتلتزم الإنتاج المحلي المستدام والأغذية الأفضل من الناحية الصحية. وقد

عام 2009 عاش الفقر أكثر من ثلث الأطفال السود (35,7%) ونحو ثلث الأطفال اللاتين (33,1%). أمّا العائلات (ذات الأطفال) التي ترعاها أمهات عازبات فقد بلغت 38,5% في عام 2009. ومن العائلات الفقيرة البالغ عددها 6,6 مليون، ثمة منها 3,8 مليون عائلة ترعاها أمهات عازبات. وخلال الفترة نفسها، هبطت دُخول الأميركيين من أصل أفريقي بنسبة 4,4%، فسقط منهم 3,7 مليون مواطن تحت خط الفقر، مع تزايد معدّل الفقر من 13,2% إلى 14,3% وهو أعلى معدّل منذ عام 1994³.

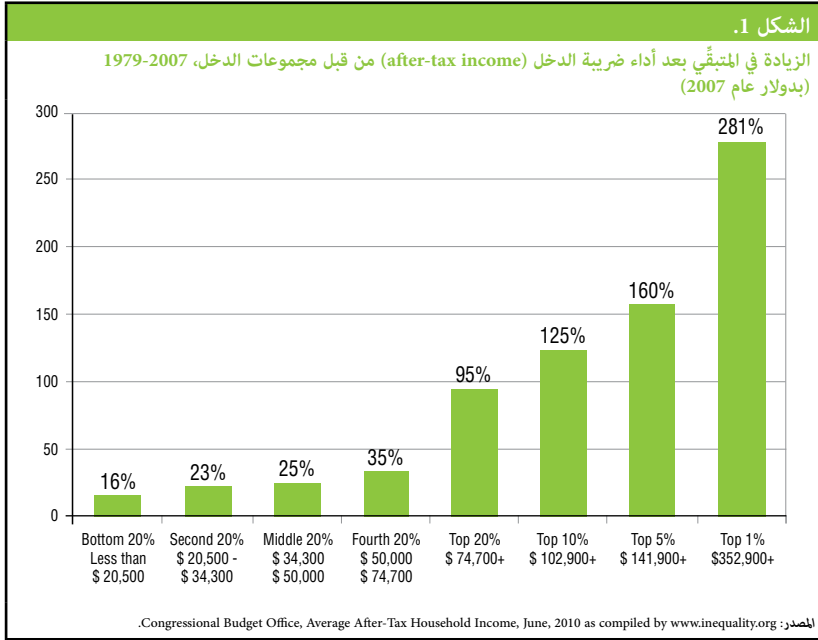
الوصول إلى الغذاء الصحي في البيت وخارجه في بؤرة التركيز

برز الوصول إلى الغذاء الملثّم (المغدّي) بوصفه مشكلة متنامية وخطيرة في الولايات المتحدة. فقد خلقت الزراعة والسياسات الغذائيّة ما سمّاه الأطباء بيئةً "مُسمّنة" ("obesogenic environment") ترتفع في كثير من أغذيتها المتاحة للمستهلك نِسب الدهون والسعرات الحرارية، وفي الوقت نفسه فهي ذات قيمة غذائية متدنّية. وقد أصبحت الأغذية واللحوم والألبان المعالّجة أرخص نسبياً من الفواكه

3 Elise Gould and Heidi Shierholz, (Economic Policy Institute Economic Indicators Report, September 16, 2010).

تحت من الشمال إلى اليمين: 20% الدنيا (أقل من \$20,500) - ثاني 20% (\$20,500-34,300) - 20% الوسطى (\$34,300-50,000) - أعلى (\$50,000)

20% الرابعة (\$50,000-74,000) - 20% العليا (\$74,000) - 10% العليا (\$102,000) - 5% العليا (\$141,000) - 1% الأعلى (\$352,900)



وسَّع "قانون المزارع" لعام 2008 نطاق البرامج الآلية إلى تشجيع شراء الفواكه والخضار المنتجة بطريقة مستدامة في برامج الغذاء المدرسي. وكانت مساهمة السيدة الأميركية الأولى "ميتشل أوباما" كبيرة في تركيزها على جذب الوعي نحو الحاجة إلى أغذية وأساليب عيش صحية.

أمَّا على المستوى الدولي، فقد واصلت إدارة أوباما دعمها البرامج بهدف مساندة إنتاج الغذاء، مع تأكيد خاص على النساء وصغار المزارعين. فتمويل مبادرة الغذاء للمستقبل، فضلاً عن "برنامج الأمن الغذائي والزراعي العالمي" (وهو صندوق ائتماني يُديره "البنك الدولي") واصل تدفقه حتى بالرغم من قيود الموازنة الراهنة. ولا يمكن المحافظة على مكاسب صغار المزارعين المتوقعة وإنتاج الغذاء الصحي في الولايات المتحدة وفي العالم إلا إذا دفعت الإدارة بمُضاعفة صادرات الولايات المتحدة بما يقطع مع سياسات الماضي التجارية.

انهيار سقف الدَّين تجاهل المسائل الحقيقية

حتى الآن، كان رفع سقف الدَّين شأنًا سياسيًا من اختصاص الإدارة إلى حد بعيد. بيد أنَّ تهديدات شيوخ الكونغرس الجمهوريين، في هذه السنة، بدفع البلاد نحو سجال طويل ومضئ للوقت، أبقَت أميركا مجمدة الدور لأشهر على المسرح العالمي.

ويجب ألا يكون مُفاجئاً أنَّه مع مستويات تاريخية للفقر ولامساواة الدخل وسجال متعلق بالدين يتمحور إلى حد كبير حول الإبقاء على تخفيضات عهد "بوش" الضريبية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الدراماتيكي، استنكرت نسبة غير مسبوقه من الشعب الأميركي بلغت 84% تولي الكونغرس شؤون الاقتصاد.

وثمة شكٌّ ضئيل في أنه من دون "قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي" (2009) فقد كان يُحتمل أن يكون الركود حتى أسوأ مما كان عليه. وفي الوقت الراهن، ومع نكوص الولايات والمُجمعات (communities) عن الجولة الأخيرة من تخفيض تمويل البرامج الحيوية،

المتبن المرن. كما لاحظ تقرير صادر عن "منظمة العمل الدولية" أنَّ تعزيز الحماية الاجتماعية الأساسية يمكن أن يكون أداة قوية لنمو المستدام ومعالجة الفقر والتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية. ويذهب التقرير إلى تأطير الحماية الاجتماعية بوصفها حقًا وحاجة إنسانيين. ومن المرجح أن تجد هذه المقاربات القائمة على الحقوق حيال التنمية الاقتصادية صدى في البيئة الحالية.

الاهتمام الجدي بالاستدامة

يجب أن يكون الهدف الأول في سياسة التنمية والاقتصاد على الصعيدين المحلي والدولي تعزيز المكانة الواجبة المتعلقة بالإنسان والمجتمع. فإعادة تصميم النموذج الاقتصادي من خلال هذه العدسة هي إيلاء الأبعاد العالمية والوطنية والمحلية الاهتمام اللازم. فإعادة التصميم المذكورة تتطلب، على سبيل المثال، إعادة التفكير في المرونة الزائدة لدى الشركات المستقرة في الولايات المتحدة حيال سلاسل العرض والمخزونات العالمية التي تعتبر الربح الأقصى هدفها الوحيد.

فالمجازفة والكُمون الموروثان في الإساءة إلى حقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية العالمية في

تعمل ما أُطلق عليها اسم "لجنة الكونغرس السامية" على وضع تشريع سيوصي بإجراء تخفيضات إضافية على تمويل مستقل وإنفاق مباشر قدره 1,5 ترليون دولار حتى عام 2021.

الحقيقي في ما يعني الحماية الاجتماعية والعقد الاجتماعي

أفاد تقرير صدر مؤخرًا أنَّ 65,7 مليون أمريكي يوفرون رعاية غير مدفوعة لعضو في العائلة؛ وأنَّ أغلبية القائمين بهذا العمل الرعاي هم من النساء (66,6%). أضف إلى ذلك أنَّ ثلاثة أرباع مانحي الرعاية هؤلاء يعملون بالإضافة إلى مسؤولياتهم الرعايية غير المدفوعة تلك. وتقدَّر قيمة هذه الخدمات بـ 375 بليون دولار في السنة. وبالرغم من هذه الأرقام، فقد أفاد 47% من مقدَّمي الرعاية أنه كان عليهم استخدام مدَّخراتهم لتغطية تكاليف الرعاية المرتفعة.

هذا، ويمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، أن تتجاوز السجال قليل التبرُّر الراهن في ما يتعلَّق بما يُسمَّى الإنفاق المخوَّل لاستيعاب واقع أنَّ الاستثمار في الأطفال والمُجمعات ورعاية كبار السن والرعاية الصحية عبارة عن سمة أساسية في الديمقراطية الحديثة والاقتصاد

سلاسل الإنتاج العالمية سادا في إعادة التَمَوُّضُ وفي مزيد من ممارسات الأعمال المستدامة الأخرى. فالمأساة الأخيرة في اليابان وارتفاع أسعار النفط خلال 2007-08 حفَّزاً على إجراء إعادة نظر في هذه الاتجاهات في مجتمع الأعمال. ولقد مرَّ زمن طويل منذ أن طُرِحَ تساؤل عمَّا إذا كانت الولايات المتحدة والعالم يمكنهما أن يتحمَّلا استمرار مقاربات تحقيق الأرباح القصوى باعتبارها الهدف الأول.

وهكذا، فإنَّ المصلحة تتزايد في اقتصاد التضامن وحركات الأعمال المسؤولة والشركات المملوكة من العمَّال والتعاونيات، وهذه كلها تجلب لمجتمعاتها فرص عمل مأجورة مستدامة وعالية الجودة إيكولوجياً واقتصادياً. فمدن مثل "كليفلند" و"ديترويت" اللتين ضربتهما في السابق ركودٌ وسياسة تجارية قصير النظر، تُبدِعان حاليًّا اقتصادهما بالتركيز على هدف عاجل لبناء الثروة وفرص العمل اللائق وترسيخ الرأسمال في المجتمع؛ فيما لا يزال آخرون يكتشفون مكاسب مبادرات أمن المجتمع الغذائي والبنوك المملوكة من المجتمع

والموازنات التشاركيَّة. إنَّ إجراءات السياسة المالية والنقدية التي تشجِّع هذه الاتجاهات هي إجراءات ضرورية كي يُصار إلى تحقُّق هذه الجهود في الواقع.

وإنَّ تغيير أنساق الاستهلاك الأميركية هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الآثار الكارثيَّة الناجمة عن التغيُّر المناخي محليًّا وعالمياً. فالولايات المتحدة هي وطن لـ 5% من سكان العالم، إلا أنها تستهلك 25% من طاقته، وهي مسؤولة عن 22% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر عن الصناعة العالمية، الأمر الذي يشكِّل سبباً طليعيًّا في ظاهرة الاحترار العالمي. فاستهلاك 19,150,000 برميل نفط في اليوم يفوق ما تستهلكه كل أوروبا وضعف ما تستهلكه الصين.

على عاتق الولايات المتحدة تقع مسؤولية وفرصة فريدتان لجعل الجهود الحازمة والحاسمة تؤوِّل إلى سياسات محلية ودولية تُفضي إلى تحقيق رفاهية الأميركيين وبقية العنصر البشري.

على المواطنين أن يحتلُّوا مركز الصدارة

يتنامى إجماع الرأي على أنَّ النماذج الاقتصادية الراهنة تتصدَّع وتعتورها العيوب وتعمل على تعميق اللامساواة المؤذية وتولِّدها. وبسبب رفع حركة احتلال "وول ستريت" وحركات حقوق الإنسان وحركات المواطنين المحلية الصوت عاليًا، تنامي عدد الأميركيين المطالبين بمقاربة مختلفة كليًّا حيال الاقتصاد وبعقد اجتماعي جديد.

وإنَّ مهمة بناء اقتصاد جديد وإعادة تصوُّره هي مهمة مُلِحَّة، ولن تتحقَّق بمجرد القيام بأعمال على غير طائل، تتناول جوانب النموذج الفاشل الذي خلقته الأزمة الراهنة. وطالما أنَّ المواطنين يواصلون مطالبتهم ويأخذون مكانتهم المُحقَّقة والصحيحة في العمليات الديمقراطية والسياسية، يمكن أن تكون أفضل سنوات أميركا في القادم من الزمن.